



جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

العــلاقـــات المدنية العسكرية و تأثيرها على التحول الديمقراطي في تركيا 2002 – 2016

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر علوم سياسية

تخصص حكومات مقارنة

اعداد الطالبة :

فرفوري مريم

تحت اشـــــراف:

د. لـقرع بن علي

لجنة المناقشة

اسم و لقب الاستاذ	الصفة
أ. حسن دواجي محمد	رئيسا
د. لقرع بن علي	مشرفا
أ . العربي العربي	مناقشا

السنة الجامعية : 2017 – 2018

بسم الله الرحمن الرحيم

"رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ"

الاحقاف الاية 15

الاهداء:

إلى . . .

والدي و والدتي حفظهم الله . . .

رفيق دربي . . . زوجي العزيز . . .

أبنائي الأحباء . . . (أحمد عصام ، تقي ، سجى جود) حفظهم الله

إلى كل من ساهم معي و وقف إلى جانبي من أجل انجاز هذا الجهد العلمي المتواضع . . .

اهديكم ثمرة جهدي المتواضع . . .

مقدمة

مقدمـــــــة:

ان اثارة موضوع التحول الديمقراطي في البلدان التي عرفت تذبذبات في الديمقراطية جعل موضوعا أخر يطفو ، موضوعا طالما كان محل نقاش خاصة في بلدان العالم الثالث ، و هو العلاقات المدنية العسكرية ، أو بتعبير آخر العلاقة بين المدنيين و العسكريين ، حيث أن هذه الأخيرة هي احدى أكثر اشكاليات التحول الديمقراطي تعقيدا وتجددا ، و يجدر الاشارة الى أن المؤسسة العسكرية في دول العالم الثالث لها طابع خاص و تأثير عميق في التاريخ السياسي و الاجتماعي و العسكري لهذه الدول .

يعد دور المؤسسة العسكرية الظاهرة الأبرز في الحياة السياسية في تركيا اذ أن تنامي ذلك الدور و تقلصه هو القضية الأكثر جدلا و السمة الأبرز التي طغت على المشهد السياسي التركي لعدة قرون ، فالقراءة المتأنية في تاريخ منطقة الأناضول تعطي تصورا واضحا عن الدور الحاسم الذي لعبته تلك المنطقة تاريخيا و سياسيا من خلال ما شكلته تلك المنطقة من تقاطع لمختلف الحضارات البشرية العريقة ، كان آخرها الامبراطورية العثمانية التي لم تلبث أن حل بها التفكك و تلاشت قواها بعد الحرب العالمية الأولى باعلان مصطفى كمال أتاتورك قيام الجمهورية التركية عام 1923.

فلقد اعتمدت السياسية التركية منذ تأسيس الجمهورية على ركيزتين و هما النظام العلماني و التوجه نحو النظام الأوروبي لاكتساب عضويته ، لم تستطع الجمهورية التركية لعب الدور الذي يليق بمكانتها التاريخية و السياسية و الجغرافية في تلك الفترة مما اسهم في احداث انقلابات عسكرية عديدة صاحبها اضطرابات سياسية فقد شكلت العلاقة بين المؤسسة العسكرية و السيلسية احد اهم المعضلات السياسية التي واجهت وتواجه مستقبل العلاقة مابين الجيش كحامي للعلمانية وبين المدنيين .

فلم يكن من السهل اخراج القوات المسلحة من الحياة السياسية او ترسيخ حكم ديمقراطي مدني ليمسك بزمام الأمور .وتعتبر مسألة عزل او ابعاد الجيش عن التدخل في العملية السياسية جزءا بل مكونا أساسيا من التنظيم الديمقراطي للدولة بشكل عام ، وهذا ما جعل الجيش التركي الأداة الرئيسية الفاعلة في تحديد شكل التفاعلات السياسية التركية و أوجد أزمة العلاقة بين الجيش و السياسة و غلبة الأولى على الثانية مما أفقد الديمقراطية مضامينها ، فالأصل في هذه العلاقة هو تبعية المؤسسة العسكرية و ولائها للسلطة المدنية ، و هي التي تحدد درجة العلاقة بين مستوى النظام السياسي وتطوره الديمقراطي .

مع حلول العام 2002 بدأت المعطيات تتغير كليا باستلام حزب العدالة و التنمية الحكم في تركيا، حيث عمل هذا الحزب على احداث تغيرات جذرية سياسية و اجتماعية واقتصادية ، و استطاع تحويل تركيا الى قوة كبرى في محاولة لإعادة تشكيل و توزيع مراكز القوة ، كما دفع الحزب تركيا نحو الارتقاء عبر تعزيز قوتها الناعمة ، و ذلك من خلال اصلاحات الاتحاد الأوروبي التي كانت شرطا لاكتساب تركيا للعضوية فيه ، وكانت من أبرز تلك الاصلاحات هو محاولة احداث تبعية المؤسسة العسكرية للمؤسسة المدنية ، و ذلك بتقليص دور الجيش في الحياة السياسية ، هذا الأمر يعد أبرز أحد أهم مظاهر التحول الديمقراطي السليم ، و هنا تكمن الحاجة الى ايجاد تفسير و توضيح حول العلاقة بين تدخل الجيش السياسي الحياة السياسية و التحول نحو الديمقراطية في تركيا ودور حزب العدالة و التنمية في دعم هذا التحول .

مشكلـــــة الدراســـــة :

العديد من الدراسات سلطة الضوء على مشكلة التحول الديمقراطي وان اختلفت الاتجاهات ، فقد ذهبت بعضها الى دراسة التحول الديمقراطي من منظور مؤسسي بحيث ربطت هذا التحول بدور مؤسسات ذات وزن في المجتمع أو مؤسسات لها الدور الأهم و الأبرز في النظام السياسي على غرار المؤسسة العسكرية ، كون ان المؤسسة العسكرية التركية هي احدى مكونات النظام السياسي، و أنها تعد من بين اهم القوى المؤثرة في النظام السياسي التركي و على الحياة السياسية بشكل عام ، و أن موجة التحول الديمقراطي التي عرفتها تركيا عقب الحرب العالمية الثانية تأثرت بشكل او بآخر بتدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية لسنوات متتالية مما انعكس سلبا على الحريات ، و على مسار التحول الديمقراطي في تركيا، هذا يجعلنا نطرح الاشكالية التالية على أثر التدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا : ما مدى تأثير العلاقة بين المؤسسة العسكرية و المؤسسة المدنية على مسار التحول الديمقراطي في تركيا ؟ و ما مدى تأثير كل ذلك على طبيعة النظام السياسي التركي ؟

الأسئلـــــة الفرعيـــــة :

من خلال الاشكالية الأساسية يمكن ان تتفرع أسئلة فرعية هي كالآتي :

* كيف كانت الأوضاع الداخلية التركية قبل 2002 ؟

* ما دور الاتحاد الأوروبي في التحول الديمقراطي في تركيا ؟

* ما أبرز مخرجات التحول الديمقراطي التركي ؟

* ما طبيعة العلاقات المدنية العسكرية قبل 2002 وكيف أصبحت بعد 2002؟

* كيف سيكون مستقبل العلاقات المدنية العسكرية في تركيا على ضوء التحول الى النظام الرئاسي وفي ظل حكم حزب العدالة و التنمية ؟

فرضيـــــات الدراســـــة :

من اجل تقديم اجابات علمية عن الأسئلة السابقة تم وضع مجموعة من الفرضيات بداية بالفرضية الرئيسية ثم فرضيات جزئية تتفرع عنها :

الفرضيـــــة الرئيسيـــــة :

يرتهن نجاح عملية التحول الديمقراطي في تركيا بانسحاب المؤسسة العسكرية من الحياة السياسية ، و اعطاء الفرصة للمؤسسات المدنية لتفعيل الديمقراطية و تعزيز الحريات السياسية و المدنية من خلال المشاركة في الحكم .

الفرضيـــــات الجزئيـــــة :

يمكننا صياغة فرضيات جزئية مكملة للفرضية الرئيسية هي كالأتي :

– على مر تاريخ المؤسسة العسكرية التركية يتبين ان هذه الأخيرة كلما وجدت أنها ستفقد نفوذها السياسي و تأثيرها على الحياة السياسية ، كان ذلك مدعاة لزيادة وتيرة تأثيرها وتدخلها في الحياة السياسية بأي وسيلة كانت .

– مرد تعثر مسيرة التحول الديمقراطي في تركيا الى التدخل المباشر للمؤسسة العسكرية في الحياة السياسية ، و الذي كان تحت غطاء دستوري وباسم الحفاظ على الجمهورية العلمانية .

– ما قامت به حكومة حزب العدالة و التنمية من اصلاحات داخلية بايعاز من الاتحاد الأوروبي و رغبة في الانضمام اليه هما ما مكنتا الحزب من وضع حد لتدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية و تقليص نفوذها السياسي .

– التحول نحو النظام الرئاسي يعزز مستقبل الديمقراطية في تركيا و يضع حدا نهائيا للسيطرة العسكرية أو تدخلها في الحياة السياسية .

مبـــررات اختيـــار الموضـــوع :

ان اختيارنا لموضوع دراستنا يعود لجملة من الاعتبارات بعضها موضوعي و البعض الأخر ذاتي ، بحيث كان لكل نصيب في سبب اختيار هذا الموضوع ، و يمكن ان نجمل هذه الاعتبارات كالآتي :

المبـــررات الذاتيـــة :

أصبحت تركيا صورة جذابة خاصة في ظل حكم حزب العدالة و التنمية ، و هذا ما تولدت عنه رغبة في معرفة للحقائق السياسة التي كانت وراء هذا التحول و في ظرف وجيز ، فشكل بذلك حماس في سبير أغوار تجربة حزب العدالة و التنمية في الخروج بتركيا من بوتقة الحكم العسكري ذو الأثر السلبي على الحياة التركية بشكل عام .

المبـــررات الموضوعيـــة :

انطلاقا من التدخل المباشر للمؤسسة العسكرية التركية التي تعتبر من أبرز القوى المؤثرة في صناعة القرار في تركيا ، وما نتج عن ذلك من أثار و نتائج برزت على الساحة السياسية التركية من الاستقرار و الانقلابات المتتالية على الحكومات المدنية ، ضف الى ذلك رغبتنا من خلال هذه الدراسة في معرفة الأسباب الحقيقية التي كانت تقف وراء اقدام المؤسسة العسكرية على قيامها بالانقلابات ، و كذا الاطلاع على ما عرقل عملية التحول الديمقراطي في تركيا للوصول في الأخير الى بناء تصور علمي حول مستقبل الديمقراطية في تركيا .

أهميـــة الموضـــوع و أهدافـــه :

موضوع المؤسسة العسكرية و تدخلها في الحياة السياسية في تركيا و ما ينجر عن هذا التدخل من تعرقل في مسار التحول الديمقراطي و على الحريات السياسية و المدنية له من الأهمية بما كان في الدراسات المهتمة بالشأن السياسي التركي ، فالمتتبع لأهم الأحداث التي مرت بها تركيا منذ تأسيس الجمهورية التركية أو يمكن القول منذ اقرار التعددية الحزبية في تركيا ، يجد أن المؤسسة العسكرية هي من بين أهم الفواعل و القوى السياسية المؤثرة في الحياة السياسية التركية و في صناعة القرار ، بحيث

أصبح أهم مدخل لفهم النظام السياسي التركي هو دراسة توجهات المؤسسة العسكرية و دورها السياسي في تركيا ، فلا يمكن لأحد أن يغفل عن دراسة المؤسسة العسكرية الى جانب دراسة النظام السياسي التركي ، اضافة الى ما سبق ذكره يمكن أن نقول أن أهمية الموضوع تكمن في حداثة الموضوع و أهميته حيث أن تطوراته لا زالت تحدث حتى الآن ، و باعتبار أن هذه التطورات لن تكون النهاية لتصاعد التحديات أمام التحول الديمقراطي التركي .

ثم معرفة الانعكاسات التي تركتها المؤسسة العسكرية على مسار التحول الديمقراطي في النظام السياسي التركي ، بسبب تدخلها في الحياة السياسية و سيطرتها على مجريات الحياة السياسية لعقود من الزمن ، و كذا استخلاص تجربة تركيا و خبرتها الطويلة مع اشكالية العلاقات المدنية العسكرية و عملية التحول الديمقراطي و الاستفادة منها في الدول التي ما زالت تحت وطأة حكم العسكر زيادة على ذلك محاولة استشراف مستقبل التجربة التركية كتجربة متفردة في منطقة متأججة من عدة نواحي ، و تقييم التجربة في ظل التحديات التي تواجهها و أخيرا دراسة المؤسسة العسكرية دراسة علمية ، نظر لما لها من أهمية و دور في الحياة السياسية و في صناعة القرار السياسي بشكل عام و كذا تسليط الضوء على علاقتها بمسار التحول الديمقراطي في تركيا تأثرا و تأثيرا .

الدراســـات السابقــــــة :

هناك العديد من الدراسات التي تناولت العلاقات المدنية العسكرية في تركيا و لكن كل دراسة حاولت أن تستقل بجانب معين من الموضوع أو قد يكون الاختلاف في المجال الزمني .

1- دراسة بعنوان العلاقات المدنية العسكرية و تأثيرها على النظام السياسي التركي 2002-2013 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص الدراسات السياسية المقارنة ، حيث ركز الباحث في هذه الدراسة على تحليل العلاقة التفاعلية بين المدنيين و العسكريين من خلال الجمهورية التركية في الفترة ما بين 2002 و 2013 في اطار تفاعلات النسق السياسي التركي مع بيئته الداخلية و الخارجية ، و اثر تلك التفاعلات على العلاقات المدنية العسكرية و تأثير الأخيرة على بنائه و مخرجاته .

2- دراسة بعنوان العلاقات المدنية العسكرية و أثرها على عدم الاستقرار السياسي في باكستان ، اعداد الباحثة آية عبد العزيز اسماعيل أبو الفتوح – نشرت بواسطة المركز الديمقراطي العربي في قسم الدراسات العسكرية – حيث تهتم هذه الدراسة بأهم ابعاد عدم الاستقرار و مظاهره و أثر ذلك على الوضع في

باكستان و التي كان من بينها تدخل المؤسسة العسكرية في الحكم و تطرق الى أسباب هذا التدخل ، كما ركزت الدراسة على نتائج التدخل العسكري في الحياة المدنية في باكستان ، و وضحت أثر كل ذلك على الاستقرار السياسي .

3- دراسة بعنوان العلاقات المدنية العسكرية و أثرها على مسار التحول الديمقراطي في تركيا 2002-2013 ، اعداد الباحثة أية ابراهيم عطا الله ، نشرت بواسطة المركز العربي الديمقراطي في قسم البرامج و المنظومات الديمقراطية ، قسم دراسات عسكرية حيث من خلال هذه الدراسة حاولت الباحثة الكشف عن اهم عوامل تراجع دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية التركية ابان حكم حزب العدالة و التنمية و أثر تدخل المؤسسة العسكرية على مسار التحول الديمقراطي في تركيا .

4- دراسة بعنوان دور حزب العدالة و التنمية في دعم تحول الديمقراطي في تركيا 2002-2016 من اعداد الباحثين: ندي محمد ابراهيم الموافي ، نورهان أحمد محمد قطامش ، ودينا عماد محمد كمال ، راندا رزق حسين رزق، وراندا مسعد محمد علي سلطان ، و نشره المركز الديمقراطي العربي حيث تتعرف الدراسة بشيء من التحليل الى دور حزب العدالة و التنمية في عملية التحول الديمقراطي منذ توليه شؤون الحكم عام 2002 الى غاية 2016 و استعراض اهم التحديات التي واجهت مسيرته الديمقراطية .

5- دراسة تناولت التحول الديمقراطي في تركيا للباحث طارق عبد الجليل بعنوان "الثورة الصامتة ":حصاد التغيير و التحول الديمقراطي في تركيا ، حيث تناولت الدراسة عملية التحول الديمقراطي في الفترة ما بين 2002 – 2012 و حصاد التغيير و التحول الديمقراطي في تركيا ، فهذه الفترة تعدو فترة زمنية شديدة الاستثناء في تاريخ تركيا من حيث تعزيز الديمقراطية و حقوق الانسان فهذا الكتاب هو شهيد على تركيا السابقة و موضحا الأسباب التي كانت وراء القيام بهذه الجهود خلال تلك الفترة .

الاطـــــار الزمنـــــي و المكانـــــي :

الاطـــــار الزمنـــــي : تشتمل دراستنا من حيث الحدود الزمنية على الفترة التي أعقبت تولي حزب العدالة و التنمية الحكم في سنة 2002 و حتى العام 2016 ، غير ان ذلك لم يمنعنا من الرجوع الى تواريخ احداث تخرج عن نطاق الفترة المحددة ، و ذلك بالاستعانة بالتاريخ لتفسير بعض المظاهر ، وكذا بالتطرق الى تواريخ مستقبلية من باب الاستشراف .

الاطـــار المكانـــي : بما ان الدراسة هنا تتمحور حول اقليم تركيا الداخلي فان الاطار المكاني هنا يشمل الاقليم الجغرافي لتركيا ، بحكم أننا بصدد دراسة ظاهرة داخلية خاصة بالشان التركي ككل لكن على المستوى الداخلي دون غيره .

الاطـار المفاهمـــي :

خلال دراستنا هذه طرحت بين أيدينا مجموعة مفاهيم أردنا الاستضافة فيها اثراءا للموضوع ، نذكر منها :

- الانقلاب: "عملية عسكرية سريعة ودقيقة لإزاحة قائد دولة من منصبه، واستبداله بغيره، سواء كان قائد الانقلاب نفسه، أو من يختاره هذا ويعينه لقيادة الدولة" ، أو أنه مسار مدروس وخطير يتم من خلاله تحييد قوى الجيش ووسائل الإكراه السياسي الأخرى، كما يتم فرض حالة من السلبية على القوى السياسية وفي تعريف آخر أنه "الاستيلاء على السلطة في مركزها الرئيسي، بما يمكن من بسط النفوذ على كافة أرجاء الدولة [1]

العلمانية :العلمانية اصطلاحا : هي رفض اية مرجعية دينية في اي مجال من مجالات الحياة ، و اعتماد العقل و التجربة مصادر وحيدة للمعرفة [2] .

المناهـــج المستخدمـــة في الدراســـة :

تقتضي دراسة هذا الموضوع الاستعانة بجملة من المناهج المعتمدة لانجاز البحوث العلمية ،و انطلاقا من التنوع الذي شملته دراستنا لهذا الموضوع فإننا اعتمدنا فيها على مجموعة من المناهج نذكرها فيم يلي :

المنهـــج التاريـــخي : فلا يمكن فهم حقيقة المؤسسة العسكرية دون العودة الى الظروف التي نشأت فيها المؤسسة العسكرية و مراحل تشكلها و كذا احوال تركيا في احقاب زمنية مختلفة .

المنهج الوصفي : فمن خلاله نحاول وصف الأوضاع التي آلت اليها تركيا عقب الانقلابات العسكرية ، و كذا بعد وصول حزب العدالة و التنمية الى سدة الحكم ، و الخطوات الجبارة التي احدثتها اتجاه التحول

---

[1]– زين الدين حماد ، **الانقلابات العسكرية: التحضير، التنفيذ، التثبيت** ، (طبعة ديسمبر سنة 2000)

[2]– فاطمة الزهراء ثعلوب ، **العلمانية في الفكر العربي المعاصر: ناصيف نصار نموذجا** ، (مذكرة ماستر في الفلسفة ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، 2015 – 2016 ، ص 10)

نحو الديمقراطية ، و وصف أبرز التطورات التي عرفتها تركيا بعد جملة الاصلاحات التي تبنتها حكومة العدالة و التنمية .

المنهـــج الاحصائـــــي :حيث تم احصاء الانقلابات العسكرية التي حدثت في تركيا خلال الفترات المتعاقبة لحكومات الجمهورية التركية الحديثة ، بالاضافة إلى بعض النسب الاحصائية التي تخللت الاصلاحات و الانتخابات.

منهـــج دراســـة الحالـــة : و الذي كان على أثر دراسة العلاقات المدنية العسكرية بشكل عام و اسقاطة على الحالة التركية كنموذج دراسة .

هيكلـــة الدراســـة :

من اجل معالجة موضوع بحثنا و للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع بما تقتضيه الدراسة العلمية الأكاديمية من خلال منهجية البحث العلمي ، بحيث سعينا للإلمام بأبعاد و متغيرات الاشكالية بغية الوصول الى دراسة شاملة للموضوع ، فقمنا بصياغة الخطة على النحو التالي :

قبل الولوج الى صلب الموضوع تطرقنا الى مدخل مفاهيمي تم فيه التطرق الى متغيري الدراسة بالتعريف فكان ان ذكرنا في نقطة اولى تعريف العلاقات المدنية العسكرية من خلال مجموعة من المفكرين ثم عرجنا على أنماط هذه العلاقات ، و في نقطة ثانية تم تعريف التحول الديمقراطي ثم سرد انماطه كذلك .

قسمنا الدراسة الى فصلين يندرج تحت كل فصل مبحثين و تحت كل مبحث مطلبين على النحو الآتي :

من خلال الفصل الأول حاولنا تحليل عملية التحول الديمقراطي في تركيا ، و ذلك بوصف الظروف الداخلية السياسية و الاقتصادية قبل العام 2002 ، و بالتحديد منذ تأسيس الجمهورية التركية الحديثة الى غاية تولي حكومة العدالة و التنمية الحكم ، مع ذكر شروط الاتحاد الأوروبي لانضمام تركيا له و التي كان من أهمها التحول الديمقراطي ، اما المبحث الثاني فكان فيه تعداد مخرجات التحول الديمقراطي في تركيا و الذي تناولنا فيه مختلف الاصلاحات الداخلية كالإصلاحات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.

و في الفصل الثاني المعنون بالعلاقات المدنية العسكرية كمدخل لدراسة التحول الديمقراطي في تركيا ، تم من خلاله استعراض لطبيعة العلاقات المدنية العسكرية خلال فترتين متمايزتين ، فترة ما قبل 2002

و الفترة الثانية في ظل حكم حزب العدالة و التنمية ، هذا في المبحث الأول أما في المبحث الثاني فكان ان تناولنا فيه تأثير انقلاب 2016 على العلاقات المدنية العسكرية في تركيا مع الاشارة الى التحول نحو النظام الرئاسي عقب هذا الانقلاب لنختم الفصل بمحاولة استشرافية لمعرفة مستقبل العلاقات المدنية العسكرية و التحول الديمقراطي في تركيا .

صعوبـــات الدراســـة :

لقد وجهتنا في بداية الدراسة بعض الصعوبات تتعلق جلها بالمراجع حيث تفتقد مكتبة قسم العلوم السياسية من المراجع ذات الصلة بموضوع دراستنا لولا مساعدة الأستاذ المشرف الذي وجهنا الى بعض المواقع التي بها المراجع ، كما لن ننسى جملة التوجهات المقدمة من قبله و التي ساعدتنى في تخطي بعض الصعوبات من اجل الوصول الى النتائج التي نترجاها من هذه الدراسة حتى تكون اضافة متميزة في هذا الحقل المعرفي فشكر الله سعيه و جزاه عنا كل خير .

مدخل مفاهيمي

مدخل : المقاربات النظرية لدراسة العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي .

ان الحديث عن موضوع المؤسسة العسكرية و اثرها على التحول الديمقراطي يقتضي بنا افراد مدخل نتحدث فيه عن الجانب المفاهيمي و النظري لدراسة هذا الموضوع انطلاقا من أهم المفاهيم التي تعرضت لمسألتي العلاقات المدنية العسكرية و التحول الديمقراطي و أنماط كلا المتغيرين حيث سنستهل الدراسة بالحديث عن العلاقات المدنية العسكرية و أنماطها ثم نردف الحديث عن قضية التحول الديمقراطي مفهومها و أنماطها

اولا : مدخل العلاقات المدنية العسكرية .

يعد موضوع العلاقات المدنية العسكرية أحد الفروع المعرفية ، ضمن علم السياسة وعلم الاجتماع العسكري ، وبدأ يتبلور بطريقة منهجية وعلمية واضحة بعد الحرب العالمية الثانية ، ففي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين شهدت العديد من النظم السياسية تدخل العسكر في الشؤون السياسية، خاصة الدول المستقلة حديثا ، حيث حاولت الدراسات تحليل العلاقات المدنية – العسكرية ، خاصة مع تباين هذه العلاقات من دولة الى أخرى، لذلك كان لابد من تناول العلاقات المدنية العسكرية في اطارها النظري من خلال التطرق الى مفهومها ثم أنماطها.

مفهوم العلاقات المدنية العسكرية :

نقصد بالعلاقات المدنية العسكرية علاقة المؤسسة العسكرية بالسلطة المدنية ، يصنفها البعض على أنها علاقة معارضة ، حيث تكون هناك جماعتان منظمتان محددتان ، لكل منهما مصالح تناضل من أجلها وتساوم الطرف الأخر عليه [3] ، و لكل طرف مهامه الخاصة به ، فالعسكريون مهمتهم الدفاع عن الوطن و حماية الحدود و الحفاظ على الامن و التراث ، اما المدنيون فمسؤوليتهم الانتاج و التنمية و التطوير و ادارة شؤون البلاد و تنظيم العلاقات السياسية داخليا و خارجيا ، حيث ينفذ العسكريون أوامر الساسة و الحكام المدنيون و اذا لم ينفذ العسكريون أوامر و توجيهات الساسة و الحكام ، فانهم يتعرضون للحساب الشديد الذي قد ينهي دورهم في القوات المسلحة [4].

---

[3]– اسماعيل عميرة ، **دور المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية في المجتمع الجزائري** ، (مذكرة ماجسير في علم الاجتماع ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، قسم علم الاجتماع ، جامعة الجزائر 2008–2009 ، ص 78)

[4]– احسان محمد الحسن ، **علم الاجتماع العسكري** ، (عمان : دار وائل للنشر و التوزيع ، 2005، ص 142)

وقد قدم "اديدجوايبو" تعريفا شاملا للعلاقات المدنية العسكرية بقوله انها تمثل : "شبكة العلاقات بين المؤسسة العسكرية و المجتمع الذي تعمل من خلالهّ ، و الذي يعتبر بالضرورة جزءا منه " [5] ويضيف "ايبو ان" :" تلك العلاقات تشمل جل جوانب دور المؤسسة العسكرية(كمؤسسة محترفة ، سياسية اجتماعية و اقتصادية) في الحياة العامة بصورها المختلفة ، و تضم تلك العلاقات القضايا المتعلقة بسلوك الجيش اتجاه المجتمع المدني ، و ادراك المجتمع المدني وسلوكه اتجاه الجيش ، و أخيرا الدور الذي تلعبه القوات المسلحة في علاقاتها بالدولة [6]

و مزال التعريف الذي أورده " صامويل هنتجتون " في مؤلفه "the soliers and the state" الذي صدر عام 1958 ، أساسا لكثير من التحليلات السياسية المعاصرة حيث اعتمد في تعريفه على أربعة أبعاد رئيسية [7] ، هي أن العسكريين و المدنيين يشكلون جماعتين مختلفتين ، و أن هناك تمايزات فرعية داخل كل منهما ، زيادة على أن العلاقات المدنية العسكرية بطبيعتها تغلب عليها جانب الصراع ، فما يجعل الصراع داخل حدود هو خضوع العسكريين للمدنيين ، اضافة إلى أن التحول في العلاقات المدنية العسكرية عبر الوقت يتوقف على درجة فعالية السيطرة المدنية [8]

أما الباحث "فؤاد الاغا" في كتابه "علم الاجتماع العسكري " فيعرفها على أنها: " علاقة القادة العسكريين بالحكومة في المجالات القانونية و الادارية و السياسية " و عرفها أيضا بأنها : " آثار التعاون بين الأفراد العسكريين و المدنيين في تنفيذ السياسة العامة للدولة" ، فقد تتسم هذه العلاقات بالصراع بعد محاولات من العسكريين ممارسة تأثير أكبر على كل مظاهر الحياة السياسية و الاجتماعية في المجتمع ، و ذلك بفعل سيادة الحالة العسكرية في المجتمع [9]

---

[5]– أحمد عبد ربه، **العلاقات المدنية العسكرية و اشكاليات التحول الديمقراطي: دراسة في الاتجاهات النظرية الحديثة،** (جامعة القاهرة ،ص ص 21– 22)

[6]– نفس المرجع ، (ص 22)

[7]– فاطمة الزهراء شخمام ، **الجيش الدولة و الثورة في المنطقة العربية:طبيعة الدروس و تحديات التحول الديمقراطي ،** (ص ص 139– 140)

[8]– أحدد عبد ربه ، مرجع سابق ، (ص 23)

[9]– حمدي عبد الرحمن ، **الجيوش و التحول الديمقراطي في افريقيا : معوقات بناء الدولة الوطنية،**(منتدى العلاقات العربية و الدولية، الطبعة الاولى 2015، ص 22)

بناء على التعريفات السابقة فان مفهوم العلاقات المدنية العسكرية يصف التفاعلات بين شعب الدولة و مؤسساتها و قوتها المسلحة ، فعلى المستوى المؤسسي يفترض أن يمثل المدنيون اليد الطولى التي ترسم السياسات العامة بما فيها السياسات العسكرية بينما يمثل العسكريون اليد التي تنفذ تعليمات اليد العليا ، و تضع السياسة العسكرية التي يخططها المدنيون موضع التنفيذ [10].

عموما يمكن القول أن العلاقات المدنية العسكرية هي : العلاقات بين الفواعل السياسية المدنية و المؤسسة العسكرية ، و تتفاوت هذه العلاقة من دولة إلى أخرى ، و لكن تجدر الاشارة أن هناك شبه اجماع في جميع الدراسات التي تناولت موضوع العلاقات المدنية العسكرية أن السيطرة المدنية على الجيش هي أفضل من سيطرة الجيش على الدولة [11]

أنماط العلاقات المدنية – العسكرية :

ان كثافة التدخلات العسكرية في الحياة السياسية تنج عنه تطور في الاتجاهات النظرية في العلاقات المدنية العسكرية ، حيث قدم بعض المفكرين اطارا لتناول ظاهرة التدخل العسكري في الشؤون السياسية ، و لعل من أبرز الذين تناولوا هذه الظاهرة بالتحليل و التفسير ، هم كل من "عموس بيرموثر" ، "نورد لينجز" ، "موريس جانوتز" ، حيث استند هذا الأخير في تفسيره للتدخل العسكري في الشؤون السياسية إلى الظروف السياسية التي نشأ في ظلها الجيش ، هذه الظروف هي التي كانت منشأ و سبب التدخل العسكري في الشؤون السياسية ، و من ثم حصر أسباب التدخل العسكري و أرجعها للظروف السياسية و فقط دون غيرها من الاسباب و العوامل التي ادت إلى هذه الظاهرة

أما عن كل من نورد لينجر و بيرلموثر نجد أنه ليس هناك اختلافات جوهرية بينهما سوى في تصنيفهم في عدد النماذج أو الأنماط ، حيث ذهب الأول (نورد لينجر) إلى تصنيف الضباط إلى ثلاث

---

[10]– حمدي عبد الرحمن (مرجع سابق ، ص 22)

[11]– نور الدين حفيظي ، **العلاقات المدنية العسكرية و اثارها على مسار التحول الديمقراطي في مصر في ظل الحراك الشعبي الراهن** ، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص سياسيات مقارنة ، جامعة محمد بو ضياف المسيلة ، 2016 ، ص 19)

أنماط هي: وسطاء ، حراس ، حكام ، أما الثاني (بيرلموثر) فقد اكتفى بتصنيفهم إلى نمطين فقط هما : النمط الوسط ، و النمط الحاكم [12] و عليه سوف نركز على النمطين الأخيرين لأنهما موضع اتفاق .

1- النمط الوسيط (الحارس) : وفقا لهذا النمط فالمؤسسة العسكرية تكون مدنية التوجه ، مهمتها حماية الحكومة الدستورية ، و اذا ما اضطرت للتدخل في الشأن السياسي ، فانها سرعان ما تعود لثكناتها [13] ، ففي هذه النمط يتسم الضباط بسمات أساسية منها أنهم يقبلون النظام الاجتماعي القائم ، و يقومون بمقاومة أية محاولات لاحداث تغييرات جوهرية في نظام الحكم أو بنية السلطة التنفيذية ، ذلك أن دورهم يقوم على أساس اديولوجي مضاد للتغيير الثوري باعتبارهم جزء من القوى المحافظة و ادارة الضبط التي تستخدمها في وقت واحد [14]، و ليس لهم تنظيم سياسي مستقل ، و لا يبذلون جهودا كبيرة للوصول بحكم الجيش إلى أقصى حد [15]، فهم يدينون بالولاء للنظام السياسي القائم و يقومون على حمايته مالم يجبروا على غير ذلك ، فالمؤسسة العسكرية في هذا النوع من التدخل تعمل خلف الكواليس دون عقلانية و تتخذ أحيانا شكل جماعات الضغط من أجل تحقيق بعض المطالب الشعبية في اطارالحفاظ على النظام القائم ، و هذا الأنموذج يقوم على أن هذا التدخل يكون محددا بفترة زمنية محددة تقوم في نهايتها المؤسسة العسكرية بنقل السلطة إلى المدنيين ، و ذلك انطلاقا من قناعة قيادات تلك المؤسسة بأن استمرار الجيش في الحكم يقوض استقرار النظام السياسي[16]

من خلال هذه السمات التي يتميز بها الانموذج يتبين أن الجيش الذي يقوده هذا الأنموذج من الضباط هو جيش الطبقة الحاكمة المحافظة التي تحرص حرصا شديدا على أن تظل متمسكة بالسلطة السياسية و مستأثرة بخيرات المجتمع المادية و ترفض بناء على ذلك أي شركاء فعالين في كلا المجالين ، ثم ان تهميش بعض الشرائح و الطبقات في المشاركة السياسية لا سيما الطبقة الوسطى أدى ذلك غالبا إلى ازدياد درجة المقاومة التي تدفع بدورها إلى تكرار تدخل

---

[12]- رضا كشان ، **المؤسسة العسكرية و اثرها على التحول الديمقراطي في تركيا**، (ماستر العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص دراسات مقارنة، جامعة محمد بن الصديق جيجل ،2012 – 2013 ، ص 45)

[13]- فاطمة الزهراء شخمام ، مرجع سابق ، (ص 143)

[14]- نور الدين حفيظي ، مرجع سابق ، (ص 46)

[15]- نفس المرجع ، (ص 46)

[16]- فاطمة الزهراء شخمام ، مرجع سابق ،(ص 143)

العسكريين حفاظا على النظام القائم ، الأمر الذي يعكس رغبة حقيقية عند العسكريين للبقاء في الثكنات بل يعكس نزعة تدخلية لرفض واقع اقتصادي اجتماعي محدد[17]

2- النمط الحاكم: وفقا لهذا النمط فالعسكر اليوم لايكتفون بالوصول للحكم فقط ، بل يسعون للسيطرة على كامل أجزاء النظام السياسي و الانشطة الاقتصادية ، و تتسم المؤسسة هنا بعدد من الخصائص و السمات نذكر منها أن المؤسسة العسكرية تكون رافضة للنظام القائم و شرعيته بمعنى أنها تنقلب عليه ، حيث يتمتع العسكريون بقوة و فاعلية كبيرة فيما يتعلق بادارة النظام السياسي و مؤسساته و العسكريون وفق هذا النمط يمتلكون تنظيما سياسيا يسعون من خلاله بشكل معلن و باستخدام قوة الجيش للوصول إلى قمة السلطة و الاحتفاظ بها لاطول فترة ممكنة ، بحيث يكون لدى قيادات المؤسسة العسكرية قناعة تامة بأن الحكم العسكري هو الحل الأمثل لمعالجة الفوضى الناجمة عن الحكم المدني و حكم السياسيين [18] ، كمايؤكد بير لموثر أن هذا النمط من العسكريين لا يتخذون أي ترتيبات للعودة إلى المعسكرات و ذلك يرجع للتطور الذي يتمكنون من افرازه و خاصة فيما يتعلق بالتوجيه السياسي الهادف إلى تدعيم نزعة الانفراد بالحكم و معارضة الجماعات المدنية الحاكمة التي تتسبب من وجهة نظر العسكريين في احداث الفوضى ، الأمر الذي يؤكد عجز المدنيين في الحكم و فشلهم في التحكم في حسم الموقف ، مما يدفع بالعسكريين إلى الشعور بوجوب شغلهم المراكز الرسمية في البنية الحكومية إلى جانب ذلك هناك من أرجع دوافع تدخل العسكري يمكن أن يكون ناتجا عن مشكلات تخص العسكريين أنفسهم مثل انخفاض مستوى المعيشة و انخفاض المرتبات و تفشي المحاباة في نظام الترقيات أو الاحساس بالاهانة من خلال أية اجراءات حكومية تمس القوات المسلحة ، أو بفعل هزيمة عسكرية يرى العسكريون فيها أن الحكومة المدنية هي المسؤولة عنها أو المتسببة في حدوثها [19]

و جدير بالذكر هنا أن نشير أن درجة درجة تدخل الجيش في الحياة السياسية تتأثر بشكل أو باخر بطبيعة المجتمع و مستوى الثقافة السياسية السائدة[20]

---

[17]- رضا كشان ، مرجع سابق ، (ص 47)

[18]- فاطمة الزهراء شخمام ، مرجع سابق ،(ص 143)

[19]- نفس المرجع ، (ص 50)

[20]- رضا كشان ، مرجع سابق ،(ص 50)

من خلال كل ما سبق نستخلص أن أنماط العلاقات المدنية العسكرية تختلف من دولة إلى اخرى نظرا لتأثرها ببعض الظروف التاريخية و الايديولوجية التي تمر بها الدولة و كذا الظروف السياسية التي أنشئ فيها الجيش.

2- مدخل التحول الديمقراطي : تعتبر ظاهرة التحول الديمقراطي من الموضوعات الهامة التي برزت في العقود الأخيرة ، و حظيت باهتمام العديد من المفكرين ، حيث ظهر عدد كبير من الكتب و الدراسات و التقارير التي تطرقت اليها . وقد طرحت أدبيات التحول الديمقراطي العديد من المفاهيم ، كما اهتمت بفحص و مناقشة قضايا و متغيرات ذات صلة بعملية التحول ، و قد جاءت هذه الدراسات على اثر ما سمي بالموجة الثالثة للتحول الديمقراطي ، التي انطلقت في منتصف السبعينات من جنوب أروبا لتصل الى بلدان أمريكا اللاتينية في الثمانينات و التسعينات . وسنسلط الضوء هنا على المقصود بعملية التحول الديمقراطي و تمييزها على بعض المفاهيم التي تبدو مرادفة معها وكما سنتطرق الي المداخل أنماط التحول الديمقراطي .

مفهوم التحول الديمقراطي و علاقته ببعض المفاهيم المشابهة له:

يعد التحول الديمقراطي من أكثر المفاهيم و المصطلحات تداولا في عالم اليوم بحيث أصبح على لسان مختلف الفئات و الشرائح الاجتماعية و الثقافية و الفكرية كما يتم تداوله في وسائل الاعلام ، زيادة على اهتمام الساسة و قادة القوى السياسية بقضية التحول الديمقراطي ، لذا كان لابد من التطرق إلى ماهيته كظاهرة دراسة ، غير أن البحث في هذه الماهية ، يستوجب تحديد الاطار المفاهيمي لعملية التحول الديمقراطي ثم التمييز بينها و بين المفاهيم المشابهة لها

1- تعريف التحول الديمقراطي :

يشير لفظ "التحول" في اللغة الى التغير أو النقل فيقال غير الشيئ أو غيره أو نقله من حال الى حال .

التحول الديمقراطي اصطلاحا هو عملية يتم بمقتضاها ممارسة مبادئ الديمقراطية في مؤسسات الدولة و المجتمع ، أي أنه عملية تمكين أفراد من اكتساب السلطة من خلال التنافس الحر للحصول على

أصوات الناخبين ثم اتخاذ القرارات المناسبة [21]، ويحدث ذلك عندما يستجيب و يتكيف النظام مع المطالب الجديدة حتى يصل الى مرحلة النضج، فهو عملية معقدة و مستمرة تعبر عن الفترة الزمنية للانتقال من النظام السلطوي الى النظام الديمقراطي [22]

يعرفها "شميتر" :"بأنها عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق فيها من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراد أو جماعات أو موضوعات لم تشتمل من قبل" [23] ، و قد أطلق استاذ السياسة الأمريكي الشهير صامويل هنتجتن على هذه الظاهرة اسم الموجة الثالثة للديمقراطية مشير الى ان تاريخ الديمقراطية في العالم ليس عبارات عن حركة بطيئة مستمرت و انما موجات متلاحقة من التقدم و الانطلاق لهذا يعرف موجت التحول الديمقراطي أنها عبارة عن مجموعة من حركات الانتقال من النظام الغير الديمقراطي الى النظام الديمقراطي تحدث في فترة زمنية محددة و تفوق في عددها حركات الانتقال في الاتجاه المضاد خلال نفس الفترة الزمنية حيث يحدد هنتجتن ثلاث تحولات كبرى مرى بها العالم في اطار التوجه نحو الديمقراطية [24]

فالمرحلة الأولى امتدت في سنة 1828 الى 1926 و المرحلة الثانية في سنة 1943 الى 1962 و الثالثة هي أهم مرحلة بدأت سنة 1974 و مزالت مستمرت الى الأن و تكمن أهمية هذه الأنظمة بأنها تميزت بتحول العديد من الأنظمة الشمولية و الاستبدادية الى أنظمة أكثر انفتاح تتسم بتعددية سياسية [25]

تتسم عملية التحول الديمقراطي بعدد من السمات أهمها :

أنها عملية معقدة للغاية و تشير الى تحولات في الأبنية و الأهداف و العمليات التي تؤثر على توزيع ممارسة السلطة السياسية و هي محصلة بعمليات معقدت تتفاعل فيها مختلف الجوانب السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية .

---

[21]- مصطفى بلعور ، **التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية ، دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988-2008** ،(أطروحة دكتروراه في العلوم السياسية ، فرع التنظيم السياسي و الاداري ، ص 25)

2- محمد أيوب عميرة و رتيبة مالكي ، **تاثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر**،(شهاد ليسانس في العلوم السياسية ، تخصص تنظيمات سياسية و ادارية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2012-2013 ، ص 7)

[23]- رضا كشان ، مرجع سابق ، (ص 34)

[24]- نور الدين حفيظي ، مرجع سابق ،(ص 41)

[25]- عميرة محمد أيوب و مالكي رتيبة ، مرجع سابق ،(ص 8)

انها عملية تتسم بعدم التأكد و تتضمن مخاطر الارتذاذ مرت أخرى الى النزظام السلطاوي حيث توجد مؤسسات النظام السلطاوي جنبا الى جنب مع المؤسسات النظام الديمقراطي الجديد .

يضل التحول الديمقراطي عملية نسبية تؤدي الى تغير النظم السياسية من السلطاوية نحو الديمقراطية الا ان احتمال تعرض عملية التحول الى انتكاسات تضل واردة [26]

علاقة التحول الديمقراطي ببعض المفاهم المشابهة

في هذه الدراسة سنركز على المصطلحات كثر تداخلا و ارتباطا و التحول الديمقراطي حيث توجد العديد من المفاهيم المشابهة كالتحول السياسي و التحول اللايبيرالي و الاصلاح السياسي

1-التحول السياسي : يعني انتقال من موقع اجتماعي أو سياسي او اديولوجي الى آخر كما يقصد به انتقال نوعي في طبيعة النظام السياسي و آلية عمله ناجم على المبادرة تقوم بها جماعات لها مصلحة في التغيير سواء استعمالي القوة او باستعمال الطرق السلمية و يخضع التحول السياسي لتأثيرات تداخل عوامل داخلية و خارجية .

اذا التحول السياسي لا يؤدي بضرورة الى الانتقال الى النظام الديمقراطي فقد يحدث التحول عندما ينتقل النظام القائم من جمهور الى ملكي او تسلطي الى ديمقراطي و العكس صحيح بينما يؤدي التحول الديمقراطي في نهاية المطاف الى تعزيز و ترسيخ النظام الديمقراطي و ما يتميز به من قيم و مبادئ [27]

2-التحول الليبيرالي : و يعني توسيع نطاق الحريات المسموح بها للأفراد من خلال تقديم ضمانات تمنع التعدي عليها من قبل السلطة و ما هو الا تجميل و تحسين للضرورة التي تمارسها السلطة الحاكمة لتحقيق القبول و الاذعان [28]

وعليه فان التحول الليبرالي و الديمقراطي ليس مترادفان على الرغم من وجود علاقة وثيقة بينهما ، فبدون ضمانات حرية الفرد و الجماعة أي بدون تحول ليبرالي لا يمكن ضمان تحقيق التحول الديمقراطي

---

[26]- مصطفى بلعور ، مرجع سابق ،(ص 27)

[27]- نور الدين حفيظي ، مرجع سابق ، (ص 44)

[28]- محمد ايوب عميرة و رتيبة مالكي ، مرجع سابق ،(ص 7)

و من ناحية أخرى بدون حرية انتخابات لا يمكن الحديث عن التحول ليبرالي يضمن احترام حقوق الانسان و الحريات الأساسية ، و عليه يمكن القول بان التحول الديمقراطي يتجاوز فكرة ضمان و احترام

حقوق الأفراد و الجماعات فهو يسعى الى تغيير منظومة القيم السائدة في النظام السياسي على المستوى المؤسسي و الثقافي و السياسي [29]

3-الاصلاح السياسي : يقصد به مجموع العمليات التي تتم على مستوى النظام السياسي بهدف التعديل التدريجي في القوانين و التشريعات ، المؤسسات ، و الآليات ، الأداء و السلوكيات ، و الثقافة السياسية السائدة ، بهدف مواكبة التغييرات الحاصلة في البيئة الداخلية و الخارجية .

يمكن الاختلاف بين المفهومين في أن التحول الديمقراطي مسار محدد الخطوات و المراحل على عكس الاصلاح السياسي الذي يعبر عن آلية دائمة لتطوير و تحسين أداة النظام السياسي بشكل مستمر و يمكن ان يكون الاصلاح السياسي مقدمة لعملية التحول الديمقراطي [30].

4-الانتقال الديمقراطي : هو مرحلة من مراحل التحول الديمقراطي تتسم بتنوع اشكالها ، و في اطارها يتم صياغة أساليب و قواعد حل الصراعات بطرق سلمية تنتهي بوضع دستور ديمقراطي [31] ، و تنظيم انتخابات حرة و توسيع نطاق المشاركة السياسية [32] ، فالتحول الديمقراطي هو سيرورة عملية مستمرة و ليس حالة فاصلة مثل الانتقال للديمقراطية [33]

ثالثا : أنماط التحول الديمقراطي :

---

[29]- نور الدين حفيظي ، مرجع سابق ، (ص 45)

[30]- نور الدين حفيظي ، مرجع سابق ،(ص 46)

[31]- مصطفى بلعور ، مرجع سابق ، (ص 29)

[32]- نفس المرجع ، (ص 30)

[33]- شادية فتحي ابراهيم عبد الله ، **الاتجاهات المعاصرة لدراسة النظرية الديمقراطية** ، (المركز العلمي للدراسات السياسية ، الطبعة 2005 .)

يقصد بأنماط التحول الديمقراطي الأشكال أو الإجراءات التي اتخذها التحول من نظام تسلطي إلى نظام آخر ديمقراطي، أو هي المسارات التي تتخذ للوصول إلى الديمقراطية [34] ، فبيئة النشاط السياسي لأي دولة هي التي تتحكم في طريقة وكيفية التحول والانتقال من نظام لآخر و هذا ما يدفعنا إلى تناول مختلف هذه الكيفيات ، فقد حدد "صامويل هانتجتون" في سياق التحول نحو الديمقراطية ثلاث أنماط رئيسية هي:

1- نمط التحول: (نمط التحول من الأعلى) حيث تلعب النخبة الحاكمة الدور الرئيسي في القضاء على النظام الشمولي أو التسلطي ، وتأخذ زمام المبادرة لتحويله إلى نظام ديمقراطي [35] ، ويسميه البعض "بمنحة الديمقراطية"، حيث يكون الدافع في الغالب حينما يشعر القادة أو النخبة الحاكمة أن الانشقاق على النظام القائم تصاعدت حدته ، وأن استخدام القوة ضد الجماهير أصبحت وشيكة الوقوع ، لذلك تأخذ بزمام المبادرة وتمنح الشعب بعض الإصلاحات أو تعده بذلك، وقد يكون ذلك انعكاسا لرغبة حقيقية في التحول نحو الديمقراطية ، أو حيلة سياسية للخروج من مأزقها، وبالتالي تتيح لنفسها الوقت لصياغة آليات جديدة تمكنها من مد هيمنتها و إطالة عمرها [36]

2- نمط الإحلال (التحول من خلال الشعب)**:** ينتج التحول في هذا النمط من خلال صعود نفوذ القوى المعارضة ، وفي المقابل يحدث انهيار في قوة النخبة الحاكمة مما يؤدي في النهاية إلى الإطاحة بها[37] ، و في هذه الحالة يفرض الشعب تحولا ديمقراطيا بعد فترة من أعمال العنف التي تشكل ضغوطا على النظام الحاكم ، حيث تشارك قوى المعارضة فيها، فتجبر النظام في نهاية المطاف على تقديم تنازلات تفتح الطريق للانتقال الديمقراطي على غرار ما حدث في الفيليبين وكوريا الجنوبية والمكسيك [38] ، فالتحول الديمقراطي هنا مفروضا من الشعب نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، وعدم قدرة الحكومة على دفع رواتب موظفيها مما يدفع للانضمام إلى صفوف المعارضة ، فتزداد أعمال

[34]- مصطفى بلعور ، مرجع سابق ،(ص 40)

[35]-نور الدين حفيظي ، مرجع سابق ،(ص 41)

[36]- مصطفى بلعور ، مرجع سابق ، (ص 40)

[37]- نور الدين حفيظي ، مرجع سابق ،(ص 41)

[38]- محمود جميل الجندي ، **الربيع العربي و اشكالية التحول الديمقراطي** ،(دراسات السلام و النزاعات ، ص12)

الاحتجاجات والاضطرابات غير المنظمة ، ويبدأ العنف من الطرفين مما يضطر القيادات السلطوية إلى البدأ في الإصلاحات المطلوبة علها تحتوي الأزمة المتفاقمة [39].

3-نمط الإحلال التحولي (التحول من خلال التفاوض): حيث يكون التحول هنا عن طريق حدوث توافق على التغيير بين الحكومة والمعارضة ، بسبب حدوث توازن في معادلة القوة بينهما فتوافق الحكومة على التفاوض مع المعارضة لتغيير النظام القائم وتحويله إلى نظام ديمقراطي[40] ، بمعنى آخر فان النخبة الحاكمة نضطر إلى التخلي عن نظامها السلطوي الذي أصبح مهددا بعدم الاستقرار الداخلي ومعرضا لضغوطات عنيفة تنذر بانهياره، ومصدر تلك الضغوطات الرأي العام والضغوطات الغربية اللذان يظهران حماسا متزايدا للديمقراطية وحقوق الإنسان [41] .

ويرى "حميد عبد الرحمن أن "من بين العوامل المهمة التي تدفع النظام التسلطي إلى الدخول في مفاوضات مع قوى المعارضة هي احتمال أفول نجم النظام السياسي وافول نجم ايديولوجيته و التردي الاقتصادي قد يصل إلى حد الإفلاس أو ضغوطات خارجية متزايدة [42] ، كما انه في كثير من الحالات تجري النخبة الحاكمة مع المعارضة مفاوضات سرية وعلنية للوصول إلى حل يحمي مصالح الأطراف الفاعلة، أما عن العوامل التي تدفع الأطراف للمفاوضات فهي من جهة ، شعور المعارضة بافتقادها إلى القوة الكافية التي تساعدها على الإطاحة بالنظام القائم ، ومن جهة ثانية تعرض النظام إلى ضغوطات داخلية وخارجية كبيرة ، وبالتالي عادة ما تتوج تلك المفاوضات بالتوقيع على ميثاق أو اتفاق ، ومن ثم يصبح الميثاق بمثابة سياج لعدم الإضرار بمصالح أي طرف، حيث تتعدد أنواع الاتفاق من حيث الأطراف المنضوية إليه ، فقد تكون مفاوضات بين القيادات العسكرية والمدنية حول شروط إقامة حكم ديمقراطي و وضع ضمانات لعدم مراقبة أفراد الجيش على انتهاك حقوق الإنسان التي حدثت وقت توليهم الحكم، أو تكون بين الأحزاب السياسية للاتفاق على ترتيبات المشاركة في السلطة أو تبادلها من خلال الانتخابات، أو تكون بين أجهزة الدولة وتنظيمات رجال الأعمال والاتحادات العمالية لاحترام الحقوق

---

[39]– مصطفى بلعور ، مرجع سابق ، (ص 42)

[40]– نور الدين حفيظي ، مرجع سابق ،(ص 41)

1– مصطفى بلعور ، مرجع سابق ،(ص 41)

[42] – عبد الرحمن حميدي ، **ظاهرة التحول الديمقراطي في افريقيا: القضايا و النماذج و افاق المستقبل،** (مجلة السياسة الدولية العدد 113، جويلية 1993 , (ص 18)

وإعادة توزيع المنافع، وتجدر الإشارة انه لا يشترط أن تكون عملية التفاوض مكتوبة فقد تكون عبارة عن تفاهم غير مكتوب بين الطرفين يعكس التزام كل طرف ينفذ ذلك الاتفاق[43]

و يبقى أن نقول بان التحول الديمقراطي عملية معقدة ومتعددة المراحل ، تشهد من الناحية الواقعية تدخلا بين أكثر من نمط من الأنماط السابقة كما أن العالم قد شهد أنماط أخرى للتحول الديمقراطي و ذلك على اختلاف البيانات أو أنظمة الحكم في الدول ، مثال على ذلك أمريكا اللاتينية وجنوب شرق أوروبا ، وقد كانت أنماط التحول عن طريق الاتفاق، التحول عن طريق الالتزام ، التحول عن طريق الإصلاح والتحول عن طريق الثورة.

[43]– مصطفى بلعور ، مرجع سابق ، (ص 42)

الفصل الأول

الفصل الأول: تحليل عملية التحول الديمقراطي في تركيا

سعت تركيا منذ قيام الجمهورية التركية سنة 1923 على يد زعيمها "مصطفى كمال اتاتورك"، إلى ربط علاقاتها مع أوروبا و مع الغرب عموما ، و بذلت جهودا معتبرة من أجل ذلك ، حيث خلعت عباءة الخلافة العثمانية و توجهت نحو قيام دولة ذات مبادئ علمانية ، و كانت بذلك أولى الخطوات التوجه نحو أوروبا ، و كانت قد أقرت تركيا التعددية الحزبية بعد نظام الحزب الواحد الذي كان مسيطرا على الحياة السياسية ، هذه التعددية فتحت من جديد باب المنافسة بين الاحزاب السياسية من أجل الوصول إلى السلطة بعدها كان غير مرخص لها

و من اجل انعاش الحياة السياسية و الخروج من بوتقة الانقلابات العسكرية التي كانت تطيح في كل مرة بالحكومات المدنية ، سعت تركيا جاهدة لتلبية شروط الانضمام إلى الاتحاد الاوروبي ، حيث أقرت حزمة من القوانين و التعديلات التي مست الكثير من التشريعات ، شملت الدستور ، المؤسسة العسكرية و الحياة العامة ، اضافة إلى الاصلاحات الاقتصادية العميقة التي مست كل جوانب الاقتصاد التركي.

و لاضفاء المزيد من التفسير لعملية التحول الديمقراطي في تركيا ، قمنا بالتطرق في هذا الفصل إلى نقطتين من خلال مبحثين حيث وصفنا في المبحث الاول ظروف التحول الديمقراطي في تركيا بين الاوضاع الداخلية و شروط الانضمام للاتحاد الاوروبي ليكون المبحث الثاني بعنوان مخرجات التحول اليمقراطي في تركيا.

المبحث الاول : التحول الديمقراطي في تركيا بين الوضاع الداخلية و الانضمام للاتحاد الأوروبي :

كان الاتحاد الاوروبي يتابع عن كثب الاوضاع السياسية و الاجتماعية و القانونية في تركيا ، و ما ان شرعت تركيا في اتخاذ خطوات جادة للوفاء بمعايير كوبنهاغن حتى شرع الاتحاد الاوروبي ايضا في اعداد تقارير متابعة لاداء تركيا ،حيث أن مضامين هذه الوثائق و التقارير قد تركزت حول أوحه القصور في العملية الديمقراطية التركية و لاسيما "نفوذ المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا[44]

المطلب الأول : الظروف الداخلية للتحول الديمقراطي في تركيا قبل 2002:

يمثل الثالث من نوفمبر 2002 مفصلا تاريخيا في مسيرة تركيا الجديدة ففي هذا التاريخ أعلن عن فوز حزب جديد على الساحة لم يمضي على تشكيله نحو عام فقط [45] ،و قد كان الرهان قويا على ألا يكمل هذا الحزب ذو التوجه و الجذور الاسلامية "و ان كان لا يعرف نفسه بأنه كذلك و يصر على أنه حزب محافظ و ديمقراطي"، مسيرته في الحكم ،و أن يتعرض الى انتكاسة و فشل ذريع ، إلا أنه كان على النقيض من ذلك تماما ، فقط استطاع هذا الحزب وبفضل وعي و ادراك قيادته أن يتخطى كل العقبات التي وضعت امامه خاصة في العامين الأولين من الحكم، حيث تعرضت حكومة حزب العدالة و التنمية الى هجوم كاسح من جميع الأطراف و في مقدمتها وسائل الاعلام التي كانت تسعى الى تأليب الرأي العام التركي ، و تجييش قوى المجتمع ضد الحزب و محاولة افشال جهوده في مختلف المجالات، فكانت شوارع تركيا بمدنها تكتظ يوميا بالمتظاهرين[46] ، إلا أن الوضع قد اختلف اليوم و انعكست الآية تماما حيث زادت شعبيته بشكل مذهل و كيف هي تركيا اليوم بعد حكم حزب العدالة و التنمية .

و من المهم الاشارة الى الأوضاع الاقتصادية و السياسية و التعليمية في تركيا قبل مجيء حزب التنمية و العدالة الى الحكم حتى يتضح المشهد في حجم التغيير الذي شهدته تركيا [47] ، فقد تعرضت تركيا نتيجة سياسات "بولند أجاويد" رئيس الحكومة الائتلافية (ماي 1999- نوفمبر 2002) الى أزمات

---

[44]- طارق عبد الجليل ، **العسكر و الدستور في تركيا من القبضة الحديدية إلى الدستور بلا عسكر**، (دار النهضة مصر للنشر ، ط 2 ، جانفي 2013) ، ص ص 154 - 155

[45]- جابر الحرمي، **تركيا الجديدة :حزب العدالة و التنمية عشر سنوات من ادارة الصراع بذكاء**،(الاثنين 13 /2013/05)، ص 1

[46]- نفس المرجع ، ص1

[47]- نفس المرجع ص2

سياسية و اقتصادية بالإضافة الى تدهور الوضع الصحي لرئيس الوزراء ، و كادت ان تؤدي بتركيا الى الهاوية حيث تمثلت الأزمة السياسية في عدة مواقف منها رفض رئيس الجمهورية "أحمد نجدت سيزر" الذي أصبح رئيسا لتركيا في ماي 2000 التوقيع على تعيينات بالمناصب العليا في الجامعات التركية اقترحها عليه مجلس التعليم العالي ، ورفضه بعد فترة قصيرة التوقيع على قرار من الحكومة يقضي بفصل مئات الموظفين المدنيين بذريعة اتهامهم بالانتماء الى جماعات أصولية و أخرى انفصالية ، لأنه رأى أن القرار مخالفا للقانون [48] ، و اشتدت الأزمة السياسية بين مؤسستي الحكم ، فكانت الرئاسة مع اجراء مجموعة من التعديلات القانونية كإلغاء عقوبة الاعدام و السماح ببث اللغة الكردية لتصبح أكثر اتساقا مع معايير الاتحاد الأوروبي في حين رفض طيف من الائتلاف الحكومي و هو حزب الحركة القومية برئاسة "دولت بهشلي" تلك التعديلات لأنه يرى في الغاء عقوبة الاعدام افلات "عبد الله اوجلان" زعيم – حزب العمال الكردستاني المتهم بالدعوة للانفصال وشن حرب ضد الدولة– من الموت الذي يستحقه نظير جرائمه ، و أن أي تهاون في هذه المسالة سيعرض الحزب للخطر خسارة قواعده الانتخابية ، ولهذا انسحب حزب الحركة القومية من الحكومة الائتلافية و هو ما تسبب في سقوطها [49]، اضافة الى أن آليات النظام الديمقراطي ومؤسساته لم تعد تعمل كما ينبغي ، حيث أصبح البرلمان – بسبب تركيبه الحكومة الائتلافية – كيانا جامدا يقدم الدليل على الفشل في ايجاد حلول لأزمات المجتمع ، وأصبحت الحكومة عاجزة عن الاحتفاظ بحد أدنى من التنسيق بين شركاء الائتلاف [50]

أما على المستوى الاقتصادي ، فقد تميزت فترة ما بعد تحرير الاقتصاد التركي في عام 1981 إلى عام 2003 – و خصوصا عقد التسعينات – بمرور الاقتصاد بفترات ركود حادة بالاضافة إلى حدوث العديد من الازمات المالية التي كان ابرزها الازمة المالية و الاقتصادية لعام 2001 فعندما استلمت حكومة حزب العدالة الحكم ، كانت الحكومة التي سبقتها قد انهت اجراءات الاقتراض من صندوق النقد

---

[48]– معمر خولي ،**الاصلاح الداخلي في تركيا** ، (المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات،الدوحة ،جويلية 2011) ، ص ص 1 – 2

[49]– مرجع سابق ،ص 2

[50]– نفس المرجع ، ص 2

الدولي مبلغ 26 مليار دولار، أي أن حكومة حزب العدالة ورثت قرض الصندوق النقد الدولي يقدر ب26 مليار دولار وهو ملزم التسديد ، وكانت موازنة الدولة يدفع منها 85 % لتسديد فوائد الديون [51]

لقد رفض رئيس الجمهورية توقيع مرسوم حكومي يقضي بخصخصة ثلاث بنوك حكومية ، و أصدر مرسوما رئاسيا في فبراير 2001 يقضي بتكليف هيئة تفتيش الدولة بالتحقيق بفضائح فساد البنوك ، وفي الاجتماع الشهري لمجلس الأمن القومي في 25 فبراير المعروف أيضا بالأربعاء الأسود حيث شهد تركيا أسوء أزمة مالية و اقتصادية و أكثرها خطورة في العصر الحديث ، حيث وجه رئيس الجمهورية انتقادات بالغة للطريقة التي يدير بها رئيس الحكومة الشؤون العامة ، واتهمه بالتستر على الفساد في الدولة فاحتدم النقاش بين رئيس الجمهورية و رئيس وزرائه الذي واجه الصحافة لدى مغادرته مقر الرئاسة قائلا :"ان الرئيس تجاوز منه حدود الأدب و الحديث و السلوك و أنه لن يتحدث اليه حتى يتلقى اعتذارا منه " ، فكان لهذا التصريح تداعيات سلبية بشكل فوري على الاقتصاد، بدأت بانهيار الأسواق المالية التي تتصف في تركيا بحساسية مفرطة للتقلبات السياسية نظرا لكثرة تشكيل الحكومات و سقوطها في تسعينات القرن الماضي [52] ، حيث ازدادت المشكلات الاقتصادية التي عانت منها تركيا و توالت الحكومات التركية الحاكمة ، و لم تتخذ برامج و اجراءات قوية لوقف حالة المديونية الخارجية و الداخلية ، بل زادت لتصل 104 مليار دولار امريكي عام 2001 وغالبا ما كانت هذه الديون لا تذهب لأغراض الاستثمار و انما لأغراض أخرى فضلا عن ارتفاع نسبة التضخم [53]

فقد رافق انهيار الأسواق المالية ارتفاع أسعار الفائدة بشكل كبير خلال ساعات من تصريح رئيس الوزراء لتصل الى 76 % و ارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي، الأمر الذي دعا البنك المركزي التركي الى ضخ 5 مليارات من الدولار بالأسواق مدة أربع ساعات فقط ، و خسر مؤشر بورصة اسطنبول 14 % من قيمته في يوم واحد ، و خرجت من الدولة ودائع مالية بقيمة 4 الى 5 مليارات دولار في اليوم ذاته ، وفي اليوم الثاني فقد المواطن التركي ثلث قدرته الشرائية [54] ، أما الوجه الأخر من الأزمة

[51]– محمد غسان الشبوط ، **تركيا ما بين الماضي و الحاضر: الاقتصاد التركي و الاستثمارات الاجنبية " الدوافع و المعوقات** " ، (المركز الديمقراطي العربي،2015/07/02)

[52]– معمر خولي ، مرجع سابق ، ص ص 2– 3

[53]– محمد غسان الشبوط، مرجع سابق

[54]– معمر خولي ، مرجع سابق ، ص 3

الاقتصادية فتتمثل في القروض التي كانت تمنحها بنوك الحكومة لمشروعات على أساس الانتماء السياسي لأصحابها ، وليس على أساس الاستحقاق و الجدوى المدعومة بالمستندات [55]

لم يكن هناك وسيلة لدى البنك المركزي لتغطية العجز المالي، فقد لجأ الى الحكومة التي رأت الحل في طبع المزيد من "البنكنوت" دون غطاء ، الأمر الذي فاقم من معدلات التضخم عبر تسعينيات القرن الماضي بدرجة كبيرة ، و انعكس بالدرجة الأولى على محدودي الدخل من المواطنين و لمواجهة الأزمة أخذت الحكومة من صندوق النقد الدولي قرضا قيمته 16 مليار دولار أمريكي والتزمت بشروط القرض التي تطالب بإجراء اصلاحات اقتصادية وفق رؤية الصندوق النقد الدولي و تحت رعايته ، لكن هذه الاصلاحات انتهت بأزمة اقتصادية عميقة و خطيرة سنة 2001 كان من نتائجها اختلال الأوضاع المالية للبنوك الخاصة و العامة ، و ارتفاع معدلات العجز و ارتفاع حجم المديونية الخارجية مع انخفاض احتياطي الدولة من العملات الأجنبية اضافة الى عجز القطاعات الاقتصادية في الدولة عن تحمل المتغيرات مما نجم عنه تردي الأوضاع و اغلاق مئات الآلاف من الشركات التجارية ، حيث تقلص حجم الاستثمار الى أقل من النصف ، فبلغت البطالة حدودا مرعبة مع تزايد أعداد العاطلين عن العمل بفعل اغلاق الشركات و المصانع [56].

فبالرغم من وصول اجمالي التمويل الذي قدمه الصندوق النقد الدولي لتركيا منذ ديسمبر 1999 الى ما يقارب 30 مليار دولار فقد انخفض الناتج المحلي الاجمالي للفرد الواحد بنسبة 6,5% في 2001 و ارتفع الدين العام من 38 % في عام 2000 الى 74 % من حجم الناتج المحلي في عام 2001 و ارتفع معدل البطالة من 6,5 % عام 1999 الى 10,4 % عام 2002 [57].

لقد تميزت هذه الفترة بعدم وجود اصلاحات حقيقية ، مع انتشار الفساد لدرجة كبيرة و زيادة في تقلبات الاقتصاد الكلي ، ويرى العديد من النقاد أن السبب الرئيس في عدم الاستقرار الاقتصادي في تركيا خلال عقد التسعينات و عدم تطبيق اصلاحات قانونية و مؤسسية كانت لازمة بعد تحرير الاقتصاد في اوائل عام 1980 .

---

[55]– نفس المرجع ، ص 3

[56]– معمر خولي ، مرجع سابق ، ص ص3–4

[57]– معمر خولي ، مرجع سابق ، ص4

الى جانب الأزمتين السياسية و الاقتصادية ، اتجهت الأمور نحو أزمة جديدة تجلت في الوعكة الصحية القاسية التي تعرض لها رئيس الوزراء في ماي 2002 و نقل على اثرها للعلاج في أحدى مستشفيات أنقرة و مكث فيها 10 أيام شهدت تفاقم الخلافات بين شركاء الائتلاف ، ولم يكد رئيس الوزراء يخرج للنقاهة حتى وقع في أزمة جديدة أعادته الى المستشفى مرة ثانية قبل مرور أسبوع على مغادرته [58] ، نقلت الصحافة الحرة أن المسألة ليست طارئة او عرضية وإنما تتعلق بالشيخوخة و كبر السن فظهرت على السطح دعوات تشكك في قدرة رئيس الوزراء على الاستمرار في أداء مهامه و هو في 78 من العمر ، و على الفور وجد في تركيا من يطالب علنا رئيس الوزراء بالتنحي عن رئاسة الحزب و رئاسة الحكومة و طالب الآخرون بالإجراء انتخابات مبكرة تجنب الدولة أزمة جديدة ،تضاف الى الأزمة الاقتصادية .

و دون شك فقد ألقت الأحوال الاقتصادية المتدهورة و السياسية المتهافتة ، و الحالة الصحية لرئيس الوزراء ظلالها على المجتمع مما دعا شريك الائتلاف "دولت بهشلي" – زعيم الحركة القومية – الى المطالبة بإجراء انتخابات مبكرة ، داعيا الأحزاب الممثلة في البرلمان الى عقد جلسة استثنائية للنظر في مقترحه ، و اجتمع البرلمان في سبتمبر 2002 ليقرر موعد الانتخابات البرلمانية المبكرة في الثالث من نوفمبر 2002 [59] ، و التي كان من نتائجها فوز حزب العدالة و التنمية.

المطلب الثاني : التحول الديمقراطي كشرط للانضمام للاتحاد الأوروبي :

مرت العلاقات التركية الأوروبية بالعديد من المحطات و التطورات المهمة خلال العقود السابقة من القرن العشرين حتى الآن ، بعضها ايجابي و الآخر سلبي ، و اتسمت أجندة هذه العلاقات بالتشعب الملفات سواء على الصعيد الثنائي التركي الأوروبي أو على صعيد علاقة تركية ببعض الأطراف الأوروبية الفاعلة في عملية البناء الأوروبي ، في مقدمتها فرنسا و ألمانيا و اليونان[60]

دشنت تركيا علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي في 1959 ، فقد شهد قعدا الستينات و السبعينات من القرن العشرين في تركيا حالة من التردد ، تراوحت بين أدبيات المحاصرة و ادبيات الاستعمار ، ولكن

[58]– معمر خولي ، مرجع سابق ، ص 5

[59]– معمر خولي ، مرجع سابق ،ص 5

[60]– أحمد مجدي السكري، **العلاقات التركية الاوروبية بين اشكاليات مفاوضات الانضمام و افاق المستقبل** ،(المجلة العربية للعلوم السياسية)، ص 77

تركيا مارسة سياستها من المماطلة و التسويف بسبب موقفها المتناقض من سياسات التجارة الحرة ، و مع تقدم تركيا في 1987 في طلب الحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي ، وقع نوع من التحول في العلاقات بين تركيا و الاتحاد [61]

فقد سيطرت على تركيا رغبتها في أن تصبح عضوا كاملة العضوية في الاتحاد الأوروبي ، و هناك خط عام حكم هذه التطورات و هو ما يتجلى بوضوح في التعديلات القانونية و الدستورية التي تم احداثها في نظامها القانوني لكي يتوافق مع معايير كوبنهاجن ، وهذا ما يفسر الرغبة المرحة من قبل تركيا من أجل انضمامها الى الاتحاد الأوروبي كعضو دائم غي الاتحاد الذي تحقق لها مصالح مشتركة و متبادلة مع دول الاتحاد من جهة و من جهة أخرى من أجل دفع عجلة التنمية و الاقتصاد في البلد الى الأمام و هو مطمح كل الشعب في تركيا [62] .

مراحل انضمام تركيا الى الاتحاد :

نجحت تركيا في 12 سبتمبر 1963 في توقيع اتفاقية الشراكة الاقتصادية (السوق الأوروبية المشتركة (CEE) مع المجموعة الأوروبية [63] ، في فترة كانت تركيا تعاني من الانقلابات العسكرية واستئثار الجيش بالسلطة ، و يؤهل هذا النوع من الاتفاقات الدولة الطرف فيه للحصول على العضوية المستقبلية في الاتحاد، فهي مرحلة لمساعدة الدولة لتكييف اقتصادها مع اقتصاديات دول الاتحاد [64]

هذا الحدث شجع تركيا على اتخاذ المزيد من الخطوات التي تؤهلها للانخراط أكثر في الجماعة الأوروبية ، حيث حرصت على تبني هوية اوروبية باعتبار أن لها امتداد فيها ، واعتقدت النخبة التركية أن ذلك ممكنا باستكمال بعض الشروط كالديمقراطية و حقوق الانسان [65] .

---

[61]– احمد داوود أوغلو ، **العمق الاستراتيجي : موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية** ، (منتدى سور الازبكية ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، ط1 ، 2010، قطر)، ص 540

[62]– احمد داوود أوغلو ، مرجع سابق ، ص 204

[63]–محمد عسال و سعاد لهراوة ، **انضمام تركيا للاتحاد الاوروبي :الفرص و القيود**، (مذكرة شهادة ليسانس العلوم الساسية ، تخصص علاقات دولية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2012–2013)،ص 41

[64]– حسين طلال مقلد ، **تركيا و الاتحاد بين العضوية و الشراكة** ، (المعهد الوطني للادارة العامة ،مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية و الادارية ،المجلد 26 ، العدد الاول ، 2010)، ص 337

[65]– محمد عسال و سعاد لهراوة ، مرجع سابق ، ص 41

مع حلول سنة 1982 توترت العلاقات التركية الأوروبية ، نتيجة قبول اليونان كعضو في الجماعة ، وإيقاف المساعدات الاقتصادية الأوروبية لتركيا لحين التزامها بالمعايير الأوروبية لحقوق الانسان، حيث دعا المجلس الأوروبي القادة الاشراك الى صياغة الدستور مع الميثاق الأوروبي ، و في سنة 1987 تقدمت تركيا بأول طلب رسمي بغية الانضمام الى الجماعة الأوروبية حيث اعتمدت تركيا من اجل تحقيق هدف الانضمام على العديد من الوسائل و الامكانيات كإصلاحات داخلية من جهة و بالاعتماد على الحلفاء من جهة أخرى خصوصا الولايات المتحدة ، التى دعت في مؤتمر واشنطن 1988 اوروبا الى اعادة النظر في موقفها ازاء تركيا ومستقبل انضمامها الى المجموعة الأوربية [66] واستطاع الأتراك الحصول على وعد أمريكي بدعم جهود الانضمام بعد حرب الخليج الثانية .

في 06 مارس 1995 وقعت تركيا و الاتحاد الأوروبي على انضمام تركيا الى الاتحاد الجمركي [67] ، وفي 15 جوان 1996 طلب الاتحاد الأوروبي من تركيا قبول الذهاب الى محكمة العدل الدولية في لتسوية القضية القبرصية وفقا للمطالب اليونانية ، ما زاد في توتر العلاقات التركية الأوروبية ، و عليه ففي 11 ديسمبر 1997 اتخذ الاتحاد الأوروبي في قمة لوكسمبورغ قرارا يقضي بعدم ضم تركيا الى قائمة الدول المرشحة للانضمام الى اتحاد ، هذا القرار كان له الأثر البالغ لدى القادة الأتراك [68] .

مع حلول سنة 1998 بدأ الوضع في التدهور بين تركيا وأوروبا ، حيث أعلن رئيس الوزراء التركي "يلماظ" عن تعليق الحوار مع الاتحاد ، و هدد بإمكانية سحب طلب العضوية مرة أخرى اذا لم يكن الاتحاد الأوروبي مستعدا لمراجعة قراراته، واتهمه بممارسة التمييز ضد تركيا لأسباب دينية [69] .

قمة "هلمنسكي"10 –12 ديسمبر 1999 هي بداية مرحلة اوروبية في تركيا مع منح تركيا وضع المرشح للانضمام الى الاتحاد ، وبدأت المطالب أوروبية بتبني تركيا وثيقة خاصة بالإصلاحات ، كالتمكين القانوني لحريات التعبير و تأسيس الروابط و الأحزاب ، واتخاذ الاجراءات القانونية لمحاربة التعذيب في السجون ، وإلغاء عقوبة الاعدام و رفع الحظر على استخدام لغات غير التركية في الاذاعة و

---

[66]– محمد عسال و سعاد لهراوة ، نفس المرجع ،ص 42

[67]– حسين طلال مقلد، مرجع سابق، ص 338

[68]– محمد عسال و سعاد لهراوة ، مرجع سابق ، ص 42

[69]– محمد عسال و سعاد لهراوة ، نفس المرجع ، ص 43

التلفزيون و المدارس ، وكذا تدريب موظفي السجون و القضاة و العاملين على تطبيق مبادئ حقوق الانسان [70]

في مارس 2001 وقعت تركيا على وثيقة شراكة تتضمن اجراءات عديدة على الصعيدين السياسي والاقتصادي تتوافق مع معايير كوبتهاجن ، كشرط من أجل الانضمام، واستجابة لذلك أقر البرلمان التركي سلسلة من الاصلاحات السياسية الديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية بما يتفق مع معايير كوبنهاجن [71] .

في 06 أكتوبر 2004 في بروكسل أصدرت اللجنة الأوروبية تقرير أشارت فيه بالتقدم التركي الهائل في عملية الاصلاح السياسي والتزامها بمعايير كوبنهاجن ، وقد اتخذت هذه القمة قرارا تاريخيا لبدء مفاوضات العضوية مع تركيا في 03 أكتوبر 2005 [72]

في مارس 2007 التقى وفد الترويكا الاوروبية بكبار المسؤولين الأتراك بشأن المفاوضات المرتقبة لانضمام تركيا ، وقد تركزت محادثات بين الجانبين على القضايا المتعلقة بمواصلة المفاوضات بين الطرفين ،روقال مصدر رسمي أوروبي في بروكسل في أعقاب اللقاء :"ان الوفد خلال محادثاته مع أعضاء الحكومة التركية وفي مقدمتهم وزير الخارجية التركي " عبد الله غول " بحثوا سبل التقارب بين الجانبين، و تم عرض الخطوات اللازمة في المجالات المختلفة التي يجب على الجانب التركي احراز تقدم فيها قبل بدأ المفاوضات الرسمية بينهما المقررة في 03 اكتوبر 2005 ، وفي مجالات تتعلق بالديمقراطية وحقوق الانسان وجوانب سياسية واقتصادية واجتماعية [73] .

في سنة 2006 اوصت المفوضية الأوروبية بوقف مفاوضات الانضمام الجارية مع تركيا، ولو جزئيا ، بسبب تواصل رفض انفرة لفتح موانئها البحرية والجوية أمام السفن والطائرات القبرصية و رفضها ايضا الاعتراف بعضوية قبرص في الاتحاد الأوروبي .

في ماي 2010 اجتمع مجلس الشراكة للاتحاد الأوروبي بقيادة مفوض توسيع الاتحاد "ستيفان فون " وكبير المفاوضين الأتراك لشؤون الاتحاد الأوروبي، لمناقشة العلاقات بين الاتحاد وتركيا، رحب الاتحاد

70– حسين طلال مقلد ، مرجع سابق ، ص 338

71– محمد عسال و سعاد لهراوة ، مرجع سابق ، ص 43

72– حسين طلال مقلد ، مرجع سابق ، ص 339

73– محمد عسال و سعاد لهراوة ، مرجع سابق ، ص 44

بالجهود المبذولة لتعديل دستور تركيا ولتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون، لكنه لاحظ ان هناك حاجة الى المزيد من الاصلاح في مجالات اخرى، مثل مكافحة الفساد، حرية التعبير و الاصلاح القضائي، و أكد الاتحاد الأوروبي أن وتيرة المفاوضات بطيئة على تقدم تركيا .

في 09 نوفمبر 2010 نشرت المفوضية الأوروبية تقريرها السنوي بشأن مفاوضات انضمام تركيا ، حيث أشار التقرير الى ان الاصلاحات الدستورية الأخيرة التي اعتمدتها تركيا عملت على تهيئة الظروف لإحراز تقدم في العديد من المجالات التي تهم الاتحاد الأوروبي، ومع ذلك لاحظت اللجنة أوجه القصور المستمر في حرية التعبير، ودعت تركيا الى حل النزاعات مع جيرانها لاسيما أرمينا ، وأشار مرة أخرى الى عدم فتح تركيا موانئها أمام قبرص [74].

شروط الانضمام :

تجري بين أي دولة مرشحة للانضمام الى الاتحاد الأوروبي والمفوضة التي تمثل الاتحاد مفاوضات الانضمام وفقا للمادة 49 من معاهدة ماستريخت التي جاء فيها : "تبدأ المرحلة التمهيدية بتقرير تقدمه المفوضية الأوروبية اذ تعلن الأخيرة ما اذا كانت الدولة المرشحة لعضوية الاتحاد تستجيب لمعايير كوبنهاجن السياسية و الاقتصادية أم أن هذه المعايير كانت بعيدة المنال بالنسبة اليها، وفي حال استجابت الدولة المذكورة لهذه المعايير تقر المفوضية بأهلية هذه الدولة للانضمام ، تعرض هذه القضية على المجلس الذي يمثل حكومات الدول الأعضاء ، ويتمتع بصلاحيات تقريرية، يصدر قرار عضوية الدولة الجديدة بالإجماع ، بحيث يؤدي اعتراض ممثل دولة واحدة على الأقل الى تعطيل القرار ، وفي مرحلة ثالثة ، يحال القرار الى البرلمان الأوروبي الذي يصوت عليه بأغلبية عدد نوابه وليس بأغلبية الأصوات ، لا يكون قرار قبول عضوية الدولة المرشحة نافذا إلا اذا صادقت عليه كل الدول الأعضاء وفقا للآليات القانونية للتصديق على المعاهدات الدولية ، لهذه الصيغة الاجرائية وضعت قمة كوبنهاجن عام 1993 ما يسمى بمعايير كوبنهاغن السياسية ، وهي مجموعة معايير سياسية أصبحت فيما بعد محددات ثابتة للعضوية ومن أبرز تلك المعايير :

وجود مؤسسات ديمقراطية ، واحترام حقوق الانسان و تبني معايير اقتصاد السوق ، والقدرة على تحمل متطلبات المنافسة وتقلبات الأسواق الأوروبية ، اضافة إلى القدرة على الوفاء بالتزامات العضوية ،

[74]– نفس المرجع ، ص 45

بما في ذلك المساعدة في تحقيق أهداف الاتحاد ، وأن تتوافر لديهم ادارة عامة قادرة على تطبيق قوانين الاتحاد وإدارتها في الممارسة ، و كذا احترام المكاسب الشعبية والجماعة الأوروبية التي تفصل القواعد الموضوعة أوروبيا فيها .

وفضلا عن معايير كوبنهاجن هناك الشروط القانونية ، فحسب معاهدة ماستريخت كانت الوحدة الأوروبية على الدوام عملية سياسية واقتصادية مفتوحة أمام الدول الأوروبية المستعدة للتوقيع على المعاهدات التأسيسية ، وتقبل بتطبيق القانون الأوروبي بأكمله ، المادة 237 من معاهدة روما : " يمكن لاي دولة ان تتقدم بطلب الانضمام الى المجموعة " ، وتضيف المادة (ف) من معاهدة ماستريخت على ان دول الأعضاء ان تكون ذات " انظمة حكم مؤسسة على مبادئ الديمقراطية "[75].

واليوم تطلب اوروبا من تركيا قبول شروط العضوية التي وضعت في كوبنهاجن ، كما يجب عليها أن تقبل عشرين ألف قانون أوروبي وتطبقها في مجتمعها ، وسيكون قرار تركيا قرارا بالإجماع الكامل ، ففضلا عن هذا الفصول هناك موضوعات سياسية تشكل حساسية لتركيا نذكر منها ، الاعتراف بقبرص اليونانية قبل ايجاد حل لمشكلة الجزيرة ، و كذا الاعتراف بحصول ابادة أرمنية عام 1915 ، و الاعتراف بالبطريكية الأرثوذكسية في اسطنبول على انها مسكونية عالمية وليست خاصة بأرثوذكس تركيا.

ذكرت وثيقة مفاوضات العضوية ان العضوية مرتبطة بقدرة الاتحاد على هضم تركيا في الاتحاد من ناحية عدد السكان ، وما يترتب على ذلك من تفرعات ، فتركيا أشبه بسمكة كبيرة غير قابلة للبيع بلقمة واحدة ، خلال مدة المفاوضات التي قد تستغرق سنوات ، تحصل الدولة المرشحة على مساعدات من الاتحاد بغية تسهيل مواكبتها للاتحاد اقتصاديا ، ففي عملية التوسع التي شملت عشرة بلدان عام 2004 خصصت حزمة من المساعدات بقيمة 41 مليار يورو تهدف بشكل اساسي الى تمويل المشاريع الهيكلية التي تمكن الأعضاء الجدد من الوفاء باتزامات العضوية [76]

لقد أسهمت معايير كوبنهاجن اللازم تحقيقها بغية الوصول الى هدف العضوية للاتحاد الأوروبي اسهاما جادا في الارتقاء بمعايير التحول الديمقراطي في تركيا ، ويمكن ان ينظر في الأساس الى معايير كوبنهاجن باعتبارها حتميات في عملية التحول الديمقراطي في تركيا : وهي المعايير التي يمكن جمعها

---

[75]– حسين طلال مقلد ، مرجع سابق ، ص 341

[76]– حسين طلال مقلد ، مرجع سابق ، ص 342

تحت ثلاثة عناوين مهمة هي :"الارتقاء بمعايير حقوق الانسان " و"الديمقراطية المدنية " واقتصاد السوق الحرة " ، ففي ظل التعديلات الدستورية الشاملة التي جرت في عامي 2004 و 2010 في اطار عملية التوافق مع الاتحاد الأوروبي ، تم تعديل نحو ثلث دستور 1982 ، وقطع مسافة مهمة في مجالات الديمقراطية ، وسيادة القانون وحماية حقوق الانسان وتطويرها ، ولقد عززت هذه التعديلات التي جرت حزم توافق مع الاتحاد الأوروبي من الديمقراطية ودولة القانون ، كما انها من ناحية أخرى وفرت لتركيا مناخا أكثر حرية ، ويعد دعم كافة قطاعات المجتمع لهذه التغيرات مؤشرا على انها كانت خطوات تستهدف تلبية الاحتياجات الاجتماعية في الآن ذاته وليست نابعة من رغبة الاتحاد الأوروبي وحده [77] .

[77]– طارق عبد الجليل و احمد سامي العايدي ، **الثورة الصامتة : حصاد التغيير و التحول الديمقراطي في تركيا 2002–2012**، (ط 2، نوفمبر 2013)، ص 31

المبحث الثاني : مخرجات عملية التحول الديمقراطية في تركيا من 2002 الى 2016

على مدار الأعوام الفائتة اصبحت تركيا محلا للقوى السياسية و الاقتصادية وحتى الثقافية في منطقة المتوسط و ما وراءها ، بحيث تعد الفترة ما بين 2002 و 2016 فترة زمنية شديدة الاستثناء في تاريخ تركيا من حيث تعزيز الديمقراطية وحقوق الانسان ، فبوصول حزب العدالة و التنمية الى الحكم في نوفمبر 2002 شهدت تركيا اصلاحات غير مسبوقة على مستوى الدولة و المجتمع ، هذه الاصلاحات التي وصفها المراقبون المستقلون ب"الثورة الصامتة " و التي كان لا بالغ الأثر في زيادة الحضور التركي في العديد من القضايا المختلفة .

المطلب الأول : الاصلاحات الاقتصادية و الاجتماعية

ورثت حكومة حزب العدالة و التنمية ازمة اقتصادية حادة ، ولتجاوز تلك الأزمة غيرت الحكومة مجموعة من الافتراضات و المبادئ الأساسية التي اعتمد عليها صندوق النقد الدولي في علاجه للاقتصاد التركي ، حيث تبنت حكومة حزب العدالة و التنمية استراتيجية جديدة تقوم على الاستغلال الأمثل لإمكانيات تركيا الاقتصادية متمثلة في أرض غنية بالموارد الطبيعية ، وطاقات بشرية مفعمة بالحيوية و الكفاءة العالية لها القدرة على الاستثمار ، اضافة الى موقع استراتيجي سياحي .

ان فترة ما قبل صعود حزب العدالة و التنمية قد تخللتها لعديد من المشاكل الاقتصادية و الأزمات المالية بسبب التأخر في اجراء الاصلاحات الاقتصادية الحقيقية ، وقد كان للأزمة الاقتصادية تأثيرها على الوضعية الاجتماعية في تركيا ، حيث ظهرت العديد من المشاكل مست الشعب التركي كارتفاع أسعار البضائع و المحروقات و الكهرباء وتردي الوضع المعيشي مما جعل آلاف الأتراك ينزلون الى الشوارع في مظاهرات عمت المدن التركية الكبرى احتجاجا على الحكومة و قام التجار بغلق محلاتهم مطالبين بإسقاط الحكومة و منددين بصندوق النقد الدولي ، وهو ما أثار قلق ومخاوف الحكومة التركية خاصة أن غالبية المحتجين ليس لهم دوافع سياسية .

بعد تولي حزب العدالة و التنمية الحكم كانت هناك ارادة حقيقية للتغيير ، حيث عمدت المؤسسات الاقتصادية في الدولة الى اجراء اصلاحات وإعادة هيكلة الاقتصاد ، حيث شرعت الحكومة في تطبيق حزمة من التدابير في مقدمتها :

تغيير بعض المبادئ التي وصفها صندوق النقد الدولي لعلاج التدهور الاقتصادي ، و منها على سبيل المثال اعتماد استثمارات القطاع الخاص الذي أولته الحكومة عناية كبيرة واضعة هدف تجاوز معدلات الاستثمار نسبة 30 % من الناتج القومي الاجمالي [78] ، و قد اعتمدت الحكومة على الشركات الخاصة من أجل تفعيل المنافسة و تقليل الفساد الى الحد الأدنى ، اذ استطاعت ان تجعل قيمة الشركات المباعة بالخصخصة 58,9 مليار دولار بعد أن كانت مقدرة بنحو 8,1 مليار دولار [79] ، كما أسرعت بالتخلص من الأزمة او على الأقل التخفيف من حدتها و ذلك بزيادتها التقشف وخفض النفقات الحكومية و تقليص الحقائب الوزارية ومحاربة الفساد و تعقب المسؤولين الفاسدين و استرجاع الأموال المنهوبة [80] ، كما عمدت الى جذب رؤوس الأموال الخارجية بشكل مباشر ، وقامت بتامين الطاقة و ضمانها بأسعار اقتصادية على المستوى البعيد ، و أصلحت التعليم المهني وحل مشكلة الأيادي الماهرة و تحسين بيئة العمل ، كما قامت بإصلاح الجهاز الاداري للدولة و ضمان الشفافية و المراقبة و المحاسبة [81] ، اذ تمكنت الحكومة من تأسيس جهاز رقابة حقيقي وفر لها ملايين الدولارات التي كانت تضيع من الميزانية بسبب التهرب الضريبي ،و عملت الحكومة ايضا على تسهيل الاستثمار داخل تركيا بالنسبة للأجانب من خلال تسهيل اقامة الشركات ، وسهولة المعاملات و ادت الاتحادات الاقتصادية دورا كبيرا في تنظيم الحركة التصنيعية و الانتاجية ، وأقامت الدولة علاقات قوية و مؤثرة مع هذه الاتحادات.

حسب النظام الرأسمالية الذي تتبعه تركيا ، كانت للشركات الكبرى مكانة كبيرة في الاقتصاد و السياسة ، حيث كانت هناك شركات عملاقة مثل "كوج" و"دوغان" اللتين تمتلكان عددا كبيرا من الشركات في بنيتها ، وعلى الرغم من أن القسم الأكبر من هذه الشركات كان تابعا لأطراف علمانية معادية لتوجه

---

[78]– علي الزيقم ، **التغيرات السياسية التركية في ظل حكم حزب العدالة و التنميو 2002–2016**،(مذكرة ماستر علوم سياسية ، تخصص علاقات دولية و استراتيجية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،كلية الحقوق و العلوم السياسية 2016–2017)،ص ص 77 –78

[79]– مصطفى ابراهيم ، **التحولات الاقتصادية في تركيا بعد** 2002، (30 مارس 2018)

[80] – علي الزيقم ، مرجع سابق ،ص 77

[81]– معمر خولي ، مرجع سابق ، ص ص 13 / 14

حزب العدالة و التنمية ، إلا أنه لم يمارس عليها اي ضغوط او تطبيقات ، بل ابقى على هذه الشركات وعلمها بكامل قوتها [82] بسبب حاجة الاقتصاد التركي الى التوسع ، ومن ثم تحقق الأهداف الاقتصادية الكبيرة التي تتضمنها خطط الحكومة ، كما أولت حكومة حزب العدالة و التنمية الاستثمار الخارجي أهمية كبيرة ، وقد عملت على تشجيع التصدير و التجارة الخارجية ، و ازالة القيود الجمركية ، و تقديم المساعدات و الحوافز للعاملين في مجال التصدير ، كتشريع عدد كبير من القوانين التي تخص دعم المصدرين خارج تركيا ، كقانون ينص على دعم الشركات التي تعمل بالتصدير بقيمة 50 % من تكاليف تسويقها خارج تركيا على ألا يتعدى الدعم المأخوذ من الحكومة التركية للشركة الواحدة خلال سنة واحدة 250 ألف دولار ، كما عملت كذلك على تقديم خدمات تدريبية مجانية في التسويق و التصدير للشركات العاملة في التصدير الخارجي ، و قامت وزارة التجارة ابتداءا من 2010 الى تقديم خدمات الاستشارة ودراسة الجدوى في الدول الخارجية لتقديمها مجانا للشركات التي ترغب في العمل بالتجارة في تركيا ، قدمت الحكومة أيضا ، مساعدات مالية للفلاحين ، لمساعداتهم على تصدير محاصيلهم ومنتجاتهم الزراعية الى الخارج [83] .

أما في المجال السياحي فقد اعتمدت حكومة العدالة و التنمية خطوات جريئة ، كاحداث تحسينات شاملة للبنية وتغييرات لقوانين القطاع السياحي ، كما قامت بتنويع المنتجات السياحية ، وتطوير المشروعات المحلية ، و السياحة الشتوية والجبلية و العلاجية و الدينية ، وقدمت الدعم اللازم لشركات المعارض و وكالات السياحة ، و بفضل دعم القطاع السياحي ازداد الدخل السياحي بنسب مضاعفة ، حيث كان عدد السياح الزائرين لتركيا عام 2002 حوالي 13 مليون سائح ، في حين وصل عددهم عام 2016 ما يقارب 30 مليون زائر [84]

استطاعت حكومة حزب العدالة و التنمية في فترة وجيزة من أحداث تحولات عميقة في الاقتصاد التركي حيث زاد الناتج القومي التركي ، وارتفع معدل الدخل الفردي للمواطن التركي الى أضعاف ، فضلا

---

[82]- مصطفى ابراهيم، مرجع سابق

[83]- مصطفى ابراهيم ، مرجع سابق .

[84]- علي زيقم ، مرجع سابق ، ص 81

عن انخفاض معدلات التضخم مع الزيادة في حجم الاستثمارات ، كل ذلك اهل تركيا أن تكون واحدة من أبرز القوى التي أخذت في الصعود [85].

كل هذه التحولات كان لها أبعد الأثر على المجتمع التركي بشكل عام وعلى الفرد بشكل خاص ، فمن خلال التنمية استطاعت كسب تعاطف شعبي كبير حولها ، ومقارنة الأوضاع المتدهورة و الاقتصاد المنهار في زمن حكم العسكر ، و بين الوضع الاقتصادي الجديد [86] الذي كان له عائد على حياة المواطن التركي ، حيث تم رفع مرتبات المتقاعدين فبعدما كان أدنى مرتب تقاعدي لصنف الضمان الاجتماعي في عام 2002 يبلغ 376 ليرة تركية ، أصبح 870 ليرة مع حلول عام 2011 ، و رفع الحكومة راتب المتقاعد من صنف أرباب العمل الى 554 ليرة ، بينما كان لا يعدو 148 ليرة سابقا ، وارتفع مرتب المتقاعد من صنف الموظف الحكومي من 275 الى 632 ليرة [87] ، قامت كذلك بتخفيض الفوائد المصرفية ، حيث كان معدل الفائدة 44 % في عام 2002 فخفضتها الحكومة حتى عام 2010م الى 1,5% ، كما تم تخفيض معدل الفائدة المصرفية للقروض الرسمية و الذي بلغ 62,7 % في 2002 الى 7,1% في عام 2016 ، و أدى خفض نسبة الفائدة الى فتح الطريق أمام المشروعات ، و تشجيع المستثمرين على الاقتراض البنكي، وهو ما دفع رؤوس الأموال الى القدوم الى تركيا حيث كان رجال الأعمال لا يستطيعون الحصول على مستحقاتهم من الدولة جراء ديون الضمان الاجتماعي فقامت حكومة العدالة و التنمية بدفع المستحقات ليستمروا في العمل، كما تقوم الحكومة بدفع مستحقات الضمان الاجتماعي عن المعاقين بين سن 18 –29 العاملين في الشركات لمدة 5 سنوات وذلك لأجل تشجيع الشركات و المؤسسات على تشغيل المعاقين . بلغ مقدار دخل الفرد عام 2011 قرابة 10469 دولار بعد أن كان 3492 دولار عام 2002 ، و وصل الى 12859 دولار عام 2015، و في عام 2018 تم رفع الحد الأدنى للأجور حوالي 14 في المائة، ليصل أدنى أجر شهري الى 1603 ليرات، ومن المقرر بلوغه 42330 دولار في نهاية 2018

لقد زادت نسبة الطبقة المتوسطة من خلال برامج الاصلاح القانونية التي تبناها حزب العدالة و التنمية من أجل محاربة الفقر و السعي نحو التوزيع العادل للثروة ، فبعد أن كانت شريحة مجتمعية تشكل

85– علي زيقم ، نفس المرجع، ص 81

86– مصطفى ابراهيم ، مرجع سابق .

87– مصطفى ابراهيم ، مرجع سابق.

30,3 بالمائة من اجمالي السكان تعيش بأقل من 4,3 دولار يوميا في عام 2002 تراجعت عام 2011 الى 2,79 بالمائة ، كما ان نسبة الأتراك الذين يعيشون تحت خط الفقر هبطت من 23% الى أقل من 2% عام 2017، اضافة الى ذلك، كان المبلغ المخصص لمجال المساعدة و الخدمة الاجتماعية في عام 2002 هو 1،3 مليار ليرة تركية ، أما الآن فقد تضاعف هذا الرقم حوالي 15 ضعفا بنهاية 2012،حيث وصل الى 20 مليار ليرة تركية ، و كان مقدار نفقات المساعدة و الخدمة الاجتماعية بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي عام 2002 يساوي 0،5 % ، وقد ارتفعت هذه النسبة الى 1،4% في نهاية 2012 [88].

و في مجال الضمان الاجتماعي و محاربة البطالة استطاع حزب العدالة و التنمية انشاء وزارة العائلة و الشؤون الاجتماعية عام 2011 من اجل الاهتمام بشؤون العائلة و تقديم المساعدات المالية ، وصرف رواتب لكبار السن و الأطفال و المعاقين، و التأمين بزيادة المصاريف الاجتماعية بشكل كبير، و توجيهها الى المناطق الريفية التي يتركز فيها الفقر، حيث بلغت المصاريف الاجتماعية عام 2007 نحو 18 مليون ليرة تركية ، بعد أن كانت لا تتجاوز 1,3مليون ليرة عام 2001 ، كما قامت بتطبيق الضمان الاجتماعي للشخصي ، بحيث يمكن للشخص ان يدفع الضمان الاجتماعي و يتقاعد دون أن يكون مسجلا بصفة موظفا في الحكومة ، وتقدم خطوات في توزيع الثروة بشكل عادل اذ لم يبق أحد عام 2012 دخله اليومي أقل من دولار واحد في تركيا ، بعد أن كانت هذه النسبة في تركيا عام 2002 خمس الشعب .

المطلب الثاني : الاصلاحات الدستورية و الحريات :

تزامن في تركيا الانتقال الى الديمقراطية مع الانتقال الى الحياة السياسية ذات التعددية الحزبية مكنت حزب الحرية العدالة من تولي مقاليد الحكم ، وتم تشكيل بنية جديدة للدولة تتسق مع هذه الرؤية الجديدة من خلال وضع دستور جديد للبلاد .

ففي البرنامج الاصلاحي لحكومة العدالة و التنمية قامت بتعديل بعض مواد الدستور ، توطيدا الدعائم الديمقراطية فمن بين المواد المعدلة تلك الخاصة بانتخابات المجلس الوطني التركي التي كانت تجرى كل 5 سنوات و أصبحت كل أربع سنوات ، و ينتخب رئيس الجمهورية من قبل الشعب مباشرة من

[88]– مصطفى ابراهيم ، مرجع سابق.

بين أعضاء المجلس الوطني التركي الكبير ممن أتموا الأربعين من العمر ويحملون شهادة دراسية عليا ، او من بين المواطنين الأتراك الذين يحملون نفس الصفات و المؤهلين للانتخابات النيابية ، كما تم تحديد مدة ولاية رئيس الجمهورية خمس سنوات بدلا من سبع سنوات و لمدتين على الأكثر ، وتم رفع عدد أعضاء المحكمة الدستورية من 11 عضو الى 17 عضو ، و اختيارهم من قبل المجلس الوطني التركي الكبير و رئيس الجمهورية بدلا من تعيينهم من قبل المؤسسة العسكرية ، كما تم رفع أعضاء مجلس القضاء الأعلى من 7 أعضاء الى 22 عضو ، و اختيارهم بطريقة اختيار أعضاء المحكمة الدستورية ذاتها [89] .

يمكن ان ننظر الى فترة 2002 – 2016 على وجه الخصوص باعتبارها فترة بالغة الأهمية من حيث ظهور المشكلات ، و اجراء الاصلاحات الدستورية و القانونية في اطار البحث عن حلول لها ، وكانت هناك مقاومة من انصار الابقاء على الوضع القائم ضد الاصلاحات التي سعت لها السلطة السياسية ، فقد جرى خلال الفترة المذكورة تعديلات دستوريات مهمان ضد المقاومة الوصائية التي تواجهها السلطة السياسية ، الأول جاء عام 2007 حيث تم الاقرار بان يكون انتخاب رئيس الجمهورية بالتصويت الشعبي وذلك بواسطة التعديل الدستوري الذي تمت الموافقة عليه بقرار "367" الصادر عن المحكمة الدستورية ، وبهذا سيكون قد تم القضاء أيضا على الضغوط و التهديدات و مخالفة القوانين و الأزمات و السلبيات المشابهة التي كانت تشهدها عملية انتخاب رئيس الجمهورية في الفترات المختلفة منذ عام 1961 [90] ، أما التعديل الثاني الذي كسر النظام الوصائي فقد كانت للتعديلات المتعلقة بالوصاية القضائية ثقلها البالغ في التعديلات الدستورية التي تحققت عام 2010 لا سيما من خلال التعديلات التي جرت على تشكيل المجلس الأعلى للقضاة و النواب العامين ، حيث تم كسر وصاية مجلس الدولة و محكمة القضاء العليا الموجودة داخل القضاء العدلي و الاداري ، و من ناحية أخرى فقد أصبح تشكيل المحكمة الدستورية أكثر تعددية ، كما قام البرلمان التركي عقب الانتخابات العامة في 2011 وبعد هذه التطورات و بناءا على طلب شعبي للمرة الأولى في حياة السياسة التركية بتدشين عملية وضع دستور جديد بمبادرة منه ذاته [91] .

[89]– معمر خولي ، مرجع سابق ، ص ص 21 – 22

[90]– طارق عبد الجليل و احمد سامي العايدي ، مرجع سابق ، ص 29

[91]– طارق عبد الجليل و احمد سامي العايدي ، نفس المرجع ، ص 29

حقوق الانسان و الحريات :

منذ وصول حكومة العدالة و التنمية الى الحكم و هي تسعى الى ترسيخ الحقوق و الحريات الأساسية من خلال الاصلاحات التي قامت بها ، و ذلك تنفيذا لمتطلبات قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان التي هي المفتش القضائي للاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان ، وقد تم رصد تقلص في عدد الطلبات المقدمة من تركيا للمحكمة الأوروبية لحقوق الانسان مع تفعيل حق رفع الدعوى الفردية أمام المحكمة الدستورية [92] .

كما قامت الحكومة بإلغاء حالة الطوارئ في الجنوب الشرقي لتركيا ، وسمحت للقوميات غير التركية بتعلم لغتها وتعليمها ، فأصبح بالإمكان بث برامج تلفزيونية باللغة الكردية ، وتم اصدار قانون عفو عن التائبين من الأكراد الذين التحقوا بحزب العمال الكردستاني الانفصالي ، وقامت الحكومة بإلغاء عقوبة الاعدام مع التشديد على القائمين بعمليات تعذيب سواء في السجون أو في مراكز الشرطة [93] ،و في هذا الاطار و لاول مرة تم الاهتمام بتدريب العاملين بجهاز الشرطة ، و اعطاء الاولوية لتثقيفهم بشأن حقوق الانسان في تدريباتهم، كما بدأ اغلاق السجون التي لا تتماشى مع معايير الأمم المتحدة و المجلس الأوروبي ، و تم السماح للمعتقلين و المسجونين بحضور تشييع جنازات أقاربهم من يعاني منهم من الأمراض الخطيرة [94] .

اضافة إلى ما سبق ذكره تمن توسيع حرية التجمعات و المظاهرات ، و تم سن قانون حق الفرد في الحصول على المعلومات و السماح بالتعبير السلبي عن الرأي بجميع أشكاله ، كما ألغيت ما كان يسمى "باللائحة السوداء" و هي لائحة بأسماء مواطنين تطلب الأجهزة الأمنية منعهم من مغادرة البلاد لأسباب سياسية ، و لا يمنعون – مع التعديل الجديد – من السفر إلا بمذكرة قضائية ، كما تم اقرار عدم محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية إلا في حالات الحرب ، و عززت حقوق المرأة السياسية من خلال اقرار مبدأ التمييز الايجابي ، و خففت القيود على حق الاضراب كشكل من أشكال الحقوق الاقتصادية ، وشكلت محاكم خاصة بالأحداث ، و استثنائهم من تهم الارهاب و الجريمة المنظمة ، وألغيت محاكم أمن الدولة ، و عدم جواز مصادرة المعدات الاعلامية أو منع تداولها ، مع ضمان حرية

---

[92]– طارق عبد الجليل و احمد سامي العايدي ، مرجع سابق، ص 30

[93]– معمر خولي ، مرجع سابق ، ص 22

[94]– طارق عبد الجليل و احمد سامي العايدي ،مرجع سابق ، ص 56

الصحافة ، وسمو الاتفاقيات الدولية المبرمة في مجال حماية و احترام حقوق الانسان على التشريعات الوطنية [95] .

خلاصة الفصل الأول:

لقد كان الاستبداد الدستوري هو المهيمن في تركيا ، و ذلك عندما كانت تركيا تحت وطأة العسكر و حلف الناتو ، و لكن الوضع تغير عقب انهيار الاتحاد السفياتي حيث أخذت تركيا في التحرر الداخلي و الخارجي معا ، و أخذت باقامة علاقاتها الدولية على أساس مصالحها ، كما بدات باقامة بمبدأ المواطنة في الحقوق و الواجبات على الصعيد الداخلي .

جاءت موجة الانتقال الى الديمقراطية في تركيا بالتزامن مع الانتقال الى السياسية ذات التعددية الحزبية ، حيث أن التطورات التي شهدتها الساحة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية كانت أحد أسباب الانتقال الى التعددية الحزبية ، و رغم أن دستوري 1961 و 1982 – الذي تمت الموافقة عليهما بعد الانتقال الى الحياة السياسية ذات التعددية الحزبية – قد أفسحا مكانا في المواد الخاصة بطبيعة الجمهورية ، لمبادئ حقوق الانسان و دولة القانون و الديمقراطية ، الا أنهما قد تبنيا مقاربة تناقض هذه المبادئ و ذلك من خلال تكريس مبأ وصاية العسكر على الدولة التي بقيت عائقا على طريق التحول الديمقراطي فتجلت في الانقلابات و الانذارات العسكرية.

أدركت تركيا حكومة و شعبا أن انتقالها الى الافضل يكون بالتخلص من هذه الوصاية التي زعزعت استقرار تركيا في كل مرة فسعت جاهدة للانضمام الى الاتحاد الأوروبي للاستفادة من التطور العلمي و التكنولوجي الموجود فيه ، و مازالت تعمل على تحسين علاقاتها الاقتصادية و السياسية معه وفقا لمشروطيته التي تتمثل في تجسيد الديمقراطية من خلال الاصلاحات على جميع الأصعدة .

[95]– معمر خولي ، مرجع سابق ، ص ص 22/ 23

الفصل الثاني

الفصل الثاني:العلاقات المدنية العسكرية كمدخل لدراسة التحول الديمقراطي في تركيا 2016/2002:

انطلاقا من الدور المميز للمؤسسة العسكرية في النظام السياسي التركي بوصفها حارسة و حامية ، فانها كثيرا ما كانت تلجأ الى التدخل المباشر في الشؤون السياسية اذا ما رأت أن هناك خطرا يهدد الدولة و مبادئها الكمالية حسب تفسيرها الخاص لهذا الخطر ، لذلك عرفت تركيا الكثير من الانقلابات العسكرية المباشرة ، لذلك كانت مسألة الانضمام الى الاتحاد الأوروبي من المساعي الرئيسية للحكومات المتعاقبة خاصة حزب العدالة و التنمية الذي استطاع من خلال سلسلة من الاصلاحات التي قامت بها الحكومة أن يعيد المؤسسة العسكرية الى ثكناتها .

و عليه سوف نتطرق في هذا الفصل الى العلاقات المدنية العسكرية كمدخل لدراسة التحول الديمقراطي في تركيا و ذاك في اطار مبحثين ، المبحث الاول بعنوان العلاقات المدنية العسكرية في تركيا قبل é200 و بعده ثم نعرج فيالمبحث الثاني علا انقلاب 2016 الذي كان نقطة محورية في تغيير النظام السياسي التركي ، كما أننا سنقدم بعض الاراء حول مستقبل العلاقات المدنية العسكرية بتركيا ، فكان هذا المبحث بعنوان يأثير انقلاب 2016 على العلاقات المدنية العسكرية في تركيا .

المبحث الأول : طبيعة العلاقات المدنية العسكرية في تركيا :

ان أبرز ظاهرة في الحياة السياسية التركية هو دور المؤسسة العسكرية فيها ، و تنامي هذا الدور أو تقلصه هو ما طغى على المشهد السياسي في تركيا ، حيث ظهر دور الجيش التركي أو المؤسسة العسكرية بشكل جلي في الألفية الثالثة بفعل التغيرات في الأوضاع السياسية اقليميا و عالميا ، فبعد أن كان للجيش مكانة متميزة باعتماده على القانون و الدستور في صلاحياته للتدخل في الحياة السياسية ، أصبح في عهد حزب العدالة و التنمية له أدوار محددة بعد اجراء العديد من التعديلات الدستورية التي قلصت من دوره في الحياة السياسية .

المطلب الأول : العلاقات المدنية العسكرية قبل 2002

ان تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية يفرض العديد من التحديات على تجارب التحول الديمقراطي ، و كثيرا ما يؤدي تمسك العسكريون بالسلطة الى انتكاسة التحول الديمقراطي ، فبالنسبة للجيش التركي كان يتمتع بموقع متميز و دور مهم في الحياة السياسية منذ تأسيس الجمهورية الأتاتوركية عام 1923

فقد كان للجيش دور في الحياة السياسية منذ عهد الدولة العثمانية ، حيث اعتمدت هذه الاخيرة منذ نشأتها على القوة العسكرية ، لذلك أصبح الجيش في الدولة العثمانية القطاع الرئيسي الذي أعطي له كل الاهتمام و الرعاية ، فقد كان له هو الفضل في المحافظة على كيان الدولة ، حيث تمكنت الدولة العثمانية من تنشئة جيش قوي فتح البلاد وضرب بيد من جديد على الخارجين، و كان له دور في الفتوحات العثمانية و اتساعها في ثلاث قارات ، وكان دوره فيما بعد حماية ما أتى به أتاتورك من مبادئ حاكمة وحماية سمات الجمهورية العلمانية.

يعود الدور السياسي للجيش التركي الى البدايات الأولى للأمبراطورية العثمانية و التي كانت تعتمد على الجيش الذي كان يتميز بتفوق قدراته الحربية على الأمبراطوريات الأخرى ، مما أهله لخوض حروب مستمرة لتوسيع الإمبراطورية ، و نظرا لهذا الدور المتميز الذي تمتع به الجيش فانه ما فتى في أواخر

العهد العثماني بتدخل في تسيير الشؤون الداخلية للإمبراطورية و بشكل منظمات سرية أغلب أعضائها من العسكريين ، اضافة الى أنه كثيرا ما كان تختلط أدوار العسكريين و الاداريين [96] .

لقد ازداد تأثير المنظمات السرية التي أسسها العسكريون في القرن العشرين ، فكان الانقلاب العسكري الأول عام 1908 هو الانقلاب الذي أعلن الدستور العثماني عام 1908 وخلع السلطان "عبد الحميد الثاني " و أجلس ضباط جمعية "الاتحاد و الترقي" في سدة الحكم ، الى ان رجوا بالدولة في أتون الحرب العالمية الأولى [97] .

خرجت الدولة العثمانية من هذه الحرب منهزمة ، ممزقة الأشلاء وقد شكلت هذه الهزيمة و الأوضاع التي فرضتها أحكام مرندروس عام 1918 مفصلا تاريخيا في مستقبل الدولة العثمانية بوجه عام ، وفي علاقة الجيش بالسياسة بوجه خاص، فمع هروب زعماء الاتحاد و الترقي عقب الهزيمة توارى دور الجيش في ادارة العملية السياسية ، وعادت السلطنة لتمسك- أو حاولت أن تمسك - بزمام الادارة السياسية من جديد ، و أن تجمع كلمة السلطنة و الجيش نحو هدف وحيد هو تحرير البلاد من المحتلين [98] .

فكانت "حرب التحرير الوطنية" التي قاده فلول الجيش التركي بزعامة "مصطفى كمال " و أنقضت ما تبقى من الأراضي من الضياع ، بل رسمت حدود جديدة للجمهورية التركية الوليدة عام 1923 و انطلاقا من هذه الفترة بالذات برز الجيش كقوة بناء سياسية نشطة [99] ، قاد أتاتورك و عدد من قيادات الجيش العثماني كلهم ضباط مشهود لهم بالكفاءة العسكرية - حركة المقاومة الوطنية (1920-1922) - ضد جيوش الاحتلال التي توجت بتحرير الأناضول و إسطنبول من أيادي المحتلين [100].

بعد تأسيس الجمهورية و بمرور الوقت استطاع قادة الحرب التحرير ارساء نخبة غير عسكرية في البلاد من عناصر البيروقراطية و المثقفين ، تنحصر مهمتهم في حماية الجمهورية داخليا و مراقبة سلوك

---

[96]- محمد نبيل بخدومة، **العلاقات المدنية العسكرية و تأثيرها على النظام السياسي التركي** ،(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص دراسيات سياسية مقارنة ،جامعة الجزائر 3،2013-2014) ، ص 143

[97]- طارق عبد الجليل ،**الساسة و العسكر في تركيا : واقع العلاقة و مآلها** ،(الجزيرة ،16 اكتوبر2012).

[98]- نفس المرجع ، ص 36

[99]- محمد نور الدين ، **تركيا الجمهورية الحائرة: مقاربات في الدين و السياسية و العلاقات الخارجية** ، (مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث و التوثيق، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1998)

[100]- الطارق عبد الجليل ، مرجع سابق ، ص 36

مواطنيها ، لذلك رفع "مصطفى كمال" شعار فصل الجيش عن السياسة ، و منع تدخله بالحياة السياسية [101] ، غير أن الدراسة الفاحصة للجوانب التاريخية و الموضوعية للوعاء القانوني الذي صاغ فيه أتاتورك دور الجيش و وظيفته لتكشف بجلاء عن انطلاق هذه المقولة من فهم خاطئ أو متحيز . و ان قراءة مفهوم السلطة العسكرية لدى أتاتورك تعتبر ركيزة لفهم اجراءاته نحو الانفراد بالسلطة العسكرية و المدنية في آن واحد ، مستخدما في ذلك الجيش باعتباره أداة ضاغطة لتحقيق سلطتة الدكتاتورية و ترسيخ مشروعه الانقلابي ثم حمايته [102] .

تولى ادارة الجمهورية التركية ثلاثة من قيادات الجيش هم : أتاتورك رئيسا للجمهورية و قائد للقوات المسلحة ، و الساعد الأيمن لأتاتورك العميد "عصمت اينونو" رئيسا للوزراء ، والمشير "فوزي جاقمق" رئيسا لقيادة الأركان العسكرية ، وبهذه الكيفية تمكن أتاتورك ورفاقه من الاستئثار بصياغة المشروع الثوري الكمالي و تطبيقه [103] ، فالجيش حسب وجهة نظر مصطفى كمال يجب أن يقوم بتنفيذ المهمة الموكلة اليه، و هي حماية الجمهورية من الأعداء الداخليين و الخارجيين ، أما السياسة فيجب أن تضطلع بها مؤسسات بورجوازية [104] ، لقد كان دور الجيش هو القوة الداعمة للثورة الكمالية ، فقد قام بقوة الجيش بإلغاء الخلافة العثمانية و تشكيل محاكم الاستقلال لمعاقبة المعارضين له [105] .

على الرغم من ذلك ، و ان لم يكن الجيش قد تخلى أبدا عن دوره الخارجي المتمثل في حماية استقلال البلاد ، فانه لم يتخلى عن دور آخر داخلي رآه و حدده لنفسه في قيادة الدولة و المجتمع نحو التحديث ، و التدخل عند رؤيته بضرورة ذلك [106] ، حيث و بعد ان استقرت الأوضاع قام أتاتورك باعادة تنظيم الداخل العسكري ، و ترسيخ وضعيته القانونية ، و تنصيبه حارسا للنظام الكمالي من خلال قانون المهمات الداخلية للجيش الذي صدر عام 1935 ، حيث نصت المادة الخامسة و الثلاثون منه على ان "وظيفة الجيش هي حماية وصون الوطن التركي و الجمهورية التركية "[107] .

---

[101]– محمد نبيل بخدومة، مرجع سابق ، ص 144

[102]– طارق عبد الجليل ، مرجع سابق، ص 37

[103]– نفس المرجع ، ص 38

[104]– محمد نبيل بخدومة، مرجع سابق ، ص 144

[105]– طارق عبد الجليل ، مرجع سابق ،ص 38

[106]– محمد نبيل بخدومة، مرجع سابق ، ص 144

[107]– طارق عبد الجليل ، مرجع سابق ، ص 39

و بذلك تحول دور الجيش الى ضمانة للنظام الكمالي الجديد حيث اختفى بالكامل دور القوى المدنية الأخرى ، كما ضاعف نظام الحزب الواحد في عهد أتاتورك و اينونو (حتى عام 1945) من هيمنة الكمالين الذين حولوا المؤسسة العسكرية الى أداة للاشراف على السلطة السياسية ، و ادخاله الى الساحة في اتجاه دور جديد هو توجيه المجتمع و ملء الفراغ المدني في الرقابة و الاشراف ، و على هذا كان يتدخل الجيش ، ليس في السياسة فحسب ، بل في كل النواحي المجتمعية لتعديل موازين القوى مما يتفق و نظرته الخاصة [108] .

و عليه يمكن القول أنا المؤسسة العسكرية في هذه الفترة اعتبرت أنها تضطلع بدور مؤسس في تشكيل المجتمع و الدولة ، لذلك اعتمدت استراتيجيتها الاجتماعية على تحطيم البنى المجتمعية القديمة ، و تأسيس بنى حداثية تعتمد على الاتصال الاجتماعي و الاعلامي و البنى التحتية و الخدمات العامة و سياسات التتريك الثقافي و تكوين رموز اجتماعية أو ايديولوجية مختلفة ، و هكذا فان الجدليات الاجتماعية سواء التوحيد الانقسام او سياسات الهوية او الاسلمة او العلمنة لا تتجاوز السقف الذي تحدده المؤسسة العسكرية من خلال البنية الدستورية و السياسات الأمنية الا في حالات محددة تتعرض للقمع و الاستئصال مثل قمع الحركة القومية الكردية و المنظمات اليسارية و الاسلامية [109] .

يمكن تقسيم دور الجيش في العملية السياسية خلال عهد أتاتورك (1923–1938) الى مرحلتين باعتبار تغيير الدور السياسي بتغير الطرف التاريخي ، و تعدد أوجهه تبعا للمطلب السياسي . فأما المرحلة الأولى (1923–1927) فهي تلك المرحلة التي مارس فيها أتاتورك ورفاقه العسكريون بالمشاركة مع النخبة السياسية الكمالية مؤامرات سياسية ، وممارسات ديكتاتورية كان المقصد منها احتواء النخب السياسية ، ومن ثم اضطلع الجيش خلال تلك المرحلة بمهمة القوة الداعمة للثورة الكمالية . و أما المرحلة الثانية (1927–1938) فقد أولى فيها الجيش اهتمامه لتنظيم الداخل العسكري ، وترسيخ وضعيته القانونية ، و بات يمثل القوة الحارسة للنظام الكمالي [110] .

توفي مصطفى كمال اتاتورك في العاشر من نوفمبر 1938م ، و قد نص الدستور على انتخاب رئيس للجمهورية فور فراغ منصبه ، و عليه فقد عقد البرلمان عشية وفاة اتاتورك اجتماعا طارئا ،

---

[108]– محمد نور الدين ، مرجع سابق، ص 83

[109]– محمد نبيل بخدومة ، مرجع سابق، ص 145

[110]– طارق عبد الجليل ، مرجع سابق، ص 43

و وجهت فيه الدعوة للاجتماع صباح اليوم الثاني لانتخاب رئيس الجمهورية خلفا لأتاتورك ، و لما كان الدستور ينص أيضا على أن ينتخب رئيس الجمهورية من بين اعضاء البرلمان و بموافقة أغلبية أعضائه ، فقد اجتمعت المجموعة البرلمانية لحزب الشعب الجمهوري قبيل اجراء الانتخاب ، لتحديد مرشح عن الحزب لرئاسة الجمهورية . و تولى رئيس الوزراء "جلال بايار" رئاسة المجموعة ، و طالب الأعضاء بتحديد المرشح للرئاسة عن طريق الاقتراع السنوي الحر، و أسفر الاقتراع عن فوز "عصمت اينونو" بالاجماع بمجموع 322 صوتا من 323 صوتا وذهب الصوت الأخير الى "جلال بايار" [111].

تولى "عصمت اينونو" رئاسة الجمهورية خلفا "لمصطفى كمال أتاتورك" و بالرغم من أنه كان عسكريا و يحمل رتبة "جنرال " الا أن المارشال "فوزي شقماق" كان القائد الجديد للجيش خلفا لأتاتورك ، و كان لانفصال رئاسة الجيش عن رئاسة الدولة أثر بالغ في رسم دور الجيش في الحياة السياسية التركية ، اذ أصبح الجيش مؤسسة ذات كيان خاص و قيادة مستقلة تراقب تصرفات السلطة التنفيذية [112] .

عندما أحيل المرشال "شقماق" قائد الجيش على التقاعد عام 1944 اتجهت رئاسة الدولة (عصمت اينونو) الى تأسيس سيطرة مدنية على القوات المسلحة ، ونحت نحو التحول من نظام الحزب الواحد الى التعديدية الحزبية [113] ،بهذا يكون تركيا قد دخلت مرحلة جديدة اعتبارا من عام 1939 حتى 1950 شكلت هذه المرحلة ، وفقا لمتغيرات النظام العالمي ، و كذلك استجابة لمطالب الداخل بالتغيير و الاصلاح ، و كان لكلا العاملين تأثيره المباشر و غير المباشر على القوات المسلحة التركية و ما طرأ على وضعيتها القانونية من التغيير[114] .

فبعد تكريس التعددية أسفرت الانتخابات التعددية الأولى في تركيا عام 1950 عن فوز الحزب الديمقراطي و هزيمة حزب الشعب الجمهوري ، المؤسسة الكمالية التقليدية [115] ، شهدت مدة حكم " عدنان مندريس(1950–1960) تطورات عديدة في مجال السياسة الاقتصادية و تراجع كبير لمبدأ

---

[111]– طارق عبد الجليل ، مرجع سابق ، ص 59

[112]– آية ابراهيم ابراهيم عطاء الله ، **العلاقات المدنية العسكرية و اثرها على التحول الديمقراطي في تركيا 2002–2013**، (مركز العربي الديمقراطي ، قسم البرامج و المنظومات الديمقراطية ،قسم الدراسات العسكرية)، ص 146

[113]– نفس المرجع ، ص 146

[114]– طارق عبد الجليل ، مرجع سابق ، ص 62

[115]– آية ابراهيم ابراهيم عطاء الله، مرجع سابق ، ص 146

الدولتية و زعزعة لمبدأ العلمانية التي أسس لهم مؤسس الجمهورية و جيشها [116] ، و لقد ساعد فوز حزب الديمقراطي في الانتباه الا ان الديمقراطية قد تكون الاطار لاسترجاع الهوية التركية من خلال اختراق حزب الشعب الجمهوري و أيضا المؤسسة العسكرية [117] .

هذه المعطيات ، كونت حافزا قويا في دفع بعض الضباط للتفكير في عمل شيئ ما بغية حماية التقاليد الكمالية في البلاد و التي أصبحت مهددة في نظرهم خاصة منذ منتصف الخمسينات ، و قد انقسموا في مواقفهم من سياسة الحزب الديمقراطي الحاكم الى فئات ثلاث بلورت موقف المؤسسة العسكرية خلال السنوات اللاحقة من عقد الخمسينات :

1- **الاتجاه الأول** : وقوف الضباط الكاملين الى جانب حزب الشعب الجمهوري المعارض ، و غير مقتنعين بسياسة الحزب الديمقراطي الحاكم و عدوها ارتدادا على المبادئ الكمالية خاصة مبدأي الدولتية و العلمانية و مثل هذا الاتجاه كبار قادة الجيش و على رئسهم الجنرال (جمال جورسيل) .

2- **الاتجاه الثاني** : تمثل بالضباط ذوي الرتب الدنيا، كانوا غير راضينا عن معظم سياسات الحزب الديمقراطي الحاكم و خاصة فيما يتعلق بالارتباطات تركيا بالغرب ، لكنهم من جهة أخرى كانوا غير منسجمين مع المبادئ الكمالية ،اذ اعتبروها معتدلة و لا تتفق مع المبادئ القومية المتطرفة (الطورانية) التي اعتنقوها ، و كذلك لا تتفق و تربيتهم العسكرية و دعوتهم الى احياء التقاليد التركية القديمة و التراث الاسلامي ، و يمكن وصفهم بأنهم كانوا على الأغلب متعاطفين مع الاتجاهات القومية الدينية ، و يمكن أن نلاحظ في هذا المجال ان التيار الاسلامي داخل المؤسسة العسكرية كان قد نشط خلال مدة الخمسينات لكن مالبث ان توقف _ و لو مؤقتا_ بعد الاطاحة بحكم "عدنان مندريس" .

3- **الاتجاه الثالث** : مثل هذا الاتجاه مجموعة من الضباط المؤيدين لحكومة الحزب الديمقراطي في مجمل سياستها الداخلية و الخارجية ،الا أنهم كانوا يطالبون باجراء اصلاحات جذرية لمعالجة الأزمات و خاصة الاقتصادية منها التي نشأة في البلاد في عقد الخمسنات من القرن العشرون .

هكذا ارتفعت وتيرة النشاط السياسي للجيش و مع ترسيخ النظام التعددي في تركيا أصبحت الشراكة مع الجيش امرا مسلما به رغم أنف الشخصيات و الأحزاب السياسية ، حيث في هذه المرحلة كان الجيش

---

[116]– نفس المرجع ، ص 146

[117]– علي الزيقم ، مرجع سابق ، ص 36

دائم الترسد لتطورات الأحداث في البلاد و للصراعات التي كانت تدور بين الأحزاب السياسية و كان يراقب نشاط الشخصيات المدنية ، و افضى به ذلك الى التدخل المباشر في الحياة السياسية بسيطرته على السلطة السياسية [118] ، حيث قامت المؤسسة العسكرية بأربعة انقلابات ، الثلاثة الأولى منها كانت انقلابات عسكرية مباشرة اضافة الى انقلاب فاشل و هي انقلاب 27 ماي 1960 و الذي كان من نتائجه خلع الحكومة المنتخبة و اعلان الأحكام العرفية وتصفية زعماء الحزب الديمقراطي واعدام ثلاثة منهم ، و قد قام الجيش في هذه الفترة بتحصين دوره السياسي من خلال اقامة مؤسسة جديدة نص عليها دستور 1961 الذي أعقب انقلاب 1960 وهي مجلس الأمن القومي [119] . ويتالف هذا المجلس من رئيس الجمهورية و رئيس الوزراء ووزير الدفاع وزير الداخلية و رئيس الأركان العامة وقيادات الجيش من أفرع القوات البرية و الجوية و البحرية ، والقائد العام للجندرمى للدرك و يرأس المجلس رئيس الجمهورية و يجتمع مرة كل شهر ، و تنبثق عن المجلس أمانة عامة تضم 800 موظف ، و تتكون من الأمين العام برتبة جنرال يعينه رئيس الأركان العامة ثم مساعد الأمين العام و مساعدين له ثم المستشارين الرئيسيين ثم المستشرين الاعتياديين ثم مدير الدوائر و اخيرا الخبراء في مختلف الاختصاصات ، و للمجلس من الناحية الواقعية صلاحيات تنفيذية و رقابية على جميع الهيئات الدستورية ، و له الحق في جمع المعلومات من جميع الدوائر الرسمية و تنفيذ المصالح العليا للدولة . و تمتد اختصاصاته لتصل الى رئاسة هيئة الأركان العامة اذ تخضع خططها العسكرية و تنفيذها على ارض الواقع لمجلس الأمن القومي و ليس لوزارة الدفاع [120] ، و لاحكام قبضة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية التركية ،صاغ العسكريون في الدستور المادة 35 التي تنص على حق القوات المسلحة في التدخل لاستلام السلطة في حال وجدت ان الجمهورية و الديمقراطية معرضتان للخطر [121] .

انقلاب 1963 الفاشل حيث و بعد أن تفاقمت الاوضاع السياسية في البلاد ، وجه اعضاء قدامى في مجلس الوحدة الوطنية انتقادا لاذعا للاوضاع السياسية و الاقتصادية السائدة في البلاد و لسياسية الحكومة و سلوك الاحزاب السياسية في المجلس ، و اعترت مجموعة الكولونيل "طلعت ايدمر" ان الوقت مناسب لتفعيل الاعمال المتعلقة بالاعدادج للانقلاب ، و هكذا حصل جميع الضباط الذين سيشاركون في

---

[118]– محمد نبيل بخدومة ، مرجع سابق ، ص ص 148/147

[119]– محمد نور الدين ، مرجع سابق، ص 85/84

[120]– معمر خولي ، مرجع سابق ، ص 25

[121]– محمد نور الدين ، مرجع سابق ،ص85

العملية على التعليمة في 20 ماي 1963 بعد أن انتهت مرحلة الاعداد للانقلاب ، و في مساء ذاك اليوم ،توجهت مجموعة من الدبابات إلى هيئة الاذاعة و سيطرت عليها ، و أعلنت سيطرة القوات المسلحة على السلطة في بيان وقعه "ايدمر" ، الا أن الأمر انتهى بفشل الانقلاب و تم اعدام قائده " آيدمر" عام 1964 [122]

الانقلاب الثاني في 12 مارس 1971 و الذي استغل فيه العسكر انتشار الفوضى و اضطرابات داخل تركيا نتيجة فرض رئيس الوزراء "سليمان ديميرال" أنذاك قانون ضرائب جديدة عقب فوزه في انتخابات 1969 ، و عجز حكومته على حل مشكلات البلاد الاقتصادية و الأمنية فتدخل الجيش في الأزمة ، وأحدث تعديلات دستورية تحد من الحريات التي كانت سببا في انتشار الفوضى و العنف و منحت هذه التعديلات صلاحيات أوسع للعسكريين في فرض الأحكام العرفية ، وتعزيز وضع الجيش داخل الجهاز القضائي[123].

لقد ساد خلال هذه الفترة مناخ سياسي اتسمت ملامحه بخلافات و انشقاقات حزبية طاحنة أثرت على استقرار تركيا و انتشرت فيها أعمال العنف و الارهاب ، و حدث صراع بين الطوائف المختلفة ، مما دفع قيادة الأركان وقتها الى ارسال مذكرة الى رئيس الجمهورية و رئيس الحكومة لدعوتهم الى القيام بواجباتهم و تضمنت تهديدا بالتدخل العسكري اذا فشلوا في حل مشكلات الدولة ، و لكن لم يتحقق الاستجابة مما نتج عنه قيام المؤسسة العسكرية بانقلاب عسكري آخر.

أما الانقلاب الثالث فهو انقلاب 12 سبتمبر 1980 و هو أكبر الانقلابات في تاريخ الجمهورية التركية من حيث تأثيره في الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية ، و كان دستور 1982 أكثر الدساتير ترسيخا لدور العسكر في كافة مجالات الحياة ، و هو مادعا مؤرخين و سياسيين الى وصفه بأنه عسكرة للدولة و المجتمع[124] ، غادر رئيس الجمهورية "فخري كورتورك" قصر رئاسة في الوقت الذي كان فيه المجلس الوطني يحاول انتخاب رئيس جديد و بعد انقلاب أصدر قائده "كنعان افرين " قرار بتعليق الانتخابات و أصبح هو رئيسا للجمهورية و اصدر قرار بتعليق نشاط الأحزاب السياسية ثم حلت كلها .

---

[122]– محمد نبيل بخدومة ، مرجع سابق ، ص 153

[123]– مجلة الديمقراطية ، **العسكر و الدستور من القبضة الحديدية الى دستور بلا عسكر** ،ص 2

[124]– نفس المرجع ، ص 2

شهدت الفترة ما بين 1980 الى 1983 سيطرة عسكرية شاملة مطلقة على جميع النواحي المدنية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و التربوية [125] ، و ظل "كنعان افرين" في الحكم من 1980 حتى نوفمبر 1989 حتى تولي " تورغوت اوزال" رئاسة الجمهورية الذي استمر حتى وفاته في 17 افريل 1993 بعد أن كان رئيسا للوزراء من ديسمبر 1983 حتى اكتوبر 1989 [126]

أما الانقلاب الأخير فكان 28 فبراير 1997 وكان مختلفا عن سابقيه ، حيث أطلق عليهم المثقفون الأتراك بالانقلاب (ما بعد الحداثي) حيث انتهجت المؤسسة العسكرية هذه المرة استراتيجية جديدة للتدخل في شؤون الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية فاستبدلت وسيلتها العسكرية المباشرة بتدخل غير مباشر في قالب مدني حيث استخدمت فيه جميع اجهزة الدولة الواقعة تحت نفوذها بموجب دستور 1982 بمختلف انواعها السياسية و الأمنية و الاعلامية ، و من ثم كان تحقيق الانقلاب هو تحريض الرأي العام ضد حزب الرفاه ومخاطره الأيديولوجية الاسلامية[127] ، و قد مثل عام 1994 / 1995 نقطة مفصلية في العلاقات المدنية العسكرية في تركيا ، اذ شهدت هذه الفترة التوجه الى مواجهة مباشرة بين المؤسسة العسكرية و الاسلاميين[128] باعتبارهم أصبحوا من هذا التاريخ أكبر قوة سياسية في تركيا ، اذ فتح فوز حزب الرفاه ذي الاتجاه الاسلامي في الانتخابات البلدية التركية في 27 مارس 1994 و سيطرته على معظم مجالس بلديات المدن الكبرى و المحافظات و في الانتخابات النيابية العامة في 24 ديسمبر 1995 باب نقاش واسع أمام واقع الحركات الاسلامية في الجمهورية التركية العلمانية ، التي يحرص الجيش على حماية مبادئها التي تتعارض معها توجهات الاسلاميين و خطاباته [129].

قررت المحكمة الدستورية اغلاق حزب الرفاه بدعوة مخالفته مبدأ علمانية الجمهورية التركية كما قررت حرمان أعضائه على رأسهم رئيس الحزب "نجم الدين أريكان "من تأسيس أو عضوية أي حزب سياسي لمدة 5 سنوات الأمر الذي دفع أعضاء حزب الرفاه المنحل الى تأسيس حزب جديد أطلقوا عليه

---

[125]– محمد نبيل بخدومة، مرجع سابق ، ص160

[126]– نفس المرجع ، ص161

[127]– مجلة الديمقراطية ، ص 3

[128]– رضا هلال ،**السيف و الهلال :تركيا من اتاتورك إلى اربكان ،الصراع بين المؤسسة العسكرية و الاسلام السياسي** ،(دار الشروق القهرة ، ط 1 1999)، ص 21

[129]– محمد نورالدين ، **تركيا في الزمن المتحول : قلق الهوية و صراع الخيارات** ،(رياض الريس للكتب و النشر ، ط 1 ، 1997)، ص 62

"حزب الفضيلة" الا انه لم يسلم من مصير سلفه فقررت المحكمة الدستورية اغلاقه نتيجة الدعوى التي رفعها المدعى العام (ورال صواش) بغية اغلاق الحزب لمخالفته مبادئ العلمانية الا أن النقطة الأبرز في تاريخ تجربة حزب الفضيلة هي الحراك الداخلي بين الجناح التقليدي المحافظ و الجناح التجديدي .

كان من نتيجة هذا الحراك تأسيس الجناح التقليدي (حزب السعادة) بزعمة "رجائي قطان" وفي المقابل أسس الجناح التجديدي حزب العدالة و التنمية بزعامة "رجب طيب أردوغان " رئيس بلدية اسطنبول السابق و الذي سبق وأن حكمت عليه المحكمة بسبب احدى خطبه المعارضة لمبادئ اتاتورك العلمانية [130]، و الذي فاز بالمركز الأول في الانتخابات العامة عام 2002 و حصل على 34،28%من جملة الأصوات التي تمكن من خلالها تشكيل الحكومة منفردا[131].

لقد اعتقد الجيش انه من خلال التدخل في السياسة سيساعد على الحفاظ على الديمقراطية من خلال السيطرة على الساسة اليمنيين و اليساريين و الاسلاميين . ففي اعقاب كل تدخل زاد الجيش من سلطته السياسية معطيا لنفسه صلاحيات كبيرة ، هذه الامتيازات ثم تنفيذها في شكل مؤسسات كبيرة مثل مجلس الأمن القومي (MGK) و محاكم امن الدولة ، و مختلف الادارات و المراكز التي خضعت لسيطرة هيئة الأركان العامة [132].

من خلال هذه الأليات تمكن الجيش التركي من البقاء لاعبا سياسيا مهما و شريكا على قدم المساواة مع الأحزاب و القادة السياسيين المنتخبيين شعبيا ، و كما ذكر "ساريجل" فان الجيش التركي كان جيشا بريتوريا ، انخراط في السياسة المدنية من خلال قيامه بمهمة حامي الدولة ، و تدخل في السياسة لحل النزاعات السياسية بدلا من انشاء نظام عسكري ، و علاوة على ذلك اندمج في المجتمع و تمتع بتأييد شعبي وشرعية .

المطلب الثاني : العلاقات المدنية العسكرية بعد 2002:

---

[130]– أحمد نوري النعيمي ، **النظام السياسي في تركيا** ، (منتدة صور الازبكية ، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان، ط1 ، 2011)، ص 388

[131]– مجلة الديمقراطية ، ص 3

[132]– رؤية تركية ، **دراسة العلاقات المدنية العسكرية في عهد حزب العدالة و التنمية التطورات والتحديات الرئيسية**

جرت العادة في تركيا أن ما إن تصل سلطة مدنية الى الحكم تهدد الأسس العلمانية التي قامت عليها الجمهورية التركية ،حتى يقوم الجيش بالانقلاب عليها ، وعلى هذا الأساس كانت سلسلة انقلابات (1960-1971-1980) و أخير الانقلاب ضد حكومة نجم الدين أريكان عام 1997.

لكن بعد فوز حزب العدالة و التنمية في الانتخابات البرلمانية عام 2002م اختلفت الأمور ، لتبدأ المؤسسة العسكرية في فقد زمام السلطة تدريجيا لتعود الى ثكناتها [133] ، فالحزب ينظر الى الجيش التركي كاحدى مؤسسات الدولة المهمة التي يجب أن تلتزم الحياد في الشأن السياسي ، و ضرورة خضوعها لتوجيهات الجناح المدني المخول بالسلطة من قبل الارادة الشعبية ، و يجب ان يقتصر دورها على أن تهتم برفع مستوى احترافيتها العسكرية لحماية أمن البلاد و وحدتها من الأخطار الخارجية [134] .

استطاع حزب العدالة و التنمية أن يحد من الدور السياسي للعسكر من خلال تعديلات قانونية عدة ، خاصة تلك التي أجراها على مجلس الأمن الوطني و شكل "طفرة عكسية" أعطت الغلبة للمدنيين على العسكريين في السلطة ، و أطلقت حقبة جديدة في تاريخ تركيا السياسي [135] ، فبمجرد وصول حزب العدالة و التنمية الى السلطة في نوفمبر 2002 ، اتبع كل من الجيش و الحكومة سياسات حذرة تجاه بعضهما ، و مع أن الجيش امتنع عن انتقاد الحكومة في البداية ، الا أنه لم يستطع الصمت طويلا أمام العديد من سياسات حزب العدالة و التنمية ، فاستخدم الجيش خطبا لبعض كبار اعضائه للتدخل في سياسات الحكومة ، و حاولت النخبة الحاكمة في حزب العدالة و التنمية بناء توافق في الأراء مع الجيش من خلال تجنب السياسات الاسلامية و اطلاق عبارة حزب محافظ على حزبهم بدلا من حزب ديني ، و علاوة على ذلك ، جعلوا صورة الحزب و جدول أعماله الايديولوجي موجهة نحو الغرب ، باتباع سياسات ليبرالية جديدة و اصلاحات اقتصادية و ديمقراطية لنيل العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي [136] الذي كان يتابع عن كتب الوضاع السياسية و الاجتماعية و القانونية في تركيا ، و ما ان شرعت تركيا في اتخاذ خطوات جادة للوفاء بمعايير كوبنهاجن ، حتى شرع الاتحاد الأوروبي أيضا في اعداد تقارير متابعة لأداء تركيا ، و يمكن القول إن مضامين هذه الوثائق و التقارير قد تركزت حول أوجه

---

[133]- آية ابراهيم ابراهيم عطاء الله ، مرجع سابق .

[134]- رنا عبد العزيز الخماش، **النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة و التنمية 2014/2006** ، (المستقبل العربي ،الأردن)، ص85

[135]- طارق عبد الجليل ، **الساسة و العسكر في تركيا :واقع العلاقة ومآلها.**

[136]- رؤية تركية ، مرجع سابق

القصور في العملية الديمقراطية التركية و لا سيما "نفوذ المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا" .

كانت تقارير الأداء التي أعدها الاتحاد الأوروبي منذ عام 1998 حتى عام 2001 قد ركزت على توجيه النقد للدور البالغ الذي يلعبه الجيش في الحياة السياسية من خلال مجلس الأمن الوطني ، أما المذكرة الأوروبية لعام 2002 فقد طالبت بوجوب اعادة تنظيم " مجلس الأمن الوطني" دستوريا وفق المعايير الأوروبية و تحويله الى المؤسسة استشارية ، كما وعدت بأن تبدأ مفاوضات بانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي فور انتهاء تركيا من انجاز طلبات الاتحاد الأوروبي[137].

و تحقيقا لهذه الغاية قام حزب العدالة و التنمية بإجراء تعديلات دستورية وحزم اصلاحية في الأعوام الأوائل من الألفية الثالثة ، و قلصت الحكومة من الصلاحيات المؤسسية للجيش عن طريق الحد من صلاحيات مجلس الأمن القومي لمستوى هيئة استشارية [138] ، فاجرت تعديلات دستورية في 30 أكتوبر 2001 شملت(37) مادة دستورية من ضمنها المادة (118) الخاصة بمجلس الأمن الوطني [139]، حيث تم الغاء البند الخاص بوجوب تعيين الأمين العام لمجلس الأمن الوطني من بين أعضاء القوات المسلحة ، لتنص بعد التعديل على امكانية تولي شخصية مدنية لمنصب الأمين العام للمجلس ، كما سحب تعديل المادة الرابعة تكليف المجلس بمهام متابعة الأوضاع السياسية و الاجتماعية انطلاقا من أن المجلس حامي النظام الدستوري بأن جعلته هيئة استشارية مما أفقده الى حد كبير وضعيته التنفيذية [140]، كما عدلت المادة الخامسة من قانون مجلس الأمن القومي ليصبح اجتماع المجلس مرة كل شهرين بدلا من كل شهر و عدلت المادة (13) من قانون مجلس الأمن القومي ، لتفقد امانته العامة دورها الرقابي و مبادرتها في اعداد قرارات مجلس الأمن القومي و وضع الخطط والمشروعات للوزارات و الهيئات و المؤسسات لتصبح مهمة أمانته قاصرة على " تنفيذ ما يكلفها به المجلس من مهام" [141].

---

[137]– طارق عبد الجليل ، العسكر و الدستور في تركيا، ص155

[138]– رؤية تركية مرجع سابق

[139]– طارق عبد الجليل ، مرجع سابق ،ص 155

[140]– مجلة الديمقراطية ، ص3

[141]– معمر خولي ، مرجع سابق ، ص 26

يجدر التذكير ان المؤسسة العسكرية أدركت من البداية ان انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي يعد سحب لسلطاتها السياسية ، لأن معنى ذلك هو القيام باعادة النظر في وضعيتها الدستورية وفق المعايير المتعارف عنها اوروبيا ، و لكن لا يمكنها اعلان هذه الحقيقة او معارضتها ومن ثم بدأ أردوغان في اعادة هيكلة المؤسسة التركية و اعادة النظر في تشريعاتها الدستورية و القانونية لتتلاءم مع معايير كوبنهاجن التي تركز على استقرار المؤسسات ضمانا للديمقراطية و دولة القانون و حماية الحقوق و الحريات [142].

عملت المؤسسة العسكرية على احكام السيطرة على المفاصل المدنية للدولة التركية عبر دستور عام 1961 بانشاء عدة مؤسسات موالية للمؤسسة العسكرية هي المحكمة الدستورية ، مجلس الأعيان ، المجلس الأعلى للقضاء ، مجلس الأمن القومي "حكومة الظل"، مجلس التعليم العالي (له مستشار عسكري)، المجلس العلى للاذاعة و التلفزيون لمراقبة وسائل الاعلام (أحد اعضائه عسكري) ، فقد أدركت المؤسسة العسكرية مبكرا الركائز الأساسية لقيام الدولة المدنية (القضاء ، التعليم ، و الاعلام) فأنشأت مجالس عليا تعني بشؤونها وتخضع للنفوذ العسكري ليضع الخطط و القواعد الناظمة لسياسات العمل بما يضمن احكام سيطرة المؤسسة العسكرية عليها [143] ، و ضمانا لفك هذه القبضة العسكرية قامت حكومة الحزب بتعديل المادة (30) من قانون الجهاز المحاسبي التي كانت تعفي الكوادر العسكرية من الخضوع للرقابة المالية ، لتصبح المؤسسة العسكرية و كوادرها خاضعين لاشراف الجهاز المركزي للمحاسبات و مراقبته ، كما عدلت المادة (131) الخاصة بالمجلس الأعلى للتعليم حيث ألغيت عضوية "الجنرال العسكري داخل مجلس ادارة المجلس الأعلى للتعليم ، و ألغيت الفقرة الخاصة بعضوية "الجنرال العسكري" داخل اتحاد الاذاعة و التلفزيون ، و بهذا أصبح و لأول مرة – المجلس الأعلى للتعليم و اتحاد الاذاعة و التلفزيون مؤسستين مدنيتين بالمعنى التام ، دون وجود أي رقيب عسكري [144].

لم تتوقف التعديلات عند هذا الحد ، بل شملت السماح برفع الدعاوي القضائية لاستجواب الجنرالات القدامى و مقاضاتهم بشان قضايا الفساد، و الزام العسكريين بالإدلاء بالتصريحات الاعلامية في المجالات التي تتناول الشأن العسكري و الأمن فقط ، و تحت اشراف السلطة المدنية ، اضافة الى ذلك،فقد تضمنت التعديلات قيام لجان من المجلس الوطني التركي الكبير و وزارة المالية بمراجعة نفقات

---

[142]– علي الزيقم ، مرجع سابق ، ص 93

[143]– رنا عبد العزيز الخماش ، مرجع سابق ، ص 76/74

[144]– معمر خولي ، مرجع سابق ، ص 27/26

المؤسسة العسكرية ، و هو ما لم يكن مسموحا به من قبل مع بقاء فقرات سرية تعتبر من أسرار الدولة ، و تضمنت التعديلات أيضا اختصاص المحاكم المدنية بمحاكمة العسكريين بمن فيهم رئيس الأركان و قادة صفوف القوات المسلحة [145] ، بعد هذه التعديلات غير المسبوقة ، و اضافة الى النجاحات التي حققها حزب العدالة والتنمية على مختلف الأصعدة الداخلية و الخارجية ، فان الجيش قد انكمش في ثكناته مستسلما للوضع الجديد ، غير ان ترشيح وزير الخارجية عبد الله غول لمنصب رئاسة الجمهورية قد دفع بمخاوف رئاسة الأركان من جديد، و التي أصدرت بيانا على موقعها الالكتروني في 17 أفريل 2007 عبرت فيه عن تخوفاتها على مصير الجمهورية العلمانية التغيرات السياسية التركية ص 95 [146] ، وكان رد فعل النخبة الحاكمة في حزب العدالة و التنمية قاسيا ، بالاعلان عن أن مكتب رئيس هيئة الأركان العامة خاضع و تابع دستوريا لرئيس الوزراء [147] ، وعلى أثر هذا الرد قامت المؤسسة العسكرية بسحب بيانها في اليوم الموالي و اكتفت مقاطعة احتفالات تنصيب الرئيس [148] ، بعد الانتصار في الانتخابات التي جرت في جويلية 2007 ، أصبح غول رئيسا للجمهورية ، و كانت مذكرة الجيش الالكترونية في 27 أفريل نقطة تحول في العلاقات المدنية العسكرية التركية ، لصالح المدنيين على حساب الجيش و منذ ذلك الحين تم اخضاع الجيش لأوامر المدنيين [149]

لجأ حزب العدالة و التنمية في مواجهة القوى العلمانية ، و على رأسها المؤسسة العسكرية الى الارادة الشعبية ، فكلما حدث صدام بينه و بين تلك القوى حيال القوانين و الأنظمة التي تستوجب تعديلها ، طرحها للاستفتاء العام ، و دائما كانت الارادة الوطنية الشعبية تاتي لتدعم موقف حزب العدالة و التنمية و قوته في مواجهة النخب العلمانية ، لقد حصل الاستفتاء الدستوري عام 2008 الذي يشمل انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع الشعبي على 68% من أصوات المقترعين و الاستفتاء الدستوري لعام 2010 نحو 57% [150] .

---

[145]– نفس المرجع ، ص 27

[146]– علي زيقم ، مرجع سابق ، ص 95

[147]– العلاقات المدنية العسكرية التركية (رؤية تركية)

[148]– علي زيقم ، مرجع سابق ، ص 95

[149]– رؤية تركية

[150]– رنا عبد العزيز الخماش ، مرجع سابق ، ص ص 85 –86

انتقل الجيش بعد هذه الأحداث الى فترة من الاحتجاج الهادي بدلا من الصراع المفتوح مع حكومة حزب العدالة و التنمية ، وعاد التراجع الكبير في دور الجيش في كل من السياسة الداخلية و الخارجية وتبعيته للمدنيين الى عدة عوامل مختلفة :

أولها و أهمها ، محاكمات "اوغنكون" و المطرقة و التي أدين فيها المئات من صغار و كبار ضباط الجيش وحكم عليهم بالسجن لتخطيطهم نشر الفوضى في تركيا و تبرير القيام بانقلاب عسكري للاطاحة بحكومة حزب العدالة و التنمية ، انتهت بوضع 40% من ادميرالات الجيش التركي خلف القضبان في 2008 قبل لاحقا [151] ، بالاضافة الى هذه المحاكمات بدأ الجيش يفقد مصداقيته نتيجة التحقيقات و المحاكمات في انقلابات 1980 و1997 ، و ما تم الكشف عنه من مختلف انتهاكات حقوق الانسان .

ثانيا: عزز حزب العدالة و التنمية من قوته السياسية بعد نجاحاته الانتخابية في الأعوام 2007 و2011 و حصوله على نسبة 46،7%و 49،8%على التوالي من الأصوات ، و هو ما أتاح للحزب مجالا أكبر لتحدي الجيش و ممارسة كامل سلطته في القضايا المحلية و الدولية .

ثالثا: فقدان الجيش للصلاحيات المؤسسية الأخرى من خلال التعديلات الدستورية الاضافية أجبره على التزام الصمت بشأن القضايا السياسية المختلفة [152] ، بالاضافة الى تجريد الجيش من آلياته الرسمية بسبب اصلاحات الاتحاد الأوروبي ، مما أدى الى اضعاف نفوذه السياسي [153] .

و في محاولة للسيطرة على الجيش من قبل "أردوغان" ، قام باجراء عدد من التعيينات وسط قادة الجيش ليأتي الرئيس التركي بأشخاص يثق فيهم على رأس تلك المؤسسة التي عرفت بتدخلاتها الكبيرة في الحياة السياسية التركية ، فكان تعيين قائد القوات البرية السابق الجنرال"خلوصي اكار" رئيسا لهيئة أركان الجيش التركي في 2015 و هو الجنرال الذي احتجز لدى الانقلابيين في محاولة الانقلاب الفاشلة على

---

[151]– كرم سعيد ، **العلاقات المدنية العسكرية في تركيا :تأزم و سيناريوهات محتملة**،(مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، 2016/04/13)

[152]– رؤية تركية ، مرجع سابق

[153]– محمد حسن عامل ، **العلاقات المدنية العسكرية في تركيا : اردوغان يكسب جولة و الديمقراطية تخسر**،(مجلة الوطن، 2016/8/7 ،العدد 1561)،ص 24

أردوغان ، و الذي رفض _كلما قالت وسائل اعلام تركية_ تلاوة بيان الانقلاب ، كما أنه معروف بين الأوساط الغربية بأنه رجل ثقة لدى الرئيس التركي ، و كان يحضر معه الاجتماعات الحساسة .

الا أن التطور الأكثر في محاولات الرئيس التركي لتقليص نفوذ الجيش التركي و السيطرة عليه و اخضاعه له ، كانت بعد الانقلاب العسكري الفاشل ، فالى جانب الاعتقالات و الاقالات التي بلغت الألاف بين أفراد المؤسسة العسكرية و اقالة نحو ثلث جنرالات الجيش التركي ، دعا الرئيس التركي الى اجراء تعديل دستوري يتيح اخضاع هيئة أركان الجيش و وكالة الاستخبارات الوطنية تحت سلطة الرئاسة ، كما اعلنت الحكومة التركية الحاق قيادات القوات البرية و البحرية و الجوية بوزارة الدفاع بعد ان كانت تتبع رئاسة هيئة الأركان وفق قرار نشر في الجريدة الرسمية ، و وفق القرار فان "القوانين و اللوائح ذات الصلة التي لا تتعارض مع القانون ، و المتعلقة بواجبات و صلاحيات هيئة الأركان العامة ستبقى سارية المفعول " ، كما تضمن القرار "تخويل رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء اذا لزم الأمر، الحصول على معلومات تتعلق مباشرة بقيادة القوات المسلحة ، ومدى ولائهم و التأكيد على صلاحية الرئيس ورئيس الوزراء في توجيه أوامر مباشرة لقادة القوات ، وضرورة تنفيذ القادة الأوامر مباشرة دون الحصول على موافقة من أي سلطة اخرى ".

و في خطوة أخرى هي الأولى من نوعها ، أعلنت الحكومة التركية ضم مزيد من الوزراء الى المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، وفق الجريدة الرسمية ، التي نشرت قرار الحكومة الذي قال ان وزراء العدل و الداخلية و الشؤون الخارجية و نواب رئيس الوزراء باتوا أعضاء في المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، كان للرئيس التركي و الحزب الحاكم خططه في اطار محاولات السيطرة على المؤسسات التي تملك أدوات القوة الأخرى ، فكان تعيين "حقان فيدان" عضو الحزب الحاكم رئيسا لمنظمة الاستخبارات الوطنية و هو الرجل الذي يوصف بانه "كاتم اسرار أردوغان " او اليد اليمنى للرئيس ، وفق تصريحات للرئيس نفسه

و اذا كان الرئيس التركي رجب أردوغان يعمل جاهدا لبسط سلطانه على المؤسسة العسكرية ، و الى جانب خضوع منظمة الاستخبارات له ، فان جهاز الشرطة كان يمثل النموذج الأول لدى الرئيس التركي لاخضاع مؤسسة تملك أدوات القوة و القهر في الدولة ، و نجح في ذلك بعدة خطوات متتالية اعتمدت على القيام بحملات تطهير واسعة بين صفوف عناصر الشرطة ، و هي الحملة التي بدأت بعد تحرك للشرطة في سبتمبر 2013 بالقبض على عدد من أبناء الوزراء و المسؤولين فيما سمى "فضيحة

الفساد الكبرى" والى جانب حملة التطهير في الشرطة فان الرئيس التركي أعد قوات خاصة تلقت تدريبات على كيفية التصدي للانقلابات العسكرية ، و هي التدريبات التي ترجمتها صور اقتياد الشرطة الجنود المتورطين في محاولة الانقلاب الأخيرة و القبض عليهم ، و هدفت خطة "أردوغان" من تطهير الشرطة و اخضاعها له الى تحقيق هدفين [154]: الأول مواجهة الانقلابات العسكرية ونجحت في هذا الهدف ، و الثاني قمع المعارضة في البلاد من خلال مجموعة من المواد القانونية التي أقرت ، و الي وصفتها منظمات دولية بانها تمثل انتهاكات خطيرة للحقوق و الحريات و لقمع المعارضة ، وفق" منظمة العفو الدولية ".

وتعليقا على الخطوات السابقة ، قال القيادي بحزب المعارضة الرئيسي في البلاد : "نحن ضد محاولة الانقلاب العسكري و نرفض تدخل الجيش في الحياة السياسية ، و لكن في الوقت نفسه نحن ضد أردوغان في مسالة اعادة هيكلة الجيش ، كما اننا نرفض الاجراءات التي تستهدف المعارضة في تركيا " ، و من جهته قال الخبير في شؤون الشرق الأوسط الدكتور محمد صادق اسماعيل "ان الخطوات التي اتخذها أردوغان بعد محاولة الانقلاب تؤجج من جديد الصراع بين الساسيين و العسكريين ، وبات واضحا ان هناك معارضة داخل الجيش التركي وهذه المعارضة لن تنتهي " وقال "اسماعيل" "الحديث عن محاولة انقلاب عسكري جديدة في الوقت الحالي مستبعد للغاية ، لكن الأمور لم تنته و المعارضة داخل الجيش لم تنته و بالنسبة لأحزاب المعارضة ، فانها تحاول تقوية صورتها في الخارج الى جانب الداخل " [155]

ان خضوع الجيش للسلطة السياسية لا يجعل العلاقات المدنية العسكرية ديمقراطية ، لذا و من اجل جعلها ديمقراطية لابد من وجود توازن للقوى بين الحكومة المدنية و القوات المسلحة ، فتراجع النفوذ السياسية للجيش أظهر أن العلاقات المدنية العسكرية التركية تتحرك نحو نموذج أكثر ديمقراطية ، ومع ذلك هناك عدد قليل من نقاط الضعف في تحول العلاقات المدنية العسكرية نحو الديمقراطية ، احدى هذه النقاط يتعلق بتغيير العقلية العسكرية الراسخة الجذور المتعلقة بالوصاية على الدولة و مشكلة السيطرة المدنية على القوات المسلحة ، وأخرى تتعلق بمعاملة الضباط العسكريين في المحاكمات المدنية فلابد من اصلاح نظام التعليم العسكري بحيث لا يتم تلقين الطلبة ان دورهم هو متلخص في دور الوصاية الى

[154]– نفس المرجع

[155]– نفس المرجع

جانب الثقة في النظام القضائي من جانب ضباط الجيش و بهذا يتم التغلب على اهم عقبتين تواجه دمقرطة العلاقات المدنية العسكرية .

كانت من أهم العوامل التي ادت الى نجاح حزب العدالة و التنمية هي عوامل داخلية و أخرى خاصة بالشأن الخارجي حيث ان التغيرات الدولية كانت تبحث عن من يمثل تيار اسلامي وسطي مرن قادر على ضبط معادلة التوازن في منطقة الشرق الوسط [156]، اضافة الى ماسبق ذكره و الذي ساهم في فوز حزب العدالة و التنمية في الانتخابات ، فان وقوف تركيا على عتبة بدء مفاوضات الانضمام الى الاتحاد الأوروبي كان أيضا من العوامل التي ساعدت حزب العدالة و التنمية على النجاح و معها ادركت المؤسسة العسكرية انه مع الانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي يعد سحبا لكافة سلطتها السياسية و قواتها الاقتصادية ، و يعني أيضا اعادة تنظيم و ضعيتها الدستورية وفق المعايير الأوروبية ، صارت المؤسسة العسكرية تحت الرقابة اما بصورة مباشرة من خلال الرقابة الكاملة من ديوان المحاسبة ، أو الترصد تجاه أي محاولة إنقلاب ، و في المقابل لم يعد الجيش يعلق باي تصريحات على الأزمات و الاضطرابات السياسية . ففي الأزمات الأخيرة التي شهدتها تركيا ، سواء أحداث التقسيم أو الاحتجاجات ضد أردوغان او أزمة الفساد أو أزمة مع الكيان الموازي –حركة فتح الله كولن–كان موقف الجيش هو "الحياد" [157].

انقلابات الجيش على حزب العدالة و التنمية:

لقد قادت المؤسسة العسكرية التركية أربع محاولات انقلابية ضد حزب العدالة و التنمية:

أ– منظمة أرجنكون :

هي جمعية سرية تأسست في تسعينات القرن الماضي تضم شخصيات ذات نفوذ كبير (جنرالات متقاعدين و صحفيين و علماء و أساتذة جامعات) يعتبرون انفسهم أصحاب الفكر الكمالي و المخلصين و المدافعين عن المبادئ الكمالية . تزايد نشاط المنظمة بعد تولي حزب العدالة و التنمية السلطة بالتخطيط لعدة عمليات تؤدي الى اسقاط الحكومة المدنية المنتخبة و اعلان حال الطوارئ في البلاد ، لكن تم الكشف عنها ، و قبض على عدد كبير من أعضائها في عام 2007 بتهمة التخطيط لقلب نظام

[156]– آية ابراهيم ابراهم عطا الله ، مرجع سابق

[157]– نفس المرجع .

الحكم ضد "حكومة حزب العدالة و التنمية" في عام 2003 و تنفيذ عمليات ارهابية تزعزع أمن البلاد و استقراره .

ب- منظمة المطرقة :

تم الكشف عن هذه المنظمة في عام 2010 بتهمة محاولة الانقلاب على حكومة حزب العدالة و التنمية و تتضمن ملابسات القضية اجتماع عدد من كبار الضباط في قيادة الجيش [158] في مارس من عام 2003 بهدف وضع خطة اطاحة الحكومة عبر تفجير أهم المساجد المكتظة في اسطنبول (مسجد الفاتح) و هو ما أجبر الحكومة على اعلان حال الطوارئ ، و من بعدها تهمة العمل على اسقاط طائرة تركية فوق الأجواء اليونانية ما ألب الرأي العام الداخلي ضد الحكومة.

ج- محاولة حظر حزب العدالة و التنمية :

لم ييأس العلمانيون من محاولاتهم للتضييق على حزب العدالة و التنمية على الرغم من الدعم الشعبي الواسع له ، فقد قام المدعي العام التركي برفع قضية لحظر حزب العدالة و التنمية و حظر النشاط السياسي لرجب طيب أردوغان لدى المحكمة الدستورية في مارس عام 2008 ، متهما اياه بارتكاب انشطة تتعارض مع العلمانية ، إلا أن المحكمة الدستورية برئاسة طهاشم كيليتش" رفضت طلب الحظر كما طلب منع 71 من اعضاء الحزب من النشاط السياسي ، غير أن المحكمة قررت حرمان حزب العدالة و التنمية من جزء من تمويل العام و يعد هذا اول طلب لحظر حزب سياسي لا يزال في السلطة كرد فعل على نجاح الحزب الساحق في انتخابات عام 2007 .

د- استقالة قيادة الأركان :

حاول قادة المؤسسة العسكرية الضغط على الحكومة التركية عبر تقديم استقالة جماعية من قبل رئيس هيئة الأركان العامة الجنرال "أسيسك كوشانير" و قادة القوات البرية و البحرية و الجوية في 29 جويلية 2011 ، احتجاجا على اعتقال عدد من الضباط و طلب الحكومة في اجتماع مجلس الأمن القومي اقالة الضباط المتهمين في قضية "أرجنكون" حيث قال الجنرال "كوشانير" في رسالة الى الضباط المسجونين : "إنه استقال لأنه لم يعد قادرا على الدفاع عن حقوقهم بالإضافة الى ان التحقيقات

[158]- رنا عبد العزيز الخماش ، مرجع سابق ، ص 75

و الاعتقالات و كذلك الاجراءات القانونية التي تم اتخاذها ضد ضباط الجيش لا تستند الى ادلة ملموسة" ، تنم الاستقالة عن حالة الوهن التي مرت بها القيادة العسكرية في مواجهة الحكومة المدعومة شعبيا .

سعت المؤسسة العسكرية في هذه الخطوة الى ايجاد فراغ سلطوي في القيادة العسكرية يثير الرأي العام و أفراد المؤسسة العسكرية على حكومة حزب العدالة و التنمية لترضخ لمطالب القادة المستقيلين و اظهارهم بمظهر المدافع عن حقوق العسكريين في مواجهة ظلم الحكومة على الرغم من ان القضية تنظر في القضاء و يجب على الحكومة أن لا تتدخل في اجراءات القضاء و مهامه [159] ، بيد أن الحكومة التركية بقيادة أردوغان آنذاك ، استطاعت ان تستغل خطوة الاستقالة الجماعية لصالحها ، فقبل أردوغان استقالة القادة الأربعة و قام بتعيين قادة جدد للقوات المسلحة على رأسهم "نجدت أوزال" رئيسا للهيئة العامة للأركان .

كانت الاستقالة الجماعية للقادة العسكريين في العام 2011 آخر محاولات المؤسسة العسكرية التدخل في الشأن السياسي ، حاولت بعض وسائل الاعلام التركية استدعاء التدخل العسكري إبان قضية الفساد في ديسمبر عام 2013 ، فأصدرت رئاسة أركان الجيش بيانا تؤكد فيه التزامها بأداء مهامها المنصوص عليها في الدستور بعيدا من رأي توجه سياسي ، و تمسكها بمبادئ دولة القانون و سيادة القانون و متطلبات المجتمع الديمقراطي ، اضافة الى حرصها على التحرك في اطار احترام القانون و استقلال القضاء [160].

واجه حزب العدالة و التنمية الجيش و المؤسسات العلمانية من خلال تعزيز نجاحاته الداخلية القائمة على تعزيز الحريات العامة و تحقيق الرفاهية الاقتصادية و الانفتاح على القوميات و الأقليات في البلاد ، اضافة الى تعديل الدستور و القوانين لتحجيم دور المؤسسة العسكرية السياسي و طرحها للاستفتاء العام في عامي 2010/2007 و اخيرا تطوير العقيدة العسكرية التركية فقام حزب العدالة و التنمية بمراجعة تعريف المرجعية الايديولوجية و الفكرية للجيش التركي و تفسيرها ، و اعادة تشكيل و صياغة عقيدة المؤسسة العسكرية و طبيعة علاقتها بأنساق النظام السياسي و دورها في السياسة العامة للدولة ، حيث ان لإعادة التنظيم القانوني للجيش اهمية قصوى لتحقيق الاحترافية و ضمان الانضباط

[159]– نفس المرجع ، ص 76

[160]– نفس المرجع ، ص 77

و الحياد و التفرغ النهائي للوظيفة العسكرية و الابتعاد عن الشؤون السياسية ، بما يحفظ تفوق المؤسسة في الشؤون العسكرية ، و يحافظ على حقوقها وواجباتها وفقا للدستور و القانون .

ركز الحزب على رفع مستوى التدريب و التأهيل و المشاريع الاحترافية و تطوير القدرات التكنولوجية للقوات المسلحة ، حيث لم تعد تعتمد المؤسسة العسكرية على شراء الأسلحة فقط ، بل أيضا تصنيعها و تطويرها و تحديثها بأيد و كفاءات وطنية تركية [161].

المبحث الثاني: تأثير انقلاب 2016 على العلاقات المدنية العسكرية في تركيا.

منذ وصول حزب العدالة والتنمية في عام 2002 إلى سدة الحكم، و هو يدرك جيدا الدور الكبير للجيش في الحياة السياسية، و الحساسية العالية لهذا الجيش تجاه الإسلاميين وصولهم للحكم، و بالمقابل يعي الجيش ميل العدالة والتنمية لتقليص نفوذه في الحياة السياسية ، لذلك لم تخلو العلاقة بين الطرفين من المناكفات والأخذ والجذب طيلة 14 سنة من حكم العدالة والتنمية ، كان من إفرازات هذا الصراع التحرك الانقلابي الفاشل من قبل مجموعة من الجيش التركي .

المطلب الأول: انقلاب 2016 و التحول نحو النظام الرئاسي:

من المعلوم أن تركيا تشهد منذ بداية القرن الواحد والعشرين مسارا انتقاليا نحو الديمقراطية ، و في نفس الوقت تشهد مسارا تنمويا ناجحا على المستوى الاقتصادي الذي أدى إلى بروزها من أهم القوى الصاعدة على مستوى الشرق الأوسط وكذلك على مستوى العالمي، في مثل هذه الحالات الانتقالية ، تمر الدولة عادة بمراحل عديدة وبصفة تدريجية كي تستكمل مسارها التحولي والتنموي، ولعل أهم المراحل هنا هي مرحلة تفكيك النظام القديم التسلطي بمختلف أجهزته وفئته والفئات المقتنعة منه ثم الانتقال نحو مرحلة بناء مؤسسات جديدة ، أساسها التعددية والحرية والتنافس النزيه في الانتخابات والتداول على السلطة والمشاركة الواسعة في إدارة الدولة ، لتليها مرحلة توسيع الديمقراطية في المجتمع، حيث تصبح

[161]– نفس المرجع ، ص 77

الديمقراطية قيمة أساسية من قيم المجتمع يؤمن بها الأفراد ويمارسونها في سلوكياتهم ويتخذونها كأساس لبناء النظام السياسي ومؤسساته ، و هنا يصبح المجتمع غير قابل للتنازل أو التراجع عن الديمقراطية [162]

ففي اطار المسار الانتقالي لتركيا نحو الديمقراطية ، أقدمت مجموعة من الجيش في 15 جويلية 2016 على محاولة انقلابية كان مصيرها الفشل، حيث اتجهت تركيا بعد هذا الانقلاب إلى محاولة وضع حد لتدخل الجيش التركي في الحياة السياسية ، فبعد أن لعب الجيش التركي الذي أسسه مصطفى أتاتورك عام 1930 دورا كبيرا في السياسة و ظل لعقود طويلة يعتبر حامي العلمانية في تركيا، وقاد عدة انقلابات على حكومات مدنية كان آخرها حكومة نجم الدين أركان 1997 ، وحوكم بعض قياداته بسبب ذلك ، سيشهد بعد انقلاب 15 جويلية 2016 الفاشل تحجيما كبيرا لدوره في رسم المشهد السياسي التركي[163] ،

ان القراءة التقييمية للمحاولة الانقلابية الفاشلة، توحي أن الديمقراطية و الانتخابات أصبحت هي الأسلوب المفضل لدى الأتراك في الوصول إلى السلطة وممارستها ، و لعل ما يؤكد ذلك هو خروج أعداد كبيرة إلى الشوارع للتعبير عن رفضهم للانقلاب، إضافة إلى الموقف الرافض الذي عبرت عنه منظمات المجتمع المدني و الأحزاب السياسية بما فيها المعارضة ، حيث رفضت هذه القوى إعطاء أي غطاء سياسي للانقلاب العسكري أو منحه الشرعية ، وبالتالي فان فشل الانقلاب العسكري هو بمثابة إعلان القطيعة مع الحكم العسكر، و هو يشكل نقطة اللارجوع عن المسار الديمقراطي الذي انعكس إيجابا على الحياة العامة للشعب التركي.[164]

منذ الانقلاب العسكري الفاشل ، يسعى الرئيس رجب اردوغان بكل ما يملك من قوة سياسية و دستورية إلى إحكام سيطرته الكاملة على المؤسسة العسكرية ، تلك المؤسسة الوطنية الأقدم و الأعرق في حيات تركيا منذ تأسيس الجمهورية التركية في عام 1923 [165]، فإعادة هيكلة المؤسسة العسكرية وعلاقتها بالسلطة السياسية في أي بلد ، هي قضية مطروحة في اطار الاصلاحات السياسية و ترسيخ التحولات الديمقراطية و تغيير مهام هذه المؤسسة في ضوء التحديات الأمنية على المستويين الوطني

---

[162]- بن علي لقرع، **تركيا من فشل الانقلاب العسكري الى التعديل الدستوري و التحول الى النظام الرئاسي**،(المركز الديمقراطي العربي، 2017/04/22).

[163]– عماد علو، **انقلاب العسكر في تركيا :نهاية الدرور السياسي للمؤسسة العسكرية**،(مجلة الزمان ، 2016/7/17)

[164]– بن علي لقرع، مرجع سابق

[165]– خورديش دلي، تحولات تركيا : **اعادة هيكلة المؤسسة العسكرية بعد فشل الانقلاب** ،(المستقبل للابحاث و الدراسات المتقدمة ، 2016/8/3).

و القومي ، إلى جانب حملة الاعتقالات التي طالت نصف قيادات الجيش التركي تقريبا ونحو عشرة ألاف جندي و ضابط صف و عنصر امن ، اتخذت القيادة التركية سلسلة قرارات شاملة تمس المؤسسة العسكرية و التي ستنقلها إلى مرحلة جديدة مختلفة كليا لجهة الدور و الوظيفة و العلاقة مع المؤسسة السياسية، و تحديدا مؤسسة الرئاسة التي ستصبح لها كلمة الفصل في مجمل عمل هذه المؤسسة ، ولعل ابرز هذه الخطوات، إلحاق قيادات القوات الجوية والبرية والبحرية بوزارة الدفاع بعد أن كانت تابعة لهيئة الأركان العامة وتوسيع بنية المجلس العسكري الأعلى (مجلس الشورى العسكري) ليشمل نواب رئيس الوزراء و وزراء الداخلية والعدل و الخارجية ، حاب أن يكون المجلس برئاسة رئيس الوزراء ويعقد اجتماعاته في مجلس الوزراء بعد أن كانت في رئاسة الأركان العامة ، كما تم إغلاق الكليات والمدارس و المعاهد العسكرية ، وبناء جامعة باسم جامعة الدفاع الوطني تتولى مهام تدريب عناصر الجيش بدلا من هذه الكليات والمدارس والمعاهد ، على أن يكون تعيين رئيس تلك الجامعة من صلاحية الرئيس كما أعلن أردوغان السعي إلى وضع هيئة الاستخبارات التركية العامة وهيئة الأركان العامة تحت سلطة رئيس الجمهورية مباشرة ، هذا إضافة إلى إنشاء جهاز أمني جديد مرتبط برئاسة الجمهورية، مهمته معاقبة ومتابعة المناوئين لسياسة الحكومة التركية في مختلف مؤسسات الدولة لاسيما جماعة "فتح الله غولن" حيث يعتقد اردوغان بوجود أنصار لغولن مخفيين في مؤسسات الدولة و يحرصون على إخفاء أنفسهم وعدم ممارسة أي نشاط حتى الآن في إطار خطة سرية للمرحلة المقبلة ، وتم إلحاق جميع المؤسسات العسكرية الصحية من أكاديميات ومستشفيات ومعاهد طبية بوزارة الصحة بعد أن كانت تابعة لقيادة الجيش[166] .

في كل الأحوال وبغض النظر عن بعض الانتقادات الداخلية والخارجية للخطوات التي قام بها اردوغان من اجل إخضاع المؤسستين العسكرية والأمنية لسلطته المباشرة ، وبغض النظر عن الإشكاليات القانونية المتعلقة بدستورية هذه الخطوات كونها جرت في ظل حالة طوارئ و ليس من خلال إصلاحات من داخل البرلمان ، فانه من الواضح أن إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية باتت مسألة أكيدة خاصة أن اردوغان كان في سباق مع الزمن لإعادة ترتيب بنية النظام السياسي في تركيا ، و بما يتيح كل ما سبق الانتقال من النظام البرلماني إلى الرئاسي[167]

[166]– جورديش دلي ، مرجع سابق

[167]– نفس المرجع

لم يكن الرئيس رجب طيب اردوغان أول من طرح قضية الانتقال من النظام البرلماني إلى الرئاسي في تركيا، فهو مطلب قديم جديد ، فقد طالب الرئيس "ترغوت أوزال" ،و من بعده الرئيس الريس سليمان ديميرال الذي قال : "كنت أفضل أن أجلب النظام الرئاسي إلى تركيا ، و هذا الأمر عقدة في داخلي لأنني لم اتمكن من تطبيقه" و طالب بذلك نجم الدين أربكان ، و قرنه بالتنمية و الاستقرار السياسي ، أما زعيم الحركة القومية السابق "ألب أرسلان تروكيش" فكان أكثر تشددا حول تطبيق النظام الرئاسي ، فقال :"ان عصرنا هو عصر السرعة و القوة ، لذلك ندافع وفق ما يليق بتاريخينا عن النظام الرئاسي.

و لعل هذه المقاربة التاريخية ، هي سر وقوف حزب الحركة القومية اليوة إلى جانب حزب العدالة و التنمية في معركة التعديلات الدستورية من أجل اعتماد النظام الرئاسي ، و لا شك أن المطالبات السابقة جاءت في وقت كانت المؤسسة العسكرية لا تزل تسيطر على الحياة السياسية التركية أكثر مما هي عليه اليوم ، و يرى كثيرون أن تغلب حكومة العدالة و التنمية بقيادة الرئيس أردوغان قلص من نفوذ المؤسسة العسكرية في القرار السياسي التركي ، لا سيما في محاولة الانقلاب الأخيرة [168] ، لكن يمكن القول أن اردوغان هو الوحيد الذي بذل خطوات فعلية في هذا المجال عندما أمر بتشكيل لجنة برلمانية مهمتها إعداد دستور جديد يلحظ الانتقال إلى النظام الرئاسي ، فمع أن اللجنة فشلت وتم حلها إلا أن الجدل بشأن تبني النظام الرئاسي عاد بقوة إلى الساحة مع فوز اردوغان بالرئاسية [169]

ثمة مقولة رائجة في الشارع التركي اليوم تقول أن تركيا قوية بحاجة إلى نظام رئاسي قوي، و ثمة من يرى أن طبيعة شخصية اردوغان لا يمكن أن تقبل الجلوس في قصر الرئاسة فقط كشخصية رمزية تقوم بمهام شرفية ، فالرجل الذي أسس وتعزم حزبا نقل تركيا من مرحلة إلى أخرى ومن حال إلى آخر له طموحات كبيرة لا حدود لها، و هو يرى أن مشروعه لن يكتمل إلا بصلاحيات قوية تمكنه من تحقيق أهدافه المرسومة لحين عام 2023 أي الذكرى المئوية الأولى لتأسيس الجمهورية التركية.

إن الدعوة إلى النظام الرئاسي يبررها أصحابها بمجموعة من الأسباب الضرورية كما يرون ، و لعل أهمها أن النظام السياسي الحالي الموصوف بالبرلماني الذي يعاني خللا في العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ، أي الحكومة والبرلمان، حيث يشكو الثاني من سيطرة الأول، وعليه فان الانتقال إلى

[168]– ترك برس ، **الاستفتاء الدستوري في تركيا ... النتائج و التداعيات** ، (مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2017/3/12)

[169]– سعيد الحاج ، **هل طوت تركيا صفحة الانقلابات**،(المعهد المصري للدراسات،2017/7/7)

النظام الرئاسي سيحل هذا الخلل من جهة ومن جهة ثانية سيجعل النظام السياسي أكثر استقرار [170] ، زد على ذلك فان الدور القوي للنظام الرئاسي ينبع من طريقة الاقتراع في الانتخابات الرئاسية بالبلاد ، حيث للمرة الأولى جرى الاقتراع بشكل مباشر من الشعب خلافا للمرات السابقة التي كانت تتم من داخل البرلمان ، و عليه يرى أنصار النظام الرئاسي أن الرئيس بات يمثل الشعب الذي طالما فاز بأصواته ، كما أن تركيا التي حققت خلال العقد الماضي نجاحات كبيرة ، لاسيما في المجال الاقتصادي ، وشهدت تغيرات سياسية داخلية عميقة واكتسبت نفوذا إقليميا ودوليا، باتت بحاجة إلى دستور جديد يعبر عن هذا الدور ويعكس هذا الصعود في النفوذ والمكانة ، و هو ما يعني أن يقوم الرئيس بإدارة الملفات الأساسية ، و لاسيما ملف السياسة الخارجية ، هذا بالإضافة إلى أن الحديث عن ضرورة الانتقال إلى النظام الرئاسي لا يمكن تصوره بعيدا عن شخصية اردوغان الذي يرى أن النظام الرئاسي سيخلص السلطات التنفيذية و التشريعية من البيروقراطية الموجودة والإجراءات الروتينية ، و سيعطي دفع قوي للسياستين الداخلية و الخارجية نحو أهدافها المرسومة عام 2023 ، من خلال سلسلة ضخمة من المشاريع الاقتصادية و القيام بإصلاحات سياسية حقيقية و حل القضايا المزمنة خاصة القضية الكردية ، على أمل أن يضع كل ما سبق تركيا ضمن قائمة أفضل الاقتصاديات في العالم[171] .

بدأ اردوغان عمليا بتهيئة الوضع للانتقال إلى النظام الرئاسي، ليس من إثارة النقاش والجدل بهذا الخصوص فحسب ، و إنما باتخاذ خطوات متلاحقة ، تتجسد في إعلان جلسات الحكومة وعزمه تشكيل ما يشبه لجنة أو مدلس حكماء يتألف من مستشارين يقومون بنوع من الإشراف على عمل الحكومة في المجالات السياسية والاقتصادية ، وهو ما يعني تفعيل السلطات الخاملة لرئيس الجمهورية ، حيث من صلاحياته وفق الدستور سلطة تعيين رئيس الوزراء وترأس اجتماعات الحكومة و رئاسة مجلس الأمن القومي ومجلس الإشراف على الدولة الذي يتولى تدقيق الهيئات العامة [172] ، فمثل هذه الخطوات تشكل خطة (ب) السرية في يد اردوغان لدفع المعارضة إلى الموافقة على الانتقال إلى النظام الرئاسي بشكل قانوني، وتخفيف حدة الانقسام والصدام الداخلي، فالانتقال إلى النظام الرئاسي لا يتعلق بالصلاحيات الدستورية لرئيس تركيا فحسب ، بل بالخيارات السياسية للدولة اقليمية مهمة في منطقة تشهد تطورات عاصفة .

---

[170]– نفس المرجع

[171]– سعيد الحاج ، مرجع سابق

[172]– نفس المرجع

تأتي التعديلات الدستورية كمرحلة من المسار التحولي للدولة التركية سياسيا واقتصاديا، داخليا وخارجيا ،و هذا يعني أن التعديلات الدستورية الأخيرة ليست في نقطة النهاية، وإنما هي مرحلة سابقة لمراحل لمراحل أخرى ستأتيفي السنوات القادمة لإضفاء المزيد من الإصلاحات السياسية والمؤسساتية على النظام السياسي في تركيا [173] ، حيث تتضمن هذه التعديلات ثلاث مستويات، فعلى مستنو السلطة التنفيذية يشير مشروع التعديلات أن رئيس الجمهورية سيكون على رأس الحكومة ،و ان السلطة التنفيذية ستكون بيد رئيس الجمهورية الذي يمكنه المحافظة على علاقته مع حزبه ، والمرشح لمنصب رئيس جمهورية يجب أن تحصل على مائة الف صوت على الأقل للترشح ، و يمكنه الترشح لهذا المنصب دورتين على الأكثر مع إجراء انتخابات رئاسية مرة واحدة كل خمس سنوات ، و رئيس الجهورية هو الذي يتولى تعيين نوابه ووزرائه ، ويستطيع إصدار قرارات في المواضيع المتعلقة بالسلطة لتنفيذية ، و عند ارتكاب رئيس الجمهورية جريمة ما فسيفتح تحقيق بحقه إذا صوت مجلس النواب بأغلبية من مجموعة الأعضاء سيعطي قرار بفتح وبدأ التحقيق ، وإذا صوت المجلس بأغلبية ساحقة عن طريق التصويت السري، سيتم تحويل الملف إلى المحكمة العليا.

أما على مستوى السلطة التشريعية ، تتضمن التعديلات الدستورية أن عدد النواب في البرلمان سيرتفع من 550 إلى 600 نائب ، وتخفيض سن الترشح إلى 18 سنة فقط ، و ان الانتخابات التشريعية تجرى مرة واحدة كل 5 سنوات ويستمر البرلمان كذلك في استخدام سلطاته بوضع وتغيير القوانين ، و على مستوى السلطة القضائية أشارت التعديلات الدستورية إلى إزالة المحاكم العسكرية، وتخفيض أعضاء المحكمة الدستورية من 17 إلى 15 عضو [174]

تحت شعار " من أجل تركيا قوية" استطاع حزب العدالة والتنمية، بعد قرابة خمسة عشر عاما من الصراع مع أركان الدولة العميقة ، تمرير مشروع النظام الرئاسي وإخراجه من قبة البرلمان إلى فضاء الاستفتاء الشعبي [175] ، فقبل إجراء الاستفتاء الشعبي تم عرض التعديلات الدستورية على البرلمان لمناقشتها و التصويت عليها ، وهذا ما تم بالفعل حيث صادق البرلمان على تلك التعديلات المقترحة يوم 21 يناير 2017 بأغلبية 339 صوت ومعارضة 142 نائبا، وقد امتلك حزب العدالة والتنمية الحاكم

---

[173]– بن علي لقرع ، مرجع سابق

[174]– بن علي لقرع ، مرجع سابق

[175]– ترك برس ، مرجع سابق

(صاحب مشروع التعديلات) 316 صوتا في البرلمان المكون من 550 عضو، وبمساعدة بعض أعضاء حزب الحركة القومية اليميني، تم تمرير التعديلات الدستورية على هذا النحو، بعد جدل واسع في البرلمان، و قد صوت حزب الشعب الجمهوري ضد التعديلات رافضا فكرة تغيير شكل نظام الحكم ، في الوقت الذي قاطع فيه حزب الشعوب الديمقراطي الكردي عملية التصويت داخل البرلمان ، بعد ذلك وقع الرئيس رجب طيب اردوغان على القانون المتعلق بالتعديلات الدستورية يوم 10 فبراير 2017 و أحاله إلى رئاسة الوزراء بهدف طرحه للاستفتاء الشعبي[176].

عرض مشروع التعديلات الدستورية للاستفتاء يوم الأحد 16 فبراير 2017 وعكست نتيجة (51,41 % مؤيدة مقابل 48,59 % معارضة) الانقسام الحاصل في المجتمع التركي منذ سنوات عديدة، وأظهرت مدى عمق أزمة أحزاب المعارضة التركية التي تعيش حالا مستمرة من التراجع و الاضطراب، إذ لم تتمكن من إقناع الناخب التركي بوجهة نظرها الرافضة للتعديلات الدستورية [177] .

بهذا تكون تركيا قد دخلت مرحلة جديدة بعد تصويت الناخبين لصالح التعديلات الدستورية، التي نقلت البلاد من مرحلة النظام البرلماني التنفيذي إلى مرحلة النظام الرئاسي الواسع الصلاحيات ، معلنة تدشين الجمهورية التركية الثانية ، فالزيارات التي قام بها الرئيس رجب طيب اردوغان في اليوم التالي للاستفتاء لم تكن دون دلالات رمزية ، حيث زار كل من السلطانيين العثمانيين "محمد الفاتح" و " ياروز سليم" والرئيس الأسبق أوزال، و رئيسي الوزراء سابقين مندريس ونجم الدين أربكان ، فقد بدأ رجب طيب اردوغان جولته بزيارة ضريح السلطان "محمد الثاني" الذي لقب بـ "الفاتح" بعد أن فتح القسطنطينية عام 1453 م فتحولت إلى اسطنبول الحالية ، مسطرا نهاية الإمبراطورية البيزنطية ومدشنا عهد الإمبراطورية العثمانية ، وهذا لا يعني أن التاريخ يكرر نفسه بقدر ما يشير إلى لحظات تشابه رمزية ودلالتها المؤثرة[178] ، فلا شك أن القيادة الحاكمة ستأخذ بعين الاعتبار نسب المؤيدين والرافضين للتعديلات الدستورية ، لأنها تشير إلى أن واحد من كل اثنين من الذين استفتوا أعلن رفضه للتعديلات الامر الذي يضهر عدم وجود توافق مجتمعي بشكل عام ، والنظام الرئاسي وبشكل خاص[179] .

---

[176]– بن علي لقرع ، مرجع سابق

[177]– سعيد الحاج ،**اقرار النظام الرئاسي بتركيا .. الدلالات و خريطة الطريق**،(الجزيرة نت،2017/4/17)

[178]– نفس المرجع

[179]– نفس المرجع

إن التوجه إلى النظام الرئاسي ليس غاية في حد ذاته، بل هو وسيلة لترسيخ تمدين الحكم، والقطيعة مع الانقلابات العسكرية التي تعد سمة بارزة في تركيا، وتشكل أهم تهديد لاستقرار النظم السياسي التركي، كما جاء للقضاء على ازدواجية صنع القرار التي كانت سائدة في الدستور التركي لسنة 1982 بوجود رأسين للسلطة التنفيذية (رئيس الجمهورية ، رئيس الوزراء) مع العلم أن كل طرف له صلاحيات مهمة، مما أوجد حالة من تضاري الصلاحيات ، و قد زادت هذه الازدواجية منذ أصبح رئيس الجمهورية ينتخب مباشرة من قبل الشعب ، لهذا فان التعديلات جاءت لتوحيد رأس السلطة التنفيذية ، حيث يكون رئيس الجمهورية هو نفسه رئيس الحكومة وهو الذي يختار الوزراء ويعينهم ، وفي المقابل يصبح البرلمان هو فضاء المعارضة وميدان للصراع السياسي، كما تهدف التعديلات إلى بناء الاستقرار المؤسساتي، والتخلص من الحكومات الإيتلافية التي تعتبر ميزة مرتبطة بالنظام البرلماني في لاسيما في ظل التعددية الحزبية ، فالحكومات الاءتلافية في ظل التعددية الحزبية المطلقة وفي مجتمع انقسامي كالمجتمع التركي هي حكومات تعيق الاستقرار المؤسساتي ، بحيث تتزايد حدة الاستقطاب السياسي بين الأحزاب مما يجعل الحكومات مهددة بالسقوط في أي لحظة ، فيتم اللجوء في كل مرة إلى إعادة الانتخابات ، وهذا من شأنه إهدار الوقت والمال وإضعاف الأداء التنموي لمؤسسات الدولة، وفي ظل النظام الرئاسي تصبح الانتخابات الرئاسية والتشريعية تنظم مرة واحدة كل خمس سنوات ، و في نفس الوقت المرشح الذي يفوز بالأغلبية المطلقة يشكل حكومته التي تستكمل العهدة الرئاسية وهذا من شأنه تعزيز الأداء السياسي و التنموي للسلطتين التنفيذية والتشريعية، إضافة إلى كل ما سبق ذكره ، فان القصد من التعديلات كذلك هو تفعيل السياسة الخارجية واستكمال بناء القوة التركية وهذا مرتبط بالعناصر السابق ذكرها ، فتركيا حاليا بحاجة إلى مؤسسات سياسية قوية بشرعيتها ومستقرة ، تمكنها من استكمال مسارها التنموي الناجح ، ولهذا فإن التحول نحو النظام الرئاسي يأتي كإصلاح دستوري يهدف لبناء مؤسسات سياسية قادرة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية ، لاسيما في ظل التحولات الإقليمية التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط على اثر الثورات العربية ، وكذلك في ظل تزايد حدة التنافس الإقليمي والدولي، كما أن تركيا الحالية تسعى إلى تحقيق مسعاها بالتحول من "بلد جسر" إلى "قوة عالمية" وهذا الطموح يتطلب وجود قيادة سياسية فاعلة ولديها القدرة على رسم وتفعيل توجهات السياسة الخارجية التركية [180] .

[180]– بن علي لقرع ، مرجع سابق

في جميع الأحوال ما يجري اليوم في تركيا يدخلها مرحلة جديدة ، و هي مرحلة مليئة بالمتغيرات على شكل تأسيس بنية النظام السياسي وفقا لرؤية اردوغان وتطلعه للتخلص نهائيا من ارث جمهورية أتاتورك و إقامة نظام رئاسي يعطيه صلاحيات مطلقة ، أما المؤسسة العسكرية فتبقى العمود الفقري لاستقرار البلاد و أمنها، والحارس الحقيقي الضامن للعملية السياسية الديمقراطية إلا أن وضعها لم يعد كما كان قبل 15 جويلية 2016 بل أن تركيا كلها لم تعد كما كانت قبل هذا التاريخ[181] .

المطلب الثاني: مستقبل العلاقة المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في تركيا.

منذ نشأة تركيا الحديثة ، كان الجيش هو حامي العلمانية ، و نجحت المؤسسة العسكرية في الإطاحة بأربعة حكومات مدنية [182] ، اثنان منها أديا إلى تغيير الحكومة دون سيطرة الجيش على مقاليد الحكم، لكن تلك الانقلابات كلها كانت لها عواقب وخيمة على البلاد، و أزهقت الكثير من الأرواح ، وهناك رفض شعبي تؤيده الأحزاب السياسية حتى المعرضة منها لثقافة الانقلاب في تركيا [183] ، إلا أن السياسة الجديدة المتتالية التي اتخذتها حكومة حزب العدالة و التنمية الحاكم ، قلمت أظافر الجيش و أبعدته عن دوره السياسي من حامي للعلمانية ، فلقد انتهجت القيادة التركية سياسة "العمق الاستراتيجي" التي تعتمد في جوهرها على القوة الناعمة[184]، حتى أن الرئيس رجب طيب اردوغان بعد محاولة الانقلاب الفاشل نقل تبعية الجيش والمخابرات لمؤسسة الرئاسة ، بما يسمح له بتعيين قائد الجيش، ليصبح خاضعا للرئيس، لمنع ظهور سلطة موازية تهدد الحكم [185]

"جيش جديد" هكذا وصف الإعلام التركي التغيرات التي طرأت على المؤسسة العسكرية بعد إصدار مرسوم إعادة هيكلة القوات المسلحة ونشره في الجريدة الرسمية ، حيث تم توحيد الجيوش البرية و البحرية و الجوية تحت قيادة وزارة الدفاع، وإلحاق جهاز الاستخبارات وهيئة الأركان برئاسة الجمهورية ، و إزاء هذا التغيير في الجيش فقد دافع "ياسين اوكناي" نائب الأمين العام لحزب العدالة والتنمية ، قائلا

---

[181]– عماد علو ، مرجع سابق

[182]– مروة الصواف ، **الجيش التركي..من حامي العلمانية الى تابع للنظام**(موقع المصري اليوم،2017/4/15)

[183]– مهند العزاوي ، **تركيا.. تحديات الصراع و توازنات القوة** ،(الجزيرة نت ، 2016/7/25)

[184]– نفس المرجع

[185]– مروة الصواف، مرجع سابق

أنها ستجعل علاقة القوات المسلحة بالمجتمع المدني طبيعية وصحية أكثر، وستحد من القرارات المتهورة والمتسرعة التي قد يتخذها بعض النافذين العسكريين.

وأشار المسئول التركي في حديثه للجزيرة نت إلى أن من شأن هذه التعديلات أن تجعل الجيش أكثر شفافية وقابلية للمحاسبة وتنتهي حالة الانغلاق والغموض التي كانت تخيم على تركيبته ، الأمر الذي يزيد من قوته وفاعليته [186] ، حيث يعد الجيش التركي من أفضل و أقوى الجيوش إقليميا و يمتاز بالحرفية العسكرية و الخبرة القتالية و التنوع المسلح ، هو ثاني أكبر قوة في حلف الناتو حتى بعد الانقلاب ، حيث أعلن الأمين العام لحلف شمال الأطلسي "يسن ستو ليتنبرج" بان حملة التطهير التي شملت ألاف العسكريين بالجيش التركي في أعقاب الانقلاب الفاشل لم تضعف القوات المسلحة للبلد، وأضاف أن تركيا لديها قوات مسلحة ضخمة و هي قوات مسلحة محترفة، و أنا على يقين أنهم سيستمرون كشريك ملتزم و قوي في حلف شمال الأطلسي" و هذا الكلام يؤكد أن الجيش التركي أمام ادوار مهمة كحماية المجال الحيوي التركي، وحماية المجال الحيوي العالمي ضمن نطاق التماسك الجيوقاري من آسيا وأوروبا والجنوب العربي و حوض المتوسط، و كذا محاربة التنظيمات الإرهابية ، إضافة إلى صيانة معادلة التوازن الإقليمي وحماية تركيا من الاعتداءات الخارجية ، فلقد عرفت العقيدة العسكرية للجيش التركي تحولا جذريا[187] بعد مجيء رجب طيب اردوغان، حيث تحول من حام للعلمانية إلى مدافع عن المواطنين الأتراك ضد التهديدات الداخلية والخارجية [188] ، وعلاقته بالمجال السياسي تحولت مفصليا بعد أن دخلت تعديلات جوهرية على دور الجيش التركي ، و بعضها جاء بالاتفاق مع الجيش التركي [189] ، فقد عملت الحكومة التركية مطولا بخصوص هذا الملف الحساس، و عقدت سلسلة من التعديلات الدستورية ، و أخذت الاحتياطات والخطط لمنع أي مؤامرة أو محاولة لقلب نظام الحكم داخلها ، فقللت من تدخل الجيش في العملية السياسية [190] ، كما أن الانجاز الاقتصادي القوي لحزب العدالة والتنمية، وحفاظ الحزب على جاذبيته باعتبارها جزءا من قاعدته الشعبية ، و مع تصاعد معدل النمو، و تراجع مؤشر البطالة وعدم وجود بديل سياسي مقنع أو أفضل من الحزب الحالي ، ساهم أيضا في تراجع الصورة

---

[186]– خليل مبروك ، **هيكلية الجيش التركي تضعها على مفترق الطرق** ،(الجزيرة نت ، 2016/8/2)

[187]– مهند العزاوي ، مرجع سابق

[188]– بيغيت بولوت، **تركيا المستقبل ... و مفهوم الدفاع الجديد**، (موقع تركيا بوست،2016/1/10).

[189]– نفس المرجع

[190]– نفس المرجع

الذهنية للمؤسسة العسكرية، وعدم فوق الشعب التركي وراء أي تحرك من الجيش، قد يهدف إلى إسقاط الحكومة التركية الحالية التركية على الأقل[191] . فوفقا "لاوكتاي" فان عملية هيكلة الجيش تهدف إلى تعزيز الجيش وتمكينه، وستخرجه من دائرة التهديد للشعب التركي وتجربة الديمقراطية إلى ساحة العمل المهني كمؤسسة مسؤولة عن الدفاع عن الشعب وحمايته [192] ، غير أن هذا لا ينفي من أن دور هيئة الأركان في المرحلة المقبلة يسوده نوع من التعقيد حيث تمر قيادة الجيش بحالة من التيه حاليا، نظرا لتغيير الجهة التي كانت تتلقى منها التعليمات وترفع لها التقارير، ومن جهة أخرى فان التعقيد يمكن أيضا في مطالبة الرئيس رجب طيب اردوغان بتولي الإشراف المباشر على هيئة رئاسة الأركان وهو امر فيه تداخلات مع النظام السياسي القائم كونه يتعارض مع المادة الخاصة بهذه المسؤوية في الدستور التركي[193] .

يرى خبراء أتراك أن سياسة اردوغان نجحت في جعل الجيش التركي مؤسسة تابعة للحزب و حامية للنظام، الذي سيمنحه الدستور الجديد صلاحيات واسعة ، إضافة إلى التحديات التي يواجهها الجيش في محاربة الإرهاب [194] ، فيجب إدراك انه يتم التحضير لتحديات جديدة تستهدف تركيا "على المستوى العالمي الجديد" ، لذلك يجب بناء إستراتجية شاملة قائمة على دفاع وطني – جيش تكنولوجي – تصنيع ، فتركيا في الوقت الحالي في طريقها للوصول إلى مفهوم الدولة القادرة على تسليح نفسها و تغطية حاجاتها الدفاعية من صناعتها، حيث يمكن تحقيق قوة عسكرية بأقل عدد من المصادر البشرية و القيام بأي عملية في أي مكان و زمان، قد لا يكون هذا الأمر مستساغا بالنسبة للبعض ولكن تركيا الآن في طريقها إلى هيكلة جهاز الدفاع من جديد[195] .

إن دمقرطة العلاقات المدنية العسكرية بشكل تام بحاجة إلى توازن قوي بين المدنيين والعسكريين، ففي حين على المؤسسة العسكرية التخلي عن دور الوصاية، يجب على المدنيين أيضا العمل على استعادة ثقة ضباط الجيش[196]. فالحكومة التركية تطمح لتحقيق حلم "تركيا دولة عظمى وأمة كبرى لعام

---

[191]– نفس المرجع

[192]– خليل مبروك ، مرجع سابق.

[193]– خليل مبروك ، مرجع سابق

[194]– مروة الصواف ، مرجع سابق

[195]– بيغيت بولوت ، مرجع سابق

[196]– ولاء خضير ، **هوة ام قوة " علاقة الجيش التركي بحكومة العدالة و التنمية**،(ترك برس،2016/5/23)

2023 م لتنافس به أكبر دول العالم، تدرك تماما أن تحقيق ذلك هو مرهون بالعلاقة المتينة مع المؤسسة العسكرية، والتي تصاعد نفوذها وقوتها بعمل مشترك مع الحكومة التركي، وأصبحت طرفا فاعلا في المشهد العام التركي [197]

تقبل تركيا في الوقت الحالي على فصل جديد من تاريخ جمهوريتها الحديث ، و سيسجل 16 أفريل 2017 كتاريخ شهد ميلادا جديدا لتركيا وللشعب التركي سواء المؤيد منه أو المعارض، فما قبل هذا التاريخ ، ليس كبعده لكن الكرة الآن في نظر الكثيرين أصبحت في ملعب صناع القرار الذين عليهم أن يثبتوا مدى فاعلية هذا النظام السياسي الجديد، وحقيقة ما ورد في الدعاية الانتخابية المؤيدة له، حيث يؤكد المتابعون للشأن التركي أن تلك التعديلات لن تحل جميع مشاكل تركيا، كمشكلة الأكراد، والهوية الاثنية ، و تعريف المواطنة، وذلك لكون المواد التي تخص تلك المشاكل لم يطرأ عليها أي تعديل دستوري ، إلا أن مشكلة الإرهاب على وجه التحديد من أهم المشاكل التي كانت ضمن نظام الإدارة الجديد الذي سيجمع السلطة في مركز واحد لمكافحة تلك الأزمات، فالأمر فقط _في نظر المؤيدين_ بحاجة إلى أن يستخدم اردوغان الصلاحيات الجديدة بشكل مناسب، فتلك التعديلات كما قال هو نفسه "ستسهل عملية صنع القرار، و تجنب البلاد شرور الائتلافات البرلمانية التي قيدت تقدمها في الماضي، أي تعطيه القدرة على سرعة التنفيذ بفضل تقليل التداخل بين السلطات "، و فيما يتعلق "بالعدو" عبد الله غولن ، فحسب المعسكر المؤيد ، تقدم هذه التعديلات الدستورية ضمانة للاطاحة بخطر أي انقلاب عسكري مستقبلي ، لانها تجنبت ثغرات النظام الاسابق التي اتاحت حدوث انقلابات عسكرية [198] ، فهناك ارادة واضحة لدى النظام التركي الحالي لتجاوز ارث دساتير الانقلابات العسكرية السابقة ، و التي يعد الدستور الحالي أحد منتجاتها ، حتى و ان طرأت عليه عدة تعديلات منذ وصول جزب العدالة و التنمية إلى السلطة في عام 2002 ، لذا كان فشل انقلاب 2016 ايذانا باطلاق عملية التعديلات الدستورية الحالية [199] ، اهدف وضع نموذج جديد حيز التنفيذ من شانه تعزيز الخصائص الأساسية للنظام الجمهوري بطريقة واضحة .

---

[197]– نفس المرجع

[198]– ميرفت عوف ، **خمس اسباب للتفاؤل بمستقبل تركيا بعد التعديلات** ، (موقع ساسة بوست، 2017/4/17)

[199]– اسامة الصياد ، **الجمهورية الجديدة .. ابرز ملامح تعديلات الدستور التركي** ، (الموقع بوست نون بوست، 2017/3/13)

من الرؤى الاستراتيجية الهامة للحكومات التركية المتعاقبة ، و التي حظيت بدعم من الأحزاب المختلفة بما فيها حزب العدالة و التنمية ، و حزب الشعب الجمهوري ، و الاجزاب الكردية هي رؤية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ، فلقد وحد هذا الهدف البلاد و جمعهم حول جدول أعمال سياسي و اقتصادي مشترك ، و تحقيقا لهذه الغاية ، شرعت تركيا في سلسلة من الاصلاحات في ميادين سياساتية مختلفة ، بما في ذلك سيادة القانون و العلاقات العسكرية المدنية و حقوق الأكراد ، و في الوقت نفسه كانت حكومة العدالة و التنمية قادرة على تعزيز مبدأ تصفير المشاكل مع دول الجوار و تطوير علاقات تجارية قوية مع العديد منها [200]

عجل الاتحاد الاوروبي حث تركيا على توافق وطني بعد ظهور نتائج الاستفتاء ، تلك التعديلات التي أقامت أوروبا ضدها حملات رفض و معارضة بهدف تخويف الأتراك في الخارج من تبعاتها ، و يرى المتابعون للشأن التركي أن التعديلات ستمنح أردوغان امكانية تحرك حاسم بعيدا عن الاتحاد الأوروبي ، خاصة أن بامكانه اقامة تحالفات استرتيجية بديلة مع أطراف أخرى ، في وقت من السهل على تركيا أن تلعب دورا أكبر في القضايا الاقليمية ، بعد هذا التحول الذي منح أردوغان ترجيح أي قرار و تمريره على عكس ما كان يحدث في البرلمان سابقا و لذلك يعتقد أنه سرعان ما ستعيد تركيا تعريف علاقتها مع الاتحاد الأوروبي من منطق موازين القوى الجديدة .

و مع ذلك فان توجهات الاتحاد الأوروبي نحو تركيا لا تبدو بعد الان تشكل أولوية لقيادات حزب العدالة و التنمية بما في ذلك الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ، على الرغم من تقلب العلاقلات التركية مع الاتحاد الأوروبي في السنوات الماضية بسبب مخاوف بعض من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حول انضمام تركيا كعضو كامل العضوية في الاتحاد [201] ، حيث انعكس تدهور العلاقات مع أوروبا ، اضافة إلى اضطراب الأمن في الداخل التركي و ما فرضته القضية السورية ، سلبا على الاقتصاد التركي ، فهربت بعض الاستثمارات و تراجع نمو الاقتصاد ، و انخفض سعر النقد و ارتفعت نسبة البطالة .

و مع هذا كان الرهان كبير من جانب المؤيدين على التعديلات الدستورية بأنهخا تحقق نتائج ايجابية على الاقتصاد التركي ، فالمفوضية الأوروبية أوضحت في تقريرها في شتاء 2017 أنه سيكون

[200]– حسين عبد العزيز ، **تركيا و التحول الديمقراطي الثاني** ،(موقع العربي الجديد ، 2017/4/25)

[201]– حسين عبد العزيز ، مرجع سابق

هناك ازدياد في الطلب في السوق المحلية في شكل معتدل في النصف الثاني من عام 2017 ، و يرى مختصون أن الاستثمارات الاجنبية و تدفقات الاموال من الخارج ستعود لتركيا و سيعزز موقع الليرة مقابل العملات الأجنبية ، فمباشرة بعد اعلان نتائج الاستفتاء تراجع مؤشر الدولار الأمريكي مقابل الليرة التركية بمعدل بلغ 3 بالمائة [202] .

يعتقد رئيس قسم الاقتصاد بصحيفة العربي الجديد اللبنانية "مصطفى عبد السلام " أن التعديلات الدستورية لسيت هي الفيصل في أية طفرة اقتصادجية متوقعة ، لكنه يستدرك بالقول : " قد تفتح التعديلات الباب نحو عودة انتعاش الليرة التركية ، و تقويتها مقابل الدولار ، و القضاء كذلك على الغموض السياسي التي سادت البلاد منذ انقلاب جويلية الفاشل ، و هو ما سيترتب عليه تحسن التصنيف الانتمائي للبلاد و جذب مزيد من الاستثمارات الخارجية و تدفق رؤوس الأموال على البلاد " و يضيف لساسة بوست :" تعزيز الاستقرار السياسي في البلاد ، و ضمان بقاء أردوغان في السلطة حتى عام 2029 ستقضي على حالة الغموض السياسي السائدة في البلاد منذ الانقلاب العسكري الماضي ، و قد تقلل من التحديات السياسية و الأمنية التي تواجه تركيا و هو ما ينعكس على الاقتصاد ، أما على الصعيد السياسي فهذه التعديلات ستمكن أردوغان من ان يصبح رئيسا يملك نظاما سياسيا في تركيا أقوى مما سبق ، و هو ما سيدفع القوة التركية إلى لعب دور محوري أكبر في القضايا الاقليمية كسوريا و العراق [203] .

في التعديلات الجديدة ، الانتخابات هي التي تقرر مصير الرئيس ، يقول الصحفي السوري "فراس ديبة " : " ان هناك فترة انتخابية مدتها خمس سنوات ، عندما تنتهي هذه الفترة سيذهب الرئيس التركي إلى انتخابات جديدة ، و سيكون عليه أن يعبر من اختيار الصندوق الانتخابي مرة أخرى ، و بالتالي لن يكون متاحا للرئيس كان من كان ، التصرف دون أي اعتبار لمصالح تركيا و شعبها ، و يتابع القول "لساسة بوست": " الشعب في النهاية سيحاسب الرئيس في صندوق الانتخابات ، فاما أن يقبل به مرة أخرى أو أنه سيخرجه خارج معادلة الحكم ، لا خوف على تركيا من مسارات الدكتاتورية ، النظام الرئاسي هو نظام جديد ، و الناس لها تخوف من التغيرات الكبرى ، هذا التخوف على الرئيس التركي الآن أن يسعى لتبديده ، خاصة لمن قال لا للتعديلات الدستورية ".

---

[202] – ميرفت عوف ، مرجع سابق

[203] – ميرفت عوف ، مرجع سابق

خلاصة الفصل الثاني :

لم يجد العسكريون بدا من القبول بالاصلاحات القانونية التي أدخلها حزب العدالة و التنمية ، على اعتبار أنها كانت مطلوبة مع المعايير الأوروبية ، تمهيدا لعضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي ، تلك الاصلاحات مهدت لتحجيم دور العسكر من خلال اعادة بناء مجلس الأمن القومي ، فقد فقد الجيش قوة وصايته الرسمية التي اكتسبها بعد كل انقلاب .

كما أنه كان يبدو بعد جملة الاصلاحات أن الجيش التركي قد رضخ للحكومة و ابتعد عن التدخل في الشأن الداخلي الا أن انقلاب جويلية الفاشل قد بين وجود مجموعة داخل الجيش ترفض هذا الخضوع ، و أنها تنتظر اللحظة المناسبة للانقلاب على حكومة العدالة و التنمية و اعادة الحالة التركية الى ما كانت عليه قبل عام 2002 ، فكان من مخرجات هذا الانقلاب التحول نحو النظام الرئاسي في محاولة لاعادة مأسسة الجيش تحت جناح رئيس الدولة ، و بهذا تكون تركا قد اقتربت من علاقات مدنية عسكرية ديمقراطية ، حيث تستطيع الحكومة المنتخبة ديمقراطيا صياغة و تنفيذ كل السياسات العامة و الدفاعية دون تدخل الجيش.

85



الخاتمـــة :

ان استعراضنا لتاريخ المؤسسة العسكرية التركية و انعكاس مشاركتها في الحياة السياسية على مسألة التحول الديمقراطي ، تبين لنا أن لهذه المؤسسة دور لا يستهان به في النظام السياسي التركي ، مما يجعلنا لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاهل الدور السياسي لها ، اذا ما اردنا تسليط الضوء على الحياة السياسية التركية ، و ما كان للمؤسسة العسكرية من فضل في تحرير البلاد من أيادي الاحتلال هذا اضافة الى دورها الاجتماعي و الأمني و الثقافي .

لكن و ضمانا لعملية ترسيخ الديمقراطية في تركيا لا بد من تحييد دور الجيش و جعله يقتصر على تحقيق الأمن ، إن على المستوى الاقليمي أو على المستوى المحلي ، بدلا من تدخله المستمر في الحياة السياسية ، لأن ذلك لا يمكن من فرصة بناء الصرح الديمقراطي ، اضافة الى انه يعيق الحكومات المدنية في أداء مهامها و أنشطتها السياسية التي يكفلها لها الدستور ، و هذا ما حدث فعل في تركيا نتيجة الانقلابات العسكرية المتتالية التي قامت بها المؤسسة العسكرية و التي كانت أسوء نتائجها اعدام بعض قادة الحكومات المدنية المنتخبة من قبل الشعب .

بوصول حزب العدالة و التنمية الى الحكم بعد انتخابات رئاسية عام 2002 ، فان ذلك كان نقطة التحول في تركيا و بداية النجاحات و التمكين للحزب بصفة خاصة و لتركيا عموما ، فبعد أن ظلت المؤسسة العسكرية تسيطر على زمام الحياة السياسية فترة من الزمن لا يستهان بها ، استطاع هذا الحزب لأول مرة في تاريخ تركيا ان يحد على الأقل من تدخل الجيش في الحياة السياسية ، و ذلك من خلال سلسلة اصلاحات الدستورية التي قام بها رغبة منه في وضع حد نهائي للجيش في الحياة السياسية من جهة و ، من جهة أخرى و بتطبيق خططه الذكية تمكن من انتشال البلاد من الفساد الذي استشرى بها ، محققا بذلك نجاحات كبيرة على الصعيدين الاقتصادي و الاجتماعي و حتى على الصعيد السياسي ، كل ذلك من أجل تحقيق الديمقراطية في تركيا و تعزيز الحكم المدني فأكبر تحدي واجه الحزب إنما كان في مواجهات التدخلات العسكرية ، و امتداد صلاحيات الجيش في الحياة السياسية في تركيا ، حيث أعطى الجيش نفسه صلاحيات تجاوزت حدود و مفاهيم الدفاع و حماية الدولة من العنوان الخارجي ، الذي هو المهمة الأصلية لأي مؤسسة عسكرية محترفة .

وعليه و من خلال دراستنا استطعنا أن نصل الى مجموعة من النتائج يمكن ان نجملها فيما يلي :

1- التدخل المباشر للمؤسسة العسكرية في الحياة السياسية أدى الى دعم الحكم العسكري في تركيا و التضييق على الحكومات المدنية و اعاقة تسييرها للشؤون البلاد ، و بالتالي تعثر مسيرة الحكم المدني و ارساء مبادئ الديمقراطية ، و قد ظهر ذلك جليا من خلال الانقلابات التي قادها قادة الجيش و من ثم وضع دساتير او بنود او قوانين تعزز التواجد العسكري في البلاد ، و تمنحها شرعية التدخل في الحياة السياسية دون الخوف من المتابعة القضائية بعد التقاعد .

2- نجاح عملية التحول الديمقراطي في تركيا مرهون بوضع حد لسيطرة المؤسسة العسكرية و تدخلها في الحياة السياسية و اعطاء الفرصة للحكومات المدنية بتفعيل الديمقراطية المشاركتية و تعزيز الحريات السياسية و المدنية ، و لا يكون ذلك الا بالغاء البنود الدستورية التي تضفي شرعية التدخل العسكري في الحياة السياسية .

3- جملة الاصلاحات و التعديلات الدستورية التي قامت بها حكومة العدالة و التنمية الى جانب رغبة تركية في الانضمام الى الاتحاد الأوروبي ، مكنتا حزب العدالة و التنمية من وضع حد لتدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية و تقليص دوره السياسي ، هذه التعديلات مست بشكل أساسي مجلس الأمن القومي كونه الأداة الأكثر الأهمية ، كانت المؤسسة العسكرية تمارس من خلاله نفوذها العسكري ، و بتعديل البند الخاص به في الدستور ، فقد المجلس العديد من السلطات الدستورية و أصبح مجرد جهاز استشاري و آراءه غير ملزمة التنفيذ ، و تزامنى ذلك مع الشروط التي وضعها الاتحاد الأوروبي من أجل الانضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي، و كان في مقدمة تلك الشروط ضرورة ابعاد المؤسسة العسكرية من التدخل في الشؤون السياسية و هذا ما ساعد حكومة رجب طيب أردوغان على تحقيق الانجازات التي قام بها .

4- استغلت حكومة حزب العدالة و التنمية أي ظرف مرت به تركيا بذكاء و فطنة بحيث لم تفوت أي فرصت من أجل وضع حد لسيطرة المؤسسة العسكرية و تعزيز الحكم المدني و من ثم تعزيز دعائم الديمقراطية في تركيا ، فكان أخر تلك الفرص انقلاب جويلية 2016 الذي استغلتة من أجل طرح دستور جديد يكرس النظام الرئاسي كأهم بند في التعديلات ، و يكون ذلك رئيس الجمهورية ذو صلاحيات واسعة و المؤسسة العسكرية هي وزارة تحت امرته كبقية الوزارات .

قائمة

المراجع

الكتب:

1- داوود احمد أوغلو ، **العمق الاستراتيجي : موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية** ، منتدى سور الازبكية ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، ط1 ، 2010، قطر.

2- هلال رضا ، **السيف و الهلال :تركيا من اتاتورك إلى اربكان ،الصراع بين المؤسسة العسكرية و الاسلام السياسي** ،دار الشروق القهرة ، ط 1 1999.

3- حماد زين الدين ، **الانقلابات العسكرية: التحضير، التنفيذ، التثبيت** ، ط 1 ، ديسمبر سنة 2000.

4- محمد احسان الحسن ، **علم الاجتماع العسكري** ، عمان : دار وائل للنشر و التوزيع ، 2005.

5- محمد نور الدين ، **تركيا الجمهورية الحائرة: مقاربات في الدين و السياسية و العلاقات الخارجية** ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث و التوثيق، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1998

6- محمد نورالدين ، **تركيا في الزمن المتحول : قلق الهوية و صراع الخيارات** ، رياض الريس للكتب و النشر ، ط 1 ، 1997 .

7- نوري احمد النعيمي ، **النظام السياسي في تركيا** ، منتدة صور الازبكية ، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان، ط1 ، 2011.

8- عبد الجليل طارق ، **العسكر و الدستور في تركيا من القبضة الحديدية إلى الدستور بلا عسكر**، دار النهضة مصر للنشر ، ط 2 ، جانفي 2013.

9- عبد الجليل طارق و سامي احمد العايدي ، **الثورة الصامتة : حصاد التغيير و التحول الديمقراطي في تركيا** 2002-2012، ط 2، نوفمبر 2013.

10- عبد الرحمن حمدي ، **الجيوش و التحول الديمقراطي في افريقيا : معوقات بناء الدولة الوطنية**، منتدى العلاقات العربية و الدولية، ط 1 ، 2015 .

11- عبد ربه احمد، **العلاقات المدنية العسكرية و اشكاليات التحول الديمقراطي**:دراسة في الاتجاهات النظرية الحديثة، جامعة القاهرة .

12- فتحي شادية ابراهيم عبد الله ، **الاتجاهات المعاصرة لدراسة النظرية الديمقراطية** ، المركز العلمي للدراسات السياسية ، ط 1 ، 2005 .

13- شخمام فاطمة الزهراء ، **الجيش الدولة و الثورة في المنطقة العربية**:طبيعة الدروس و تحديات التحول الديمقراطي.

المذكرات :

14- الزيقم علي ، **التغيرات السياسية التركية في ظل حكم حزب العدالة و التنميو 2002-2016**، مذكرة ماستر علوم سياسية ، تخصص علاقات دولية و استراتيجية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،كلية الحقوق و العلوم السياسية 2016-2017 .

15- بلعور مصطفى ، **التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية ، دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988-2008)**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، فرع التنظيم السياسي و الاداري .

16- بخدومة محمد نبيل ، **العلاقات المدنية العسكرية و تأثيرها على النظام السياسي التركي** ،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص دراسيات سياسية مقارنة ، جامعة الجزائر 2013،3-2014 .

17- حفيظي نور الدين ، **العلاقات المدنية العسكرية و اثارها على مسار التحول الديمقراطي في مصر في ظل الحراك الشعبي الراهن** ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص سياسيات مقارنة ، جامعة محمد بو ضياف المسيلة ، 2016

18- كشان رضا ، **المؤسسة العسكرية و اثرها على التحول الديمقراطي في تركيا**، ماستر العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص دراسات مقارنة، جامعة محمد بن الصديق جيجل ،2012 - 2013 .

19- عميرة اسماعيل ، **دور المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية في المجتمع الجزائري** ، مذكرة ماجسير في علم الاجتماع ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، قسم علم الاجتماع ، جامعة الجزائر 2008-2009

20- عميرة محمد أيوب و مالكي رتيبة ، **تاثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر**، شهاد ليسانس في العلوم السياسية ، تخصص تنظيمات سياسية و ادارية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2012-2013 .

21- عسال محمد و لهراوة سعاد ، **انضمام تركيا للاتحاد الاوروبي :الفرص و القيود**، مذكرة شهادة ليسانس العلوم الساسية ، تخصص علاقات دولية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2012-2013 .

22- فاطمة الزهراء ثعلوب ، **العلمانية في الفكر العربي المعاصر: ناصيف نصار نموذجا** ، مذكرة ماستر في الفلسفة ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، 2015 – 2016

المجلات :

23- حميدي عبد الرحمن ، **ظاهرة التحول الديمقراطي في افريقيا: القضايا و النماذج و افاق المستقبل**، مجلة السياسة الدولية العدد 113، جويلية 1993 .

24- طلال حسين مقلد ، **تركيا و الاتحاد بين العضوية و الشراكة** ، **المعهد الوطني للادارة العامة** ، مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية و الادارية ،المجلد 26 ، العدد الاول ، 2010

25- مجدي احمد السكري، **العلاقات التركية الاوروبية بين اشكاليات مفاوضات الانضمام و افاق المستقبل** ، المجلة العربية للعلوم السياسية

26- مجلة الديمقراطية ، **العسكر و الدستور من القبضة الحديدية الى دستور بلا عسكر**

27- رؤية تركية ، **دراسة العلاقات المدنية العسكرية في عهد حزب العدالة و التنمية التطورات والتحديات الرئيسية,**

الدراسات و المقالات:

28- ابراهبم اية ابراهيم عطاء الله ، **العلاقات المدنية العسكرية و اثرها على التحول الديمقراطي في تركيا 2002**–2013، مركز العربي الديمقراطي ، قسم البرامج و المنظومات الديمقراطية ،قسم الدراسات العسكرية.

29- ابراهيم مصطفى ، **التحولات الاقتصادية في تركيا بعد** 2002، 30 مارس 2018

30- الحاج سعيد ، **هل طوت تركيا صفحة الانقلابات**،المعهد المصري للدراسات،2017/7/7

31- الحاج سعيد ، **اقرار النظام الرئاسي بتركيا .. الدلالات و خريطة الطريق**، الجزيرة نت ،2017/4/17.

32- الحرمي جابر، **تركيا الجديدة :حزب العدالة و التنمية عشر سنوات من ادارة الصراع بذكاء**،الاثنين 13 /2013/05

33- العزاوي مهند ، **تركيا.. تحديات الصراع و توازنات القوة** ، الجزيرة نت ، 2016/7/25

34- الصواف مروة ، **الجيش التركي..من حامي العلمانية الى تابع للنظام**، موقع المصري اليوم،2017/4/15

35- الصياد اسامة ، **الجمهورية الجديدة .. ابرز ملامح تعديلات الدستور التركي** ، الموقع بوست نون بوست،2017/3/13

36- بولوت بيغيت، **تركيا المستقبل ... و مفهوم الدفاع الجديد**، موقع تركيا بوست،2016/1/10.

37- جميل محمود الجندي ، **الربيع العربي و اشكالية التحول الديمقراطي** ، دراسات السلام و النزاعات.

38- دلي خورديش ، **تحولات تركيا : اعادة هيكلة المؤسسة العسكرية بعد فشل الانقلاب** ، المستقبل للابحاث و الدراسات المتقدمة ، 2016/8/3.

39- حسن محمد عامل ، **العلاقات المدنية العسكرية في تركيا : اردوغان يكسب جولة و الديمقراطية تخسر**، مجلة الوطن، 2016/8/7 ،العدد 1561.

40- لقرع بن علي، **تركيا من فشل الانقلاب العسكري الى التعديل الدستوري و التحول الى النظام الرئاسي**، المركز الديمقراطي العربي، 2017/04/22.

41- مبروك خليل ، **هيكلية الجيش التركي تضعها على مفترق الطرق** ، الجزيرة نت 2016/8/2،

42- سعيد كرم ، **العلاقات المدنية العسكرية في تركيا :تأزم و سيناريوهات محتملة**،مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاسترتتيجية ، 2016/04/13

43- عبد العزيز حسين ، **تركيا و التحول الديمقراطي الثاني** ، موقع العربي الجديد ، 2017/4/25

44- عبد العزيز رنا الخماش، **النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة و التنمية 2014/2006** ، المستقبل العربي ، الأردن.

45- علو عماد ، **انقلاب العسكر في تركيا :نهاية الدرور السياسي للمؤسسة العسكرية** ، مجلة الزمان ، 2016/7/17 .

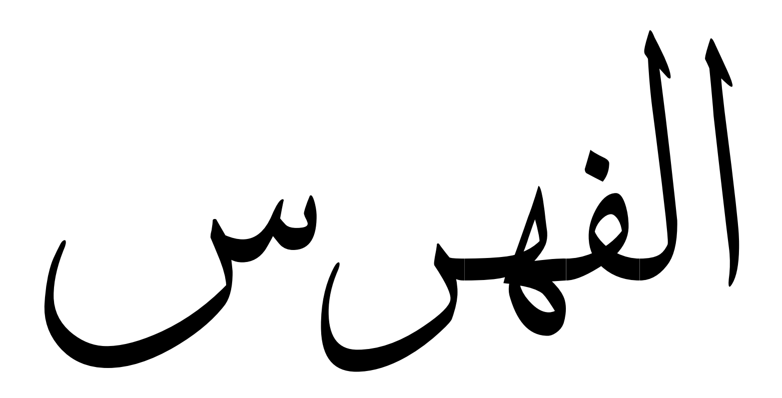
46- عوف ميرفت ، **خمس اسباب للتفاؤل بمستقبل تركيا بعد التعديلات** ، موقع ساسة بوست، 2017/4/17

47- ترك برس ، **الاستفتاء الدستوري في تركيا ... النتائج و التداعيات** ، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2017/3/12

48- خولي معمر ، **الاصلاح الداخلي في تركيا** ، المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات، الدوحة ،جويلية 2011 .

49- خضير ولاء ، **هوة ام قوة** " **علاقة الجيش التركي بحكومة العدالة و التنمية**، ترك برس،2016/5/23

50- غسان محمد الشبوط ، **تركيا ما بين الماضي و الحاضر: الاقتصاد التركي و الاستثمارات الاجنبية** " **الدوافع و المعوقات** " ، المركز الديمقراطي العربي،2015/07/02


الفهرس

الفهرس:

مقدمــــة ....ص 2

مدخـــل : المقاربات النظرية لدراسة العلاقات المدنية العسكرية و التحول الديمقراطي ....ص 12

أولآ: مدخل العلاقات المدنية العسكرية ....ص 12

– تعريف العلاقات المدنية العسكرية ....ص 12

– أنماط العلاقات المدنية العسكرية ....ص 14

ثانيــا : مدخل التحول الديمقراطي ص17

– تعريف التحول الديمقراطي ص17

– انماط التحول الديمقراطي ص20

الفصــل الأول : تحليل عملية التحول الديمقراطي في تركيا ص24

المبحــث الأول:التحول الديمقراطي في تركيا بين الأوضاع الداخلية و الانضمام للاتحاد الأوروبي.......ص25

المطلــب الأول : الظروف الداخلية للتحول الديمقراطي في تركيا قبل 2002 ....ص25

المطلــب الثاني : التحول الديمقراطي كشرط للانظمام الى الاتحاد الأوروبي ص29

المبحــث الثاني : مخرجات التحول الديمقراطي في تركيا ص36

المطلــب الأول : المخرجات السياسية للتحول الديمقراطي ص36

المطلــب الثاني : المخرجات الاقتصادية و الاجتماعية للتحول الديمقراطي ص40

الفصــل الثاني : العلاقات المدنية العسكرية كمدخل لدراسة التحول الديمقراطي في تركيا ص45

المبحــث الأول : طبيعة العلاقات المدنية العسكرية في تركيا ص46

المطلــب الأول : طبيعة العلاقات المدنية العسكرية قبل 2002...............................ص46

المطلـب الثاني: طبيعة العلاقات المدنية العسكرية في ظل حكم حزب العدالة و التنمية ص55

المبحـث الثاني : تأثير انقلاب 2016 على العلاقات المدنية العسكرية في تركيا ص66

المطلـب الأول : انقلاب 2016 و التحول نحو النظام الرئاسي ص66

المطلـب الثاني : مستقبل العلاقات المدنية العسكرية و التحول الديمقراطي في تركيا.............ص 73

الخاتمة..ص 83